شُبُهات حول صحيح البخاري وتفنيدُها

جمع وإعداد

الباحث في القرآن والسنة
علي بن نايف الشحود

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ-٢٠٠١م

شُبُهَاتٌ حَوْلَ صَحِيحِ البُخَارِيِّ وَتَفْنِيدُهَا

جمع وإعداد

الباحث في القرآن والسنة
علي بن نايف الشحود

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ-٢٠٢١م

حقوق النشر لكل مسلم

اسم الكتاب:
شبهات حول صحيح البخاري وتفنيدها

المؤلف: علي بن نايف الشحود

القطع: ١٧ × ٢٤
عدد الصفحات: ٢٥٦
السمة: نسخة إلكترونية
إصدار: المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

أما بعد:

فقد تكفل الله تعالى بحفظ الشريعة كلها كتابها وسنتها، كما دل عليه قوله تعالى: (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ) [التوبة:٣٢].

ونور الله شرعه ودينه الذي ارتضاه لعباده وكلفهم به، ولهذا عني الصحابة بحفظ السنة، حيث كانت صدورهم لها أوعية فأدوها كما سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم امتثالاً لقوله ﷺ: " نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، ثُمَّ أَدَّاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَا فِقْهَ لَهُ، وَرَبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالطَّاعَةُ لِذَوِي الْأَمْرِ، وَلُزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ » المستدرك على الصحيحين[1]، ثم تلقاها منهم التابعون، وهكذا ظلت محفوظة في صدور الرجال إلى أن جاء عصر أئمة الحديث فاعتنوا بالبحث فيها من حيث أسانيدها ومتونها مما يتوقف عليه قبولها أو ردها، وكان من أثر هذه العناية ما نقل إلينا من التثبت البالغ والاحتياط الشديد في قبول الروايات، وتدوينها وصيانتها من أن يتطرق إليها الكذب أو الغلط أو الخطأ، حيث وضعوا شروطاً وضوابط لقبول الرواية هي: الإسلام والعدالة والضبط، وقد نشأ عن هذا ثروة هائلة في نقد الرجال، وهذه ميزة حبى الله بها هذه الأمة حتى تحفظ دينها صافياً من غير شائبة.

قال الخطيب البغداديّ مبيناً شرف أصحاب الحديث: «فقد جعل ربّ العالمين الطّائفةَ المنصورة حرّاسَ الدّين، وصرف عنهم كيد المعاندين؛ لتمسّكهم بالشّرع المتين، واقتفائهم آثارَ الصّحابة والتّابعين. فشأنُهم: حفظُ الآثار، وقطعُ المفاوز والقفار، وركوبُ البراريّ والبحار، في اقتباس ما شرع الرّسول المصطفى، لا يعرّجون عنه إلى رأيٍ ولا هوًى، قبلوا شريعتَه قولًا وفعلًا، وحرسوا سنّته حفظًا ونقلًا، حتّى ثبّتوا بذلك أصلَها، وكانوا أحقّ بها

[1] المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ١٦٢)(٢٩٤) صحيح

وأهلَها. وكم من ملحدٍ يَروم أن يَخلِط بالشّريعة ما ليس منها! واللّهُ تعالى يذبّ بأصحاب الحديث عنها؛ فهم الحفّاظ لأركانها، والقوّامون بأمرها وشأنها، إذا صُدِف عن الدّفاع عنها فهم دونها يناضلون، {أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[٢].

ومما شاع في الأمّة -عامّها وخاصّها- وذاع: أنّ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري -رحمه الله- جمع كتابه الذي اشتهر بـ«صحيح البخاريّ» من صحيح سنة رسول الله ﷺ[٣]، وكان عملُ البخاريّ في هذا الكتاب العظيم: تطبيقَ قواعد المحدّثين بأعلى درجات الدّقّة، فانتقى أصولَ الأحاديث النبوية التي نُقِلت عن رسول الله ﷺ نقلاً صحيحاً، وصار كتابُه أهمَّ وأعظمَ كتابٍ في الحديث، لشدّة تحرّيه فيه، وحُسن تصنيفه وترتيبه، ووَسَمت الأمّةُ كلُّها هذا الكتاب بأنه: أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله جل وعلا. وهذه المنزلةُ العظيمة لهذا الكتاب ليست محلَّ شكٍّ ولا نزاع أو اختلاف بين الأمّة؛ لأنها منزلةٌ مبنيّةٌ على مقدِّماتٍ قاطعةٍ يُستفاد منها أنّ هذا الكتابَ هو ديوانُ الأمّة الأوّل لمعرفة سنّة نبيها ﷺ

وسنذكر بعض ميزات البخاري وصحيحه

أولاً: منزلةُ الإمام البخاريّ -رحمه الله- العلميّة، وتميُّزه الفائقُ وحِذْقُه في علم الحديث.

إنّ البخاريّ -رحمه الله- لم يكن من آحاد العلماء المجتهدين في علم الحديث فقط، بل كان من أفذاذ الأمّة وأفراد العالم مطلقاً، في معرفته العميقة بعلم الحديث، وحدّة ذكائه وقوّة حفظه، ومداومته على الطلب والكتابة والرحلة في تحصيل الحديث، وخبرته التامة برواة الحديث من كل طبقة، ومعرفتِه الدقيقة بخفايا عِلَلِ الحديث وأوهام الثّقات، فضلاً عن أخطاء الضعفاء وأوهام المخلّطين، إضافة إلى ما حباه الله به من المُكْنة العجيبة في اللُّغة والفقه وأصوله، مع الورع التام والصّدق وعفّة اللسان، وإنّ القارئ في سيرة هذه الإمام لا يتردد في أنه كان عزيزّ المثال، وأنّه هبةٌ من الله لهذه الأمة. لقد بلغ البخاريّ منزلةً بين علماء

---

[٢] شرف أصحاب الحديث (ص١٠)

[٣] «صحيح البخاري» هو لقب هذا الكتاب العظيم، واسمه الذي وضعه له مصنفه هو: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه». انظر: فهرست ابن خير (ص٨٢) ومقدمة ابن الصلاح (ص٢٦).

الحديث سابقِهم ولاحقهم تجعله بمنزلة واسطة العِقْد بين فحول المحدّثين، ومن طالع ترجمة البخاريّ وجد الثناء البالغَ عليه من مشايخه يجاوزُ كلَّ ما قاله شيخٌ في تلميذه، حتى لقد فضّله كثيرٌ منهم على أنفسهم. وإذا كان ثناءُ شيوخه عليه بلغ هذه الدرجةَ فإنّ ثناء أقرانه وتلاميذه ومن جاء بعدهم؛ يزيد على ذلك بدرجات، ويفوقه بأضعاف. قال النووي – رحمه الله-: «واعلم أن وصف البخاري -رحمه الله- بارتفاع المحل والتقدم في هذا العلم على الأماثل والأقران؛ متفق عليه فيما تأخر وتقدم من الأزمان، ويكفي في فضله أّن مُعظمَ من أثنى عليه ونَشَر مناقبَه: شيوخُه الأعلامُ المبرّزون، والحذّاق المتقنون»[٤]

قال قتيبة بن سعيد: «جالست الفقهاء والزهاد والعبّاد؛ فما رأيت منذ عقلت مثل محمّد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصّحابة» وقال: «لو كان محمّد بن إسماعيل في الصّحابة لكان آية». بل جعله قتيبة حاوياً لعلم أئمة العلم في زمانه؛ كأحمد ابن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق ابن راهويه؛ فقد سئل قتيبة عن طلاق السّكران فدخل محمّد بن إسماعيل البخاريّ، فقال قتيبة للسّائل: «هذا أحمد ابن حنبل وإسحاق ابن راهويه وعلي بن المدينيّ قد ساقهم الله إليك» وأشار إلى البخاريّ. وفضّله بعضهم في علم الحديث على أمثال أحمد ابن حنبل إمام أهل السنة، وهو الإمام العلَم الذي لا يجارى في معرفة الحديث وعلله. قال حاشد بن إسماعيل قال: قال لي أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزّهريّ: «محمّد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث من أحمد ابن حنبل». وقال خلف الخيّام: سمعت أبا عمرو أحمد بن نصر الخفاف يقول: «محمد بن إسماعيل أعلم بالحديث من إسحاق ابن راهويه، وأحمد ابن حنبل وغيرهما بعشرين درجة».[٥]

ثانياً: شروط الحديث الصحيح التي اعتمدها البخاري في جمع كتابه وتحريره؛

---

[٤] تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧١).

[٥] تاريخ الإسلام ت بشار (٦/ ١٥٣) وتقييد المهمل وتمييز المشكل ط-أخرى (١/ ٣١) وتهذيب التهذيب ط_أخرى (٩/ ٤٦) وسير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٢/ ٤٣٦)طبقات السبكي " ٢ / ٢٢١ و٢٢٥، و" مقدمة الفتح " ٤٨٦.

هي شروطٌ متفقٌ عليها بين العلماء، فليست صحّةُ أحاديث كتابه مأخوذةً من تسميته لها بالصّحة تسميةً مجرّدة! بل لأنه طبّق عليها قواعدَ النقد، وأصولَ التصحيح والتضعيف بدقّةٍ متناهية، وهي قواعد مأخوذة في أصلها من الكتاب والسنة. قال أبو بكر الإسماعيليّ -وقد ذكر كتب الحديث التي اعتنت بانتقاء الأحاديث الصحيحة-: «وكلٌّ قصَد الخيرَ وما هو الصّواب عنده، غير أنّ أحدًا منهم لم يبلغ من التّشديد مبلغ أبي عبد اللّه»[٦].

ثالثاً: عَرَض البخاريّ -رحمه الله- كتابَه على بعض أشهر علماء عصره، فنظروا فيه نَظَر فحصٍ ونقد وتتبّعٍ، فلم يجدوا فيه شيئاً يُنتقَد عليه

بل أقرّوا له بدقّته المتناهية في عمله، سوى بعض الأحاديث اليسيرة التي كان لهم فيها رأيٌ غيرُ رأيِه. قال أبو جعفر العُقَيليّ: «لما ألَّف البخاريّ كتابَ الصّحيح عَرَضَه على: أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وعليّ بن المدينيّ وغيرهم؛ وكلُّهم قال له: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث» قال العقيليّ: «والقول فيها قول البخاريّ وهي صحيحة»[٧].

وهؤلاء الثلاثة الأئمة المذكورون هم رؤوس هذا العلم. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- عن الصحيحين: «وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما، قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما، ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة»[٨].

رابعاً: لقد أبرز البخاريُّ كتابَه للناس، وسماه صحيحاً، وقرأه خلائقُ من علماء عصره لا يحصيهم إلا الله، بل أخذه عنه من التلاميذ المشتغلين بالحديث: أممٌ كثيرة يُعدّون بالآلاف، ولم يُحفظ عن أحدٍ منهم إنكارُ صَنيع البخاريّ، أو مناقشتُه في صحّة أحاديثه، سوى أحاديث يسيرة انتقدها بعض العلماء كما تقدّم ذكرُ ذلك.

قال الفِرَبْرِيُّ تلميذ البخاري وراويةُ كتابه: «سمع كتابَ (الصّحيح) لمحمّد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ»[٩]. وقال علامة الظاهرية أبو محمّد ابن حزم -رحمه الله-: «ما وجدنا

---

[٦] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٤٦)

[٧] فهرست ابن خير (٨٣) وانظر: هدى الساري (ص٧).

[٨] منهاج السنة النبوية (٧/ ٢١٥).

[٩] سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٩).

للبخاريّ ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً إلّا حديثين؛ لكل واحد منهما حديث تمّ عليه في تخريجه الوهم، مع اتصافهما وحفظهما وصحّة معرفتهما»[١٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية متعقّباً بعض من غمز في صحّة بعض ما في الصحيحين: «ومثلُ هؤلاء الجهّال يظنّون أن الأحاديثَ التي في البخاريّ ومسلم إنما أُخِذت عن البخاريّ ومسلم، وأن البخاريَّ ومسلماً كان الغلطُ يَروج عليهما، أو كانا يتعمّدان الكذبَ، ولا يعلمون أن قولنا: (رواه البخاري ومسلم) علامةٌ لنا على ثبوت صحّته، لا أنه كان صحيحاً بمجرد رواية البخاري ومسلم، بل أحاديث البخاري ومسلم رواها غيرُهما من العلماء والمحدّثين مَن لا يحصي عددَه إلا الله، ولم ينفرد واحد منهما بحديث، بل ما من حديث إلا وقد رواه قبل زمانه وفي زمانه وبعد زمانه طوائف، ولو لم يُخلق البخاريُّ ومسلمُ لم ينقص من الدين شيء، وكانت تلك الأحاديث موجودةً بأسانيد يحصل بها المقصود وفوق المقصود. وإنما قولنا: (رواه البخاري ومسلم) كقولنا: (قرأه القراء السبعة) والقرآن منقول بالتواتر، لم يختصَ هؤلاء السبعة بنقل شيء منه، وكذلك التصحيحُ؛ لم يقلّدْ أئمةُ الحديث فيه البخاريَّ ومسلمًا، بل جمهور ما صحَّحاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقًى بالقبول... والمقصود أن أحاديثهما انتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم، ورواها خلائق لا يحصي عددهم إلا الله، فلم ينفردا لا برواية ولا بتصحيح»[١١].

سادساً: أجمع العلماء المعتدّ بأقوالهم على صحّة أحاديث البخاريّ ومسلم إجماعاً صحيحاً معلوماً، وتلقّوا كتابَيهما بالقبول العامّ، وهذا الأمرُ من أهمّ ما يجب معرفته والعناية به، لأنّ الإجماع حجّة شرعيّة لا يجوز مخالفتها، ومخالفها مبتدع.

وهذا الإجماع والتلقي بالقبول يؤخذ من وجوه: **أولها: النّصُّ الصّريح من العلماء على ذلك**، وقد نصّ على ذلك جمع كبيرٌ من العلماء؛ منهم من صرّح بلفظ الإجماع أو الاتّفاق، ومنهم من نصّ على ثبوت تلقّيهما بالقَبول، وهو من صُوَر الإجماع، ونذكر هنا بعض هؤلاء العلماء: قال الحافظ أبو نصرٍ السّجزيّ: «أجمع أهل العلم -الفقهاءُ وغيرهم- على

---

[١٠] لنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٢٨٨)

[١١] منهاج السنة النبوية (٧/ ٢١٤- ٢١٦).

أنّ رجلًا لو حلف بالطّلاق أنّ جميع ما في كتاب البخاريّ ممّا روي عن النّبيّ ﷺ قد صحّ عنه، ورسول اللّه ﷺ قاله لا شكّ فيه؛ أنّه لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته»[١٢].

الوجه الثاني: الإجماع السّكوتيّ؛ إذ إن البخاريّ –رحمه الله– وَسَم كتابَه بالصّحّة، وَعَرضه على العلماء، وقرأه من شيوخه وأقرانه وتلاميذه الجمُّ الغفيرُ، ولم يُخطّئه أحدٌ منهم في تسمية كتابه بالصحيح أو في تصحيح عامة ما جمعه من الحديث، ولم ينتقدوا عليه سوى مواضع يسيرة، ولم يُحفظ عن أحد خلافُ ذلك، فكان هذا إجماعاً على صحّة كتابه، وهذا الإجماع أظهر من كثير من الإجماعات الفقهية وغيرها؛ مما يثبته العلماء بما هو أقلّ وضوحاً من هذا الطريق. الوجه الثالث: الإجماع العمليّ المستقرّ منذ أزمان طويلةٍ على الاكتفاء بعزو ما في البخاريّ إليه دون بحث عن صحته؛ اكتفاءً بما هو معلوم لدى الخاصة والعامة من صحة أحاديث كتابه، وهذا الإجماع ليس خاصاً بالمحدّثين، بل يشاركهم فيه أصناف العلماء وطلاب العلم والباحثون، والأقسامُ البحثية في الجامعات المنتشرةِ في طول بلاد الإسلام وعرضها؛ كلهم على رأي واحد في أحاديث البخاري ومسلم، وهو تلقّيها بالقبول، والانتهاءُ في شأنها إلى مجرّد عزوها إلى الصحيح، دون بحث في شأنها، أو شك في ثبوتها، أو توقف في الاحتجاج بها.

سابعاً: ثناءُ العلماء على صحيح البخاريّ زيادة على ما تقدّم. قال أبو أحمد الحاكم عن البخاريّ: «كان أحدَ الأئمّة في معرفة الحديث وجمعه، ولو قلت إنّي لم أر تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة؛ لفعلت»[١٣].

وقال أيضاً: «رحم الله تعالى محمد بن إسماعيل، فإنه ألّف الأصول وبيّن للناس، وكلّ من عمِل بعده فإنما أخذه من كتابه»[١٤].

وقال الإمام النسائي صاحب السنن: «ما في هذه الكتب كلِّها أجودُ من كتاب محمد بن إسماعيل»[١٥].

---

[١٢] مقدمة ابن الصلاح (ص٢٦).

[١٣] هدى الساري (ص٤٨٥). (

[١٤] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٢٨٥).

وأخيراً لا بد من التنبيه على أمور:

الأول: الأحاديث المنتقَدة على البخاريّ يسيرةٌ جدًّا، وغالب انتقادات العلماء ترجع إلى أسانيدها دون متونها، ويكون البخاريّ غالباً قد ذكر السند أو اللفظ الصحيح، وذكر أيضاً السند المنتقد أو اللفظة المنتقدة لبيان أمرها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الانتقادات التي وجّهها بعض العلماء إلى الصحيحين: «المواضع المنتقدة غالبها في مسلم... وفيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظًا فيه انتقاد إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقَدٌ إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد»[١٦].

وكثير من هذه الانتقادات متوجّه إلى ما هو خارج عن شرط البخاريّ في كتابه؛ مثل الآثار غير المرفوعة، أو الأحاديث المعلقة، وهي في مآلها ليست نقداً مستقيماً[١٧]

الثاني: يجب أن يفرَّق بين انتقادات العلماء المبنيَّة على النّظر العلميّ المنضبط، والبحث الصحيح، وبين غَمْزِ المستشرقين، وتلبيس أعداء السنة، وطعونات الملاحدة والمنافقين، فهذا لون، وذلك لون؛ الأول محلُّ مناقشة وبحث ومدارسة وترجيح، والثاني لا يجوز الالتفات إليه ولا التعلُّقُ به، بل يتعيّن ردُّه وعدم قَبوله. الثالث: العبرةُ في كلّ فنّ بكلام أهله المختصّين به دون غيرهم، فالمرجع في علم الحديث إلى علماء الحديث، وفي الفقه إلى الفقهاء، وفي النحو إلى اللغويين، وهكذا، ومن طعن في صحة البخاري أو بعض أحاديثه أو انتقد بعضها وليس هو من أهل الحديث المختصين بمعرفته ولو كان منتسباً إلى العلم؛ فإن

---

[١٥] تاريخ دمشق (٥٢/ ٧٤).

[١٦] منهاج السنة النبوية (٧/ ٢١٦) وقد أطال الحافظ ابن حجر في الجواب عن الانتقادات التي وجهها الدراقطني إلى البخاري وأجاب عنها جميعا. انظر: هدى الساري (ص٣٤٦) والنكت على ابن الصلاح (١/ ٣٨٣).

[١٧] انظر: المصدرين السابقين.

كلامه غير مقبول، ويجب «تقديم كلام أهل كلّ فنٍّ على كلام غيرهم في ذلك الفن الـــذي اختصّوا به»[١٨].

قال ابن القيم –رحمه الله–: «الاعتبار في الإجماع على كلّ أمرٍ من الأمور الدّينيّـــة بأهـــل العلم به دون غيرهم، كما لم يُعتَبرْ في الإجماع على الأحكام الشّرعيّة إلّا العلماء بهـــا دون المتكلّمين والنّحاة والأطبّاء، كذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلّا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء أهل الحديث العـــالمون بـــأحوال نبـــيّهم، الضّابطون لأقواله وأفعاله المعتنون بها أشدّ من عناية المقلّدين بأقوال متبوعيهم»[١٩]. [٢٠]

وفي هذا الكتاب الذي جمعته من أمكنة شتى رد على سائر الشبهات التي أثارهـــا أعـــداء الإسلام ومن تأثر بهم من المسلمين ...

وقد قسمته للمباحث التالية :

المبحث الأول = التعريف بالإمام البخاري

المبحث الثاني = الإمام البخاري وكتابه "الصحيح"

المبحث الثالث = الحصانة المنهجية والمعرفية لصحيح البخاري

المبحث الرابع = دفاع عن البخاري

المبحث الخامس = الإمام البخاري والحاقدون

المبحث السادس = أقزام تتطاول على شمس الأعلام البخاري الأشم

المبحث السابع = هل البخاري معصوم؟

المبحث الثامن = ليس دفاعًا عن البخاري وصحيحه!

المبحث التاسع = (هل همَّ النبي صلى الله عليه وآله بالانتحار؟)

المبحث العاشر = دعوى اشتمال صحيح البخاري على أحاديث معلة

المبحث العاشر = الزعم أن وجود المعلق في الصحيحين يشكك في صحتهما

---

[١٨] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٢/ ٤٢٩) لابن الوزير.

[١٩] مختصر الصواعق المرسلة (٤/ ١٥٠٢).

[٢٠] http://iswy.co/e٢a١m٣

المبحث الحادي عشر= ادعاء أن في الصحيحين خرافات وإسرائيليات موضوعة

المبحث الثاني عشر = الطعن في صحيح البخاري لإهماله الرواية عن أهل الرأي وأهل البيت

المبحث الثالث عشر = التشكيك في نسبة الجامع الصحيح بصورته الحالية للإمام البخاري

المبحث الرابع عشر = الطعن في "صحيح البخاري" لعدم اشتماله على الأحاديث الصحيحة كلها

المبحث الخامس عشر = ادعاء أن صحيح البخاري حوى أحاديث تخالف العقيدة

المبحث السادس عشر = ادعاء أن البخاري روى عن الضعفاء في صحيحه

المبحث السابع عشر = التشكيك في إجماع الأمة على صحة صحيحي"البخاري ومسلم"

المبحث الثامن عشر = ادعاء أن الاستدراكات على الصحيحين منقصة لهما

المبحث التاسع عشر =أين العرب عن تدوين الأحاديث؟!

أسأل الله تعالى أن ينفع بها كاتبها ومحققها وقارئها والدال عليها في الدارين.

الباحث في القرآن والسنة

علي بن نايف الشحود

مدينة إعزاز - جامعة حلب الحرة - كلية الشريعة

١٩ رجب ١٤٤٢ هـ الموافق ل ٢٠٢١/٣/٣ م

المبحث الأول

التعريف بالإمام البخاري

الفصل الأول

التعريف بالإمام البخاري[٢١]:

♦ **اسمه ونسبه:**

أبو عبدالله بن أبي الحسن، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه[٢٢]، الجعفي مولاهم، البخاري.

فأمَّا الجعفي: فنسبة إلى يمان الجعفي الذي أسلم على يديه المغيرة جَدّ البخاري، وكان قبلُ مجوسيًّا، فنُسِب إليه نسبة ولاء إسلام[٢٣].

---

[٢١] مصادر ترجمته: "الجرح والتعديل"، (٧/ ١٩)، و"الثِّقات"؛ لابن حبَّان، (٩/ ١١٣)، و"الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، (٣/ ٩٥٨)، و"تاريخ بغداد"، (٢/ ٤)، و"طبقات الحنابلة"؛ لأبي يعلى، (١/ ٢٧١)، و"الأنساب"؛ للسمعاني، (١/ ٢٩٣)، و"تهذيب الأسماء واللغات"، (١/ ٦٧)، و"وفيات الأعيان"، (٤/ ١٨٨)، و"تهذيب الكمال"، (٢٤/ ٤٣٠)، "وتاريخ الإسلام"، (١٩/ ٢٣٨)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٣٩١)، و"تذكرة الحفاظ"، (٢/ ٥٥٥)، و"طبقات الشافعية الكبرى"، (٢/ ٢١٢)، و"البداية والنهاية"، (١١/ ٣١)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٧)، و"تهذيب التهذيب"، (٩/ ٤٧)، و"النجوم الزاهرة"، (٣/ ٢٥)، و"شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب"، (٢/ ١٣٤)، و"الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المشرَّفة"، ص (١٠).

[٢٢] هذا لفظه بالبخارية، ومعناه في العربية الزَّراع، اختُلِف في ضبطه والمشهور: فتح الباء الموحدة، وسكون الراء، وكسر الدال المهملة، وسكون الزاي المعجمة، وفتح الباء الموحدة، بعدها هاء: (بَرْدِزْبَه). وقيل في ضبطه: فتح الياء المثناة من تحت، وسكون الزاي، وكسر الذال المعجمة، بعدها باء موحدة، ثمَّ هاء ساكنة: (يَزْدَبَه)؛ انظر: "الإكمال"، (١/ ٢٥٩)، و"الأنساب"، (٢/ ٦٧)، و"طبقات الشافعية الكبرى"، (٢/ ٢١٢)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٨).

[٢٣] إذ كان العُرفُ السائد آنذاك أنَّ الإنسان إذا أسلم على يديه شخصٌ نُسِب إلى قبيلته، وكانت تُسَمَّى هذه النسبة نسبة الولاء في الإسلام؛ انظر: "تهذيب الأسماء واللغات"، (١/ ٦٧)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٨).

وأمَّا البُخاري: فنسبة إلى مدينة "بُخارى" الواقعة في بلاد ما وراء النَّهر، وهي الآن تقع في الجزء الغربي من جمهورية "أُوزبكستان"[٢٤].

♦ مولده ومكان ولادته:

ولد يوم الجمعة بعد صلاتها، لثلاث عشرة ليلةً خلت من شهر شوَّال، سنة أربع وتسعين ومائة، "بِبُخارى"، وقد ذكر البخاري أنَّه وجد تاريخ مولده بخطِّ أبيه[٢٥].

♦ نشأته:

مات أبوه وهو صغير، فنشأ في حِجْر أمِّه، وكان أبوه قد ترك مالاً أعان أمَّه على تنشئته وتربيته التربية الكريمة، قال أبوه "إسماعيل" عند وفاته: "لا أعلم في مالي درهمًا من حرامٍ ولا شبهةٍ"[٢٦].

ذهبت عيناه في صِغَره، فرأت أمُّه خليلَ الرحمن إبراهيم – عليه الصلاة والسلام – في المنام، فقال لها: "يا هذه، قد ردَّ الله على ابنك بصره بكثرة دعائك أو بكائك"، فأصبح وقد ردَّ الله له بصره[٢٧].

♦ طلبه للعلم والحديث ورحلاته:

ظهر نبوغه العلميُّ في سنٍّ مبكرة وهو ابن عشر سنين، فبدأ بطلب العلم ببلدِه "بُخَارَى" قبل أنْ يرتحلَ منها، وفي ست عشرة سنة حفظ كُتب ابن المبارك ووكيع[٢٨].

---

[٢٤] افتُتحت على يد قُتيبة بن مسلم سنة (٨٧) هـ؛ انظر: "معجم البلدان"، (١/ ٤١٩)، و"موسوعة المورد"، (٢/ ١٣٢).

[٢٥] انظر: "هدي الساري"، ص (٤٧٧).

[٢٦] ترجَم له ابنه محمد في "التاريخ الكبير"، (١/ ٣٤٢)، فقال: "إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو الحسن، رأى حمَّاد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه، وسمع مالكًا"، وترجم له ابن حِبَّان في "الثِّقات"، (٨/ ٩٨).

[٢٧] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٦)، و"تهذيب الكمال"، (٢٤/ ٤٣٨)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٨).

[٢٨] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٧)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٣٩٤).

وقد سُئل البخاري: كيف كان بَدْءُ أمرِكَ؟ قال: "أُلْهِمْتُ حِفظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب، فقيل: كم كان سِنُّك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، فلمَّا طعنتُ في ست عشرةَ سنة، كنتُ قد حفظتُ كُتب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء[٢٩]، ثمَّ خرجتُ مع أمِّي وأخي إلى "مكةَ"، فلمَّا حَججتُ رجع أخي بها، وتخلَّفتُ في طلب الحديث"[٣٠].

فكان هذا أول ارتحاله في طلب العلم، وكان ذلك حوالي سنة عشر ومائتين، ثمَّ رحل إلى المدينة، والشام، ومصر، ونَيسابور، والجزيرة، والبصرة، والكوفة، وبغداد، وواسط، ومرو، والرّيّ، وبَلْخ، وغيرها، قال الخَطيب: "رحل في طلب العلم إلى سائر محدِّثي الأمصار"[٣١].

♦ شيوخه:

بعد هذه الرحلات الواسعة لا يُسْتَغْرب قول البخاري – رحمه الله – قبل موته بشهر: "كتبتُ عن ألفٍ وثمانين نفسًا"، ابتدأ السَّماع من شيوخ بلده "بُخارى"، فسمع أولاً من عبدالله بن محمد بن عبدالله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي، وجماعة.

وقد قسَّم الحافظ ابنُ حجر شيوخ البخاري إلى خمس طبقات:

الأولى: مَن حدَّثه عن التابعين، وهم أتباع التابعين، مثل محمد بن عبدالله الأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعُبيدالله بن موسى، وغيرهم.

الثانية: مَن كان في عصر هؤلاء لكنَّه لم يسمع من ثِقات التابعين، كآدم بن أبي إياس، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان، وأمثالهم.

الثالثة: وهي الوسطى من مشايخه، وهم مَنْ لم يَلْقَ التابعين، بل أخذ عن كبار تَبَعِ الأتباع، كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، وابن المديني، وابن معين، وابن حنبل، وإسحاق، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأمثالهم، وهذه الطبقة قد شاركه "مسلم" في الأخذ عنهم.

---

[٢٩] قال ابن حجر: "يعني أصحاب الرأي"؛ "هدي الساري"، ص (٤٧٨).

[٣٠] انظر: "طبقات الشافعية الكبرى"، (٢/ ٢١٢)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٨).

[٣١] انظر: "تاريخ بغداد، (٢/ ٤)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٣٩٤).

الرابعة: رفقاؤه في الطلب، ومَن سمع قبله، كمحمد بن يحيى الذُّهْلي، وعبد بن حُمَيد، وأبي حاتم الرازي، وجماعة من نظرائهم، وإنَّما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشـــايخه، أو مـــا لم يجده عند غيرهم.

الخامسة: وهم في عِداد طلبته في السنِّ والإسناد، وقد سمع منهم للفائدة، كعبدالله بن حمّاد الآملي، وعبدالله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني، وغيرهم. وقـــد روى عنهم أشياء يسيرة، وعمل في الرواية عنهم لما قاله "وكيع": "لا يكون الرجل عالِمًا حـــتى يُحدِّث عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه"[٣٢].

♦ تلامذته:

أخذ عنه خلقٌ كثيرٌ لا يُحصَون، قال الحافظ صالح بن محمد الملقَّب (جزرة): " كان يجتمع له في "بغداد" وحدَها أكثر من عشرين ألفًا يكتبون عنه"[٣٣].

وكان بين يديه ثلاثة مستملين[٣٤]، وسَمِع منه الصحيح ما يَقْرب من تسعين ألفًا[٣٥].

وممَّن أخذ عنه من العلماء المشهورين: الإمام مسلم بن الحجَّـــاج صـــاحب "الصـــحيح"، والإمام محمد بن سورة الترمذي صاحب "الجامع"، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيَّان، وابـــن خزيمة، وصالح بن محمد (جزرة)، وغيرهم كثير[٣٦].

♦ عبادته:

كان – رحمه الله – إذا دخلت أول ليلةٍ من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه فيصلِّي بهـــم، ويقرأ في كلِّ ركعة عشرين آية، وكذلك إلى أنْ يختمَ القرآن.

---

[٣٢] "هدي الساري"، ص (٤٧٩)، وانظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٣٩٥).

[٣٣] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٣/ ٤٣٣).

[٣٤] "تهذيب الأسماء واللغات"، (١/ ٨٨).

[٣٥] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٩)، و"وَفيات الأعيان"، (٤/ ١٩٠)، و"سير أعـــلام النـــبلاء"، (١٢/ ٣٩٨)، وفي "تهذيب الأسماء واللغات" (١/ ٩٠): "سبعين".

[٣٦] المراجع السابقة.

وكان يقرأ في السَّحَر ما بين النِّصف إلى الثُّلث من القرآن، فيختم عند السَّحَر في كلِّ ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار في كلِّ يومٍ ختمة، ويكون ختمه عند الإفطار كلَّ ليلة، وكان يصلِّي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة، ويوتِر منها بواحدة.

كان معه شيء من شَعْرِ النبي – صلى الله عليه وسلم – جَعَلَه في ملبوسه[٣٧].

صلَّى ذات ليلة، فلسعه الزنبور سبع عشرة مرَّة، فلمَّا قضى الصلاة، قال: "انظروا أيش آذاني"[٣٨]، ولمَّا ألَّفَ "الصحيح"، كان يصلِّي ركعتين عند كلِّ ترجمة[٣٩].

♦ ورعه واحتياطه في جَرْحِ الرواة:

قال – رحمه الله –: "أرجو أنْ ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبتُ أحدًا"[٤٠].

قال الذهبي – رحمه الله – معلِّقًا على كلام البخاري هذا: "قلتُ: صدَقَ – رحمه الله – ومَنْ نَظَرَ في كلامه في الجَرح والتعديل، عَلِمَ ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعِّفه، فإنه أكثر ما يقول: "منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر"، ونحو هذا، وقلَّ أنْ يقول: "فلانٌ كذَّاب، أو كان يضعُ الحديث"، حتى إنَّه قال: "إذا قلتُ: فلانٌ في حديثه نظرٌ، فهو متَّهمٌ واهٍ"، وهذا معنى قولِه: "لا يحاسبني الله أني اغتبتُ أحدًا"، وهذا هو – والله – غاية الْوَرَع"[٤١].

ولم يمنعه ما جرى بينه وبين الذهلي في مسألة اللفظ – وستأتي – أن يروِيَ عنه، قال الذّهبي معدِّدًا تلاميذ الذهلي: "ومنهم: محمد بن إسماعيل البخاري، ويدلِّسه كثيرًا، لا يقول:

---

[٣٧] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ١٢)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٣٩)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٢).

[٣٨] المراجع السابقة.

[٣٩] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٤٣)، و"هدي الساري" ص (٤٨٢).

[٤٠] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ١٣)، و"تهذيب الأسماء واللغات"، (١/ ٦٨)، و"هدي الساري"، ص (٤٨١).

[٤١] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٤٣).

محمد بن يحيى، بل يقول: محمد فقط، أو محمد بن خالد، أو محمد بن عبدالله ينسبه إلى الجدِّ، ويُعمي اسمه لمكان الواقع بينهما، غَفَرَ اللهُ لهما"[٤٢].

♦ حفظه وذكاؤه:

قال البخاري – رحمه الله –: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح"[٤٣].

وقال: "كتبتُ عن ألف شيخ وأكثر، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده"[٤٤].

وقال محمد بن أبي حاتم الورَّاق: سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبدالله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فكنَّا نقول له: إنَّك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يومًا بعد ستة عشر يومًا: "إنَّكما قد أكثرتما عليَّ وألححتما، فاعرضا عليَّ ما كتبتما"، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نُحْكِمُ كُتُبَنَا من حفظه، ثمَّ قال: أترون أني أختلف هَدَرًا، وأضيِّع أيَّامي؟! فعرفنا أنَّه لا يتقدَّمه أحدٌ[٤٥].

قَدِمَ "بغداد"، فسمع منه أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد هذا، وإسناد هذا المتن هذا، ودفعوا إلى كلِّ واحدٍ عشرة أحاديث ليُلْقُوهَا على البخاري في المجلس، فاجتمع الناس، وانتدب أحدهم، فسأل البخاري عن حديث من عشرته، فقال: "لا أعرفه"، وسأله عن آخر، فقال: "لا

---

[٤٢] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٢٧٥).

[٤٣] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٢٤)، و"تهذيب الأسماء واللغات"، (٦٨/١)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٨).

[٤٤] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ١٠)، و"طبقات الشافعية"، (٢/ ٢٢٢).

[٤٥] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ١٤)، و"طبقات الشافعية"، (٢/ ٢١٧)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٩). يُقال: "هَدَرَ يَهْدِرُ بالكسر، ويَهْدُر بالضمّ، هَدْرًا، وهَدَرًا بفتح الدَّال؛ أي: باطلاً"؛ انظر: "لسان العرب"، مادة (هَدَرَ).

أعرفه"، وكذلك حتى فرغ من عشرته، فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: "الرَّجل فهم"، ومَن كان لا يدري قضى على البخاري بالعجز، ثم انتدب آخر، ففعل كما فعل الأوَّل، والبخاري يقول: "لا أعرفه"، ثمَّ الثالث، وإلى تمام عشرة الأنفس، وهو لا يزيدهم على: "لا أعرفه"، فلمَّا عَلِم أنَّهم قد فرغوا، التفتَ إلى الأول منهم، فقال: أمَّا حديثك الأوَّل فكذا، والثَّاني كذا، والثالث كذا إلى العشرة، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقرَّ له الناس بالحفظ[٤٦].

وكان "بسمرقند" أربعمائة ممَّن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبُّوا مغالطة محمد ابن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشَّام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحَرَمين، فما تعلَّقوا منه بسقطةٍ لا في الإسناد، ولا في المتن[٤٧].

قال الإمام ابن كثير: "وقد ذكروا أنَّه كان ينظُر في الكتاب مرَّة واحدةً فيحفظه من نظرةٍ واحدةٍ، والأخبار عنه في ذلك كثيرة"[٤٨].

♦ **ثناء الأئمَّة عليه:**

جعل الله له لسان صدْقٍ عند العلماء وأصحاب التَّراجِم، فما زال العلماء منذ عصره يُثنون عليه وعلى كتابه "الصحيح"، حتى إنَّ بعضهم ألَّف مؤلَّفًا مستقلاً في ترجمته ومناقبه كالذهبي[٤٩]، وابن كثير[٥٠]، وابن حجر[٥١]، وقال في التقريب :" محمد ابن إسماعيل ابن إبراهيم ابن المغيرة الجعفي أبو عبد الله البخاري جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث..."[٥٢]وغيرهم كثير، وهذه بعض أقوال وثناء أهل العِلم عليه:

---

[٤٦] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٢٠)، و"طبقات الشافعية"، (٢/ ٢١٨)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٦).

[٤٧] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤١١)، و"هدي الساري"، ص (٤٧٩).

[٤٨] انظر: "البداية والنَّهاية"، (١١/ ٢٥).

[٤٩] ذكره في "تذكرة الحفَّاظ"، (٢/ ٥٥٦).

[٥٠] ذكره في "البداية والنهاية"، (١١/ ٢٤).

[٥١] ذكره في "تهذيب التهذيب"، (٩/ ٤٥).

[٥٢] تقريب التهذيب (ص: ٤٦٨)(٥٧٢٧)

ذُكِرَ قَوْلُ البخاري لعليّ بن المديني – يعني قولَه: "ما استصغرتُ نفسي إلا بين يدي عليّ بن المديني" – فقال عليّ: "دَعُوا هذا، فإنَّ محمد بن إسماعيل لم يرَ مِثْل نفسه"[٥٣].

وقال عمرو بن عليّ الفلاس: "حديثٌ لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث"[٥٤].

قال إسحاق بن راهويه: "اكتبوا عن هذا الشاب – يعني البخاري – فلو كان في زمن الحَسَنِ لاحتاج إليه الناس؛ لمعرفته بالحديث وفقهه"[٥٥].

وقال أبو عيسى الترمذي: "لم أرَ بالعراق، ولا بخراسان في معنى العِلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أَعْلَم من محمد بن إسماعيل"[٥٦].

وقال نعيم بن حمَّاد، ويعقوب بن إبراهيم الدروقي: "محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأُمة"[٥٧].

وجاء "مسلم" إلى البخاري، فقال: "دَعْني أُقبِّلْ رجلَيك يا أستاذ الأستاذين، وسيِّد المحدِّثين، وطبيب الحديث في عِلَلِه"[٥٨].

وقال "مسلم" أيضًا: "لا يبغضك إلا حاسدٌ، وأشهد أنَّه ليس في الدنيا مثلك"[٥٩].

وقال أحمد بن حنبل: "ما أخرجتْ خراسان مثل محمد بن إسماعيل"[٦٠].

---

[٥٣] انظر: "تهذيب الأسماء واللغات"، (١/ ٦٩)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/٤٢٠)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٣).

[٥٤] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ١٨)، و"تهذيب الأسماء واللغات"، (١/ ٦٩)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/٤٢٠).

[٥٥] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٢١)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٤).

[٥٦] انظر: "شرح علل الترمذي"، (١/ ٣٢).

[٥٧] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٢٢)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤١٩)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٣).

[٥٨] انظر: "تهذيب الأسماء واللغات"، (١/٧٠)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٣٢)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٩).

[٥٩] انظر: "تهذيب الأسماء واللغات"، (١/٧٠)، و"البداية والنهاية"، (١١/ ٢٥).

[٦٠] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٢١)، و"تهذيب الأسماء واللغات"، (١/ ٦٨)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٢٢).

وقال عبدالله بن سعيد بن جعفر: "سمعتُ العلماء بالبصرة يقولون: ما في الدنيا مثل محمد بن إسماعيل في المعرفة والصلاح"[٦١].

وقال ابن خزيمة: "ما رأيتُ تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأحفظ له من محمد بن إسماعيل"[٦٢].

وكان ابنُ صَاعد إذا ذَكَرَهُ يقول: "الكبش النَّطَّاح"[٦٣].

وقال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبدالله بن نُمير: "ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل"[٦٤].

وقال الحافظ ابن كثير: "هو إمام أهل الحديث في زمانه، والمقْتَدَى به في أوانه، والمقدَّم على سائر أضرابه وأقرانه"، وقال: "وقد كان البخاري – رحمه الله – في غاية الحياء، والشجاعة، والسَّخاء، والوَرَع، والزُّهد في الدنيا دار الفناء، والرَّغبة في الآخرة دار البقاء"[٦٥].

♦ محنته مع محمد بن يحيى الذُّهْلي[٦٦] في مسألة اللفظ:

لّما قَدِمَ البخاري نيسابور سنة (٢٥٠) هـ، استقبله الناس استقبالاً عظيمًا، فاجتمع الناس عليه مدَّةً يحدِّثهم، فحسده مَن حسده، وكان فيها محدِّثها محمد بن يحيى الذُّهْلي، وكان يقول لدى مَقْدم البخاري: "اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح، فاسمعوا منه"، فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخَلل في مجلس محمد بن يحيى، فحسده بعد ذلك، وتكلَّم فيه[٦٧].

---

[٦١] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٤٢)، و"هدي الساري" ص (٤٨٦).

[٦٢] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٣١).

[٦٣] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٢١)، و"وفيات الأعيان"، (٤/ ١٩٠)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٩).

[٦٤] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٣١)، و"هدي الساري"، ص (٤٨٩).

[٦٥] انظر: "البداية والنهاية"، (١١/ ٢٤).

[٦٦] أبو عبدالله محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد النيسابوري، مولى بني ذُهْل، الإمام، شيخ الإسلام، حافظ نيسابور، ولد بعد السبعين ومائة، ومات سنة (٢٥٨) هـ؛ انظر: "تذكرة الحفَّاظ"، (٢/ ٥٣٠)، و"تهذيب التهذيب"، (٩/ ٤٥٢).

[٦٧] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/٣٠)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٥٣)، و"هدي الساري"، ص (٤٩٠).

ومن ثَمَّ سأل رجلٌ البخاري: ما تقول في اللفظ بالقرآن: مخلوقٌ هو، أم غير مخلوق؟ فأجاب بقوله: "القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العِباد مخلوقة، والامتحان بدعة"[٦٨].

وقال: "أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا"[٦٩].

فلمَّا قال البخاري ذلك، اختلف الناس في تفسير عبارته: فقال البعض: "قال بخَلْق القرآن"، وقال البعض الآخر: "بل قال لفظي بالقرآن مخلوق"، فعندها قال محمد بن يحيى الذُّهْلي: "القرآن كلام الله غير مخلوق من جميع جهاته، وحيث تصرف، فمَن لزم هذا استغنى عن اللفظ وعمَّا سواه من الكلام في القرآن، ومَن زعم أنَّ القرآن مخلوق فقد كفر، وخرج عن الإيمان، وبانت منه امرأته، يُستتاب، فإنْ تاب، وإلا ضُربت عنقه، وجُعِلَ ماله فيئًا بين المسلمين، و لم يُدْفَن في مقابرهم، ومَن وقف فقال: لا أقول: مخلوق ولا غير مخلوق، فقد ضاهى الكفر، ومَنْ زعم أنَّ لفظي بالقرآن مخلوق، فهذا مبتدع، لا يجالَس ولا يكلَّم، ومَن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتَّهموه؛ فإنَّه لا يحضر مجلسه إلا مَن كان على مثل مذهبه"[٧٠].

فانفضَّ الناس عن البخاري، فلم يحضر مجلِسَه إلا "مسلم" صاحب "الصحيح"، وأحمد بن سلمة[٧١]، فبعث مسلم إلى الذُّهْلي ما سمعه منه؛ لأنَّه كان يُظْهِرُ القول باللفظ ولا يكتمه[٧٢].

ومن الغَرابة أنْ يُعلِّق الحافظ ابن حجر على صنيع الإمام مسلم، فيقول: "قد أنصَف مسلم، فلم يُحدِّث في كتابه عن هذا ولا عن هذا"[٧٣]، فأين الإنصاف والمسألة فيها شُبهة؟ عداك

---

[٦٨] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٥٤).

[٦٩] انظر: "هدي الساري"، ص (٤٩٠).

[٧٠] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٣١)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٥٦).

قلت : هذا كلام خطير في حق الإمام البخاري ، لا يجوز لذاك الشخص ولا غيره أن يفعله ، بتاتاً ، فقد أخذه بلازم قوله ، ونحن بين طرفين متناقضين بين من يقول بخلق القرآن وبين من ينفي كلامي بالقرآن مخلوق "

لذلك ليس كل عالم تكلم فيه يعتد بذلك الكلام أصلاً ...

[٧١] انظر: "هدي الساري"، ص (٤٩٠).

[٧٢] انظر: "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٦٠).

أنَّ البخاري لم يصح عنه أنَّه قال باللفظ؛ روى الخطيب عن محمد بن نصر المروزي، قال: سمعتُ البخاري يقول: "مَنْ زعم أنَّي قلتُ: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذَّاب؛ فإنِّي لم أقلْه"، فقلتُ له: يا أبا عبدالله، قد خاض الناس في هذا، وأكثروا فيه، فقال: "ليس إلا ما أقول"[٧٤].

وقال أبو عمرو الخفاف: أتيتُ محمد بن إسماعيل، فناظرته في شيءٍ من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلتُ: يا أبا عبدالله، ها هنا أحدٌ يحكي عنك أنك قلتَ هذه المقالة، فقال: "يا أبا عمرو، احفظْ ما أقول لك، مَن زعم من أهل نيسابور - وسمَّى بلدانًا أخرى - أنِّي قلتُ: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذَّاب؛ فإنِّي لم أقلْ هذه المقالة، إلا أنِّي قلتُ: أفعال العباد مخلوقةٌ"[٧٥].

بعدها خرج من نيسابور، فعاد إلى بلده بُخارى، فاستقبله الناس، ونُثِرت عليه الدَّراهم، وحدَّث بها أيَّامًا إلى أنْ حَدَثتِ الوحشة بينه وبين واليها الأمير خالد بن أحمد الذُّهْلي؛ حيث سأله أنْ يحضرَ مترله، فيقرأ "الجامع"، و"التاريخ" على أولاده، فامتنع عن الحضور عنده، فراسله بأنْ يعقد مجلسًا لأولاده لا يحضره غيرهم، فامتنع، وقال: لا أخصُّ أحدًا، ثم قال للرسول: "أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب النّاس، فإنْ كانت لكَ إلى شيءٍ منه حاجة، فاحضرْ في مسجدي، أو في داري، وإنْ لم يعجبك هذا، فإنَّك سلطان فامنعني من

---

[٧٣] انظر: "هدي الساري"، ص (٤٩١)، الأولى أن يُقال: أنَّ كلاً منهما قصد إلى تأليف "الصحيح" على وفق منهجٍ خاص به وشروط شَرَطَهَا لنفسه، وأفاد الشيخ أبو غدَّة سببًا آخر وهو: أنَّهم كانوا يرون أنّ أحاديث هؤلاء في مأمنٍ من الضياع؛ لكثرة الرُّواة عنهم والمشتغلين بمصنَّفاتهم، وإنَّما كان همُّهم الأوَّل حفظ ما يخاف اندراس حديثه بقلّة المعتنين به؛ انظر: تحقيقه على شروط الأئمّة الخمسة، ص (١٦١).

[٧٤] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/ ٣٢)، و"سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٥٧)، "هدي الساري"، ص (٤٩١).

[٧٥] المراجع السابقة.

المجلس؛ ليكون لي عذرٌ عند الله يوم القيامة؛ لأنِّي لا أكتمُ العلـــمَ ..."[٧٦] ، فوجـــد عليـــه الوالي، واستعان بخصومه حتى تكلَّموا في مذهبه، فنُفِيَ عن البلد، فمضى إلى "سمرقند".

♦ وفاته:

بعد نفيه استقرَّ بإحدى قُرى سمرقند تُدعَى: "خَرْتَنْك"[٧٧]، فكان له بها أقرباء أقام عنـــدهم أيَّامًا، مرض مرضًا شديدًا، فسُمِع ليلةً وقد فرغ من صلاة الليل يقول: "اللهم إنَّه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رَحُبَت، فاقبضني إليك"، فما تمَّ الشهر حتى مات[٧٨].

توفي البخاري ليلة السبت، وهي ليلة عيد الفطر آنذاك، عند صلاة العشاء، ودُفِـــنَ يـــوم الفطر بعد صلاة الظهر بخَرْتَنْك، سنة ست وخمسين ومائتين، عاش اثنتين وستين ســـنة إلا ثلاثة عشر يومًا، جزاه الله عن المسلمين خيرًا، وأجزل مثوبته.

♦ أهم مصنفاته:

أجلُّها: "الجامع الصحيح"، "الجامع الصغير"، "الجامع الكبير"، "الأدب المفـــرد"، "أســـامي الصحابة"، "الأشربة"، كتب التاريخ: الكبير والأوسط والصغير، "التفسير الكبير"، "خلـــق أفعال العباد"، "رفع اليدين في الصلاة"، "الضعفاء الصغير"، "العلل"، "الفوائـــد"، "القـــراءة خلف الإمام"، "قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم"، "الكُنَـــى"، "المبســـوط"، "المســـند الكبير"[٧٩].

♦ من أقواله – رحمَه الله –:

"لا أعلم شيئًا أنفَع للحفظ من نَهمة الرجل، ومداومة النظر"[٨٠].

---

[٧٦] انظر: "تاريخ بغداد"، (٢/٣٣)، و"سير أعلام النـــبلاء"، (١٢/ ٤٦٤)، و"هـــدي الســـاري"، ص (٤٩٣).

[٧٧] قال ابن خَلِّكان في "وفيات الأعيان"، (٤/ ١٩١): "خَرْتَنْك، بفتح الخاء المعجمة، وسكون الـــراء، وفتح التاء المثناة من فوقها، وسكون النون، وبعدها كاف: هي قرية من قُرى سمرقند".

[٧٨] انظر: تاريخ بغداد (٢/٣٤)، وطبقات الشافعية (٢/٢٣٢)، وهدي الساري (ص٤٩٤).

[٧٩] انظر: مصادر الترجمة.

[٨٠] "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٠٦).

"لا ينبغي للمسلم أنْ يكون بحالةٍ إذا دعا لم يُسْتَجَبْ له"[٨١]

"لا أعلم شيئًا يُحتاج إليه إلا وهو في كتاب الله والسُّنة"[٨٢].[٨٣]

---

[٨١] "سير أعلام النبلاء"، (١٢/ ٤٤٨).

[٨٢] سير أعلام النبلاء"، (١٢/٤١٢).

[٨٣] https://www.alukah.net/culture/٠/٢١٣٩٢/ لأخينا الدكتور بلال علوان حفظه الله

المبحث الثاني

الإمام البخاري وكتابه "الصحيح"

إن التاريخ حفظ رجالاً من أهل الإسلام، لا يمكن زوالُ ذكرِهم إلا بزوال الإسلام، ولن يزول الإسلام إلى قيام الساعة. إنهم حمَلَة هذا الدِّين وناقلوه إلى الناس، عبر هذه القرون الطوال.

هذا أحدهم: كان نحيف الجسم، وليس بالطويل ولا القصير[٨٤]، من علماء القرن الثالث الهجري، ذاق اليُتْم كما هي سُنَّة أكثر العظماء، وعاش في كَنَف والدته[٨٥]. وكانت الكتاتيب بوابة بروزه وشهرته وإمامته.

سيرته من أعجب العجب في ذكائه وحفظه وفقهه، في عبادته وزهده وورعه، ذلكم هو أمير المؤمنين في الحديث؛ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجُعْفي مولاهم البخاري، رحمه الله تعالى ورضيَ عنه.

أُلهم حفظ الحديث وهو في الكُتَّاب وعمره عشر سنوات، وكان يصحِّح للشيخ خطأه في الإسناد وهو ابنُ إحدى عشرة سنة، وحفظ كتب العلماء الكبار وهو ابن ست عشرة سنة، ثم حجَّ مع والدته وجاور بمكة لطلب الحديث.

بدأ تصنيف بعض كتبه وهو ابن ثمان عشرة سنة[٨٦]، والكتب التي كتبها وهو في هذه السنِّ المبكِّرة يقوم على دراستها عشرات من كبار الدارسين في هذا العصر لنَيْل درجات علمية عالية، وما يفونها حقَّها، أليس هذا عجبًا؟! ثم انظروا إلى اهتمامات أبناء الحادية عشرة والسادسة عشرة وأبناء العشرين!!

وأعجب من ذلك: أنه كان يصاحب أقرانه إلى المشايخ لأخذ الحديث، وهم يكتبون وهو لا يكتب، ويأمرونه بالكتابة فلا يكتب، فلما ألحُّوا عليه؛ قرأ عليهم ما كتبوه عن ظهر

---

[٨٤] تاريخ بغداد (٢/ ٦) ووفيات الأعيان (٤/ ١٩٠).

[٨٥] انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٨/ ٢٣٩).

[٨٦] انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٧) وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٢١٦).

قلب، فزاد على خمسة عشر ألف حديث! ثم قال لهم: "أترون أني أختلف هَـدْرًا وأضـيِّع أيامي"؟![87].

لقد كان أهلُ المعرفة من البصريين يَعْدُون خلفه في طلب الحديث وهو شابٌّ، حتى يغلبـوه على نفسه، ويُجلِسوه في بعض الطريق؛ فيجتمع عليه ألوفٌ، أكثرهم ممَّن يُكْتَـبُ عنـه، وكان شابًّا لم يخرج شَعْرُ وجهه بعد[88]!

قدم بغداد، وقد كان أئمة الحديث فيها يسمعون عن قوَّة حفظه؛ فأرادوا امتحانه، فعمدوا إلى عشرة من حفَّاظهم، مع كلِّ واحدٍ عشرةُ أحاديث قلَّبوا أسانيدها وخلَّطوها، فأخـذوا يلقونها على البخاري حديثًا حديثًا، وهو يقول: لا أعرف هذا الحديث؛ حتى أنهـوا المائـة حديث، ثم أعاد عليهم المائة حديث بخطئهم، ثم أعادها مرة أخرى مصحَّحة؛ فـأقرُّوا لـه بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل[89].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "هنا يُخْضَعُ للبخاري، فما العجب من ردِّه الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظًا؛ بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرَّةٍ واحدة"[90].

قال أبو بكر الكَلْواذاني: "ما رأيتُ مثل محمد بن إسماعيل؛ كان يأخذ الكتاب مـن العلـم فيطلع عليه اطِّلاعَةً، فيحفظ عامَّة أطراف الأحاديث من مرَّة واحدة))[91].

انضمَّ إلى هذا الحفظ العجيب اهتمامٌ بالغ بالحديث يشغله عن النوم كثيرًا؛ قال محمد بـن يوسف: "كنتُ مع البخاري بمنزله ذات ليلة، فأحصيتُ عليه أنه قام وأسـرج؛ يسـتذكر أشياء يعلِّقها في ليلةٍ ثماني عشرة مرة"![92].

---

[87] تاريخ بغداد (٢/ ١٤) وطبقات الحنابلة (١/ ٢٧٦).

[88] تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٠) وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢١٧) وطبقـات الحنابلـة (١/ ٢٧٧).

[89] باختصار من وفيات الأعيان (٤/ ١٩٠) وتهذيب الكمال (٣/ ١١٧١).

[90] مقدمة فتح الباري لابن حجر (٥١١).

[91] سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤١٦) ومقدمة فتح الباري (٥١١).

وكان ثمرةُ هذا الحرص وتلك الحافظة رصيدًا كثيرًا من الأحاديث، بلغ أكثر من ستمائة ألف حديث، بين مقبول ومردود، يختزنها البخاري في ذاكرته، بأسانيدها وفوائدها وعللها.

ولقد رآه غير واحد في المنام يمشي خلف النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم كلما رفع النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم قدمه؛ وضع أبو عبدالله قدمه في ذلك الموضع؛ وتلك كرامةٌ في التأسِّي والاقتفاء[٩٣].

بل إن البخاري رأى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم في المنام؛ قال يصف تلك الرؤيا: "وكأنني واقفٌ بين يَدَيْه، وبيدي مروحة أذبُّ بها عنه، فسألتُ بعض المعبِّرين؛ فقال لي: أنت تذبُّ عنه الكذب؛ فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح"[٩٤]

وقال: "كنا عند إسحاق بن رَاهَوَيْه، فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنَّة رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم! قال: فوقع ذلك في قلبي؛ فأخذتُ في جمع الجامع الصحيح"[٩٥].

كانت رؤياه وقولُ شيخه حافزًا على جَمْعِه "الصحيح"، الذي لا يوجد على وجه الأرض كتابٌ أصحُّ منه إلا كتابُ الله تعالى. وما كان ذلك إلا توفيقًا من الله تعالى، وكَرَمًا منه لهذا الإمام العظيم، ثم تحرِّي هذا الإمام ودقَّته، وكثرة استخارته؛ حتى خرج كتابه على أحسن وجه. يقول رحمه الله تعالى: "ما وضعتُ في كتاب "الصحيح" حديثًا إلاَّ اغتسلت قبل ذلك وصليتُ ركعتين"![٩٦].

---

[٩٢] تهذيب الكمال (٣/ ١١٧٠) وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٢٠) ونحوه في تاريخ بغداد (٢/ ١٣) وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ٧٥) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٤).

[٩٣] تاريخ بغداد (٢/ ١٠) وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٢١) ومقدمة فتح الباري (٥١٤).

[٩٤] مقدمة فتح الباري وقال الحافظ: وروينا بالإسناد الثابت فذكره (٩).

[٩٥] تاريخ بغداد (٢/ ٩) وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٢١) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠١).

[٩٦] طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٤) وتاريخ بغداد (٢/ ٩) ووفيات الأعيان (٤/ ١٩٠).

ويقول: "صنَّفْتُ "الجامع" من ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وجعلته حُجَّةً فيما بيني وبين الله"[٩٧].

ابتدأ تصنيفه وترتيبه وتبويبه في المسجد الحرام[٩٨]، وحوَّل تراجمه في الرَّوضة الشريفة في مسجد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وكان يصلِّي لكلِّ ترجمةٍ ركعتَيْن[٩٩]، ويدلُّ هذا على تعظيمه لحديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم لأنه كان يرى أن الاشتغال بالحديث من أعظم ما يقرِّب إلى الله تعالى، حتى كأنَّ المشتغِل بالحديث مُجالس لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم وصَحْبه الكرام.

قال تلميذه الفِرَبْرِيُّ: "أملى يومًا عليَّ حديثًا كثيرًا، فخاف مَلالي؛ فقال: طِبْ نفسًا؛ فإن أهل الملاهي في ملاهيهم، وأهل الصناعات في صناعتهم، والتجار في تجاراتهم، وأنت مع النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابه"[١٠٠].

بعلمه وعمله، واتِّباعه للسُّنة وإخلاصه - بلغ صِيتُه آلافاق، وأثنى عليه العلماء؛ حتى قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: "ولو فتحتُ بابَ ثناء الأئمة عليه، ممَّن تأخَّر عن عصره؛ لفني القِرْطاس، ونفدت الأنفاس؛ فذاك بحرٌ لا ساحل له"[١٠١].

ونقل عن قتيبة بن سعيد قوله: "جالستُ الفقهاءَ والزهَّاد والعبَّاد، فما رأيتُ منذ عقلتُ مثلَ محمدٍ بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة"[١٠٢]، وقال: "لو كان محمد في الصحابة لكان آية"[١٠٣].

---

[٩٧] مقدمة فتح الباري (٥١٣) وتاريخ بغداد (٢/ ١٤) وطبقات الحنابلة (١/ ٢٧٦) ووفيات الأعيان (٤/ ١٩٠) قال الذهبي: رويت من وجهين ثابتين عنه، انظر: تاريخ الإسلام (١٨/ ٢٤٩).

[٩٨] مقدمة فتح الباري (٥١٣).

[٩٩] مقدمة فتح الباري (٥١٤).

[١٠٠] سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤٥).

[١٠١] مقدمة فتح الباري (٥١٠).

[١٠٢] سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣١).

[١٠٣] مقدمة فتح الباري (٥٠٦).

وبلغ من محبَّتهم للبخاري ما قاله يحيى بنُ جعفرٍ البِيكَنْدِي: "لو قدرتُ أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل من عمري لفعلت؛ فإن موتي يكون موت رجلٍ واحدٍ، وموته ذهابُ العلم"[١٠٤].

ومع علمه وحفظه كان آيةً في العبادة، لم يشغله الحديث عن القرآن؛ إذ كان يختم في كل يوم من رمضان ختمة[١٠٥]، ويصلي في آخر الليل ثلاث عشرة ركعة[١٠٦].

وكان فيه خشوعٌ عجيبٌ؛ قام يصلِّي يومًا، فلسعه زنبورٌ سبع عشرة مرة، حتى تورَّم جسدُه، و لم يقطع صلاته حتى أتمها! فقالوا له في ذلك؛ فقال: "كنتُ في سورةٍ، فأحببت أن أُتمَّها"[١٠٧].

وكان فيه من الورع والتقوى ما يدعو للدهشة والإعجاب، ويكفي في ذلك قوله: "إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أنِّي اغتبتُ أحدًا"[١٠٨].

ومن دقيق محاسبته لنفسه في ذلك، أنه قال يومًا لأبي معشر الضرير: "اجعلني في حلٍّ يا أبا معشر. فقال: من أيِّ شيءٍ؟ قال: رويتُ يومًا حديثًا، فنظرت إليكَ وقد أعجبتَ به، وأنت تحرِّك رأسَك ويدَك؛ فتبسَّمتُ من ذلك. قال: أنت في حلٍّ، رحمك الله يا أبا عبدالله"[١٠٩].

وبلغ من شدَّة وَرَعِه، أن ابنه أرسل إليه بضاعةً، فطلبها بعض التجار بربح خمسة آلاف درهم؛ فقال: "انصرفوا الليلة؛ فجاءه من الغد تجارٌ آخَرون، وطلبوها بربح عشرة آلاف؛ فقال: إني نويتُ أن أبيعها للذين أتوا البارحة، ولا أحبُّ أن أغيِّر نيَّتي"[١١٠].

---

[١٠٤] تاريخ بغداد (٢/ ٢٤) وتهذيب الكمال (٣/ ١١٧٢) وتاريخ الإسلام (١٨/ ٢٥٤).

[١٠٥] تاريخ بغداد (٢/ ١٢) وتهذيب الكمال (٣/ ١١٧٠).

[١٠٦] طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٢٠) وسير أعلام النبلاء (٤٤١).

[١٠٧] تاريخ بغداد (٢/ ١٢) وتهذيب الكمال (٣/ ١١٧٠) وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٢٣).

[١٠٨] طبقات الحنابلة (١/ ٢٧٦) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٣٩) ومقدمة فتح الباري (٥٠٥).

[١٠٩] سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤٤).

[١١٠] تاريخ بغداد (٢/ ١١) وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٢٧) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤٧) ومقدمة فتح الباري (٥٠٤).

وقد ورث من أبيه مالاً جليلاً، وكان يدفعه إلى بعض مَنْ يتاجر به مضاربةً، وكان منهم من أخذ خمسة وعشرين ألفًا و لم يُرْجِعْ إليه شيئًا؛ فقيل للبخاري: "استعنْ بكتاب الوالي عليه؛ حتى يُعيد إليك مالَكَ. فقال رحمه الله: إن أخذتُ منهم كتابًا طمعوا، ولن أبيع ديني بدنياي". ثم صالح غريمه على أن يعطيه كلَّ شهرٍ عشرة دراهم، وذهب ذلك المال كله[١١١].

وأرسل إليه أحد الولاة أن يأتيه بكتابَيْه: "الصحيح" و"التاريخ"؛ حتى يسمعهما منه؛ فقال لرسول الوالي: "أنا لا أذلُّ العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس؛ فإن كانت لكَ إلى شيءٍ منه حاجة؛ فاحضر في مسجدي أو في داري..."[١١٢].

فصار ذلك سببَ وَحْشَةٍ بينه وبين الوالي، مع سعي الوشاة بينهما؛ فنفاه عن البلد، فدعا عليهم – وكان مُجابَ الدَّعوة – وقال: "اللهم أَرِهِمْ ما قصدوني به في أنفسهم وأولادهم وأهاليهم". قال الرُّواة: "فما مضى على دعوته شهرٌ؛ حتى صار عاقبة الوالي إلى العزل والذُّل، ثم الحبس، ومَنْ سعى فيه ابتُلِيَ في أهله، حتى رأى فيهم ما يجلُّ عن الوصف، وآخَر ابتُلِيَ في أولاده بالبلايا"[١١٣].

توفِّي رحمه الله تعالى ليلة عيد الفطر، سنة ستٍّ وخمسين ومائتين، وعمره اثنتين وستين سنة[١١٤]. وبوفاته رحمه الله تعالى طويت صفحةٌ من صفحات العلماء العاملين؛ لكن ضوءها لم يخفت؛ بل ظل يضيء الطريق للسائرين، غُرَّةً في جبين تاريخ المسلمين ورجاله الأفذاذ.

---

[١١١] بتصرف واختصار من طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٢٧) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤٦) وتاريخ الإسلام (١٨/ ٤٦١).

[١١٢] بتصرف واختصار من طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٢٧) وانظر: مقدمة فتح الباري (٥٠٣) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٤٦).

[١١٣] بتصرف واختصار من تاريخ بغداد (٢/ ٣٢) وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢٣٣) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٥) ومقدمة فتح الباري (٥١٨).

[١١٤] مقدمة فتح الباري (٥١٨) وانظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٩٠) وتاريخ بغداد (٢/ ٣٤) وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٨).

ولو لم يكن من ضوئها إلا كتابُه "الصحيح"؛ لأضاء ما بين الخافقَيْن، وكان شاهدًا لـــه إلى يوم الدين.

قال الطواويسي: "رأيتُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم في النوم، ومعه جماعة من أصحابه، وهو واقفٌ في موضع؛ فسلمت عليه، فردَّ عليَّ السلام، فقلتُ: ما وقوفكَ يا رسول الله؟ قـــال: أنتظر محمد بن إسماعيل البخاري. فلما كان بعد أيام؛ بلغني موته؛ فنظرتُ فإذا قد مات في الساعة التي رأيتُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فيها"[١١٥].

رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً، ورضيَ عنه، وجمعنا به في دار كرامته، ونفعنـــا بمـــا نقـــول ونسمع، وأقول ماتسمعون، وأستغفر الله لي ولكم، فاستغفروه؛ إنه هو الغفور الرحيم.

دروس من سيرة البخاري

سيرة الإمام البخاري تتحدث عن دروسها، فهي من الوضوح بما لا مزيد عليـــه؛ ولكـــن اللاَّفت للنَّظر: أنَّ هذا الإمام الذي خدم السنة والإسلام لم تكن معرفةُ أجداده بالإسلام إلا قريبًا من ولادته؛ إذ إنَّ جدَّ أبيه المغيرة كان فارسيًّا على دين قومه[١١٦]، عـــرف الإســـلام فأسلم، فكان من عقبِه هذا الإمام الكبير!!

ومَنْ دخل الإسلام عن قناعة ليس كمن ورثه أبًا عن جدٍّ، كما هـــو حـــال كـــثير مـــن المسلمين، الذين لا يعرفون من الإسلام إلا أنهم ورثوه عن الآباء والأجداد. أمَّا تنـــاديهم؛ فعلى القومية والوطنية التي فرَّقوا بها بين المسلمين.

هذا البخاريُّ الذي عَرَفَته جميع الآفاق، وكتابُه أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله تعـــالى، لـــيس عربيًّا؛ بل أعجميُّ الأصل والبلد؛ فالعبرة ليست بعروبة النشأة واللِّسان؛ ولكنـــها بالـــدين الصحيح قولاً وعملاً، وليس ميراثًا وتسمِّيًا.

---

[١١٥] تاريخ بغداد (٢/ ٣٤) وتهذيب الكمال (٣/ ١١٧٢) وطبقات الشافعية الكـــبرى (٢٣٢) وســـير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٨) ومقدمة فتح الباري (٥١٨).

[١١٦] تاريخ الإسلام (١٨/ ٢٤٢) ومقدمة فتح الباري (٥٠١).

ووصول البخاري إلى هذه المنزلة من العلم والعمل، والحفظ والفقه، والـــورع والعبـــادة، والزهد والقوَّة، مع شهرةٍ واسعة، وقَبُول في الأرض، يطرح سؤالاً مهمًّا: **ما الذي بلغ بـــه هذه المنزلة؟!**

إن الذي أوصله إلى ذلك المكان الرفيع – مع ما ذُكِرَ من شمائله – صـــلاحَ أبويـــه، فأمُّـــه كانت كثيرة العبادة والدعاء، وقد أكرمها الله وابنها بكرامةٍ عجيبة؛ ذلك أن ابنها محمـــدًا ذهبت عيناه في صغره، فرأت والدته الخليلَ ابراهيمَ في المنام؛ فقال لها: "يا هذه، قد ردَّ الله على ابنكِ بصَره بكثرة دعائكِ. فأصبح وقد رَدَّ الله عليه بصره"[١١٧]. وأما أبوه؛ فمعدودٌ في العلماء الوَرِعين.

فصلاح الأبوَيْن له أثره على الذُّرِّيَّة، وهو سبب الصلاح والتوفيق، وقد حفـــظ الله مـــال اليتيمَيْن بصلاح أبيهما: ﴿ وَأَمَّا الجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي المَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَـــهُ كَنْـــزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾ [الكهف: ٨٢].

والدَّرس المهمُّ في سيرة هذا الإمام: التورُّع عن الشبهات، والبُعْد عن الحرام. ووالدُ البخاري كان أيضًا متورِّعًا عن الحرام. وجميع ما خلَّفه لأهله كان مالاً حلالاً، لا شـــبهة فيـــه ولا حرام؛ فقد قال عند موته: "لا أعلم من مالي درهمًا من حرام، ولا درهمًا من شـــبهة"[١١٨].

فكان بناءُ جسد ابنه من خالص الحلال؛ فاستحقَّ أن يكون إمامًا.

يا ترى لو أن جسد ابنه بني منَ السُّحْت والحرام، أيكون أمير المؤمنين في الحديث، ويوفَّـــق لتصنيف "الجامع الصحيح"؟! لا أظنُّ ذلك؛ لأن كل جسدٍ نَبَتَ من حرام؛ فالنار أوْلَى به، ولا يكون التَّوفيق والتَّسديد إلاَّ لأولياء الله تعالى، وأولياء الله لا يواقعـــون الشـــبهات، ولا يتخوَّضون في الحرام.

---

[١١٧] شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة باب كرامات الأولياء لأبي القاسم اللالكائي (٩/ ٢٩٠) وأخرجه الخطيب بإسناد آخر (٢/ ٢٠٧) وتاريخ الإسلام (١٨/ ٢٤٣) وطبقات الحنابلة (١/ ٢٧٤).

[١١٨] تاريخ الإسلام (١٨/ ٢٣٩).

إن الآباء يفرحون بصلاح أبنائهم ورفعتهم ومجدهم؛ لكنَّ كثيرًا منهم لا يتحرَّى في كَسْبه، ولا يتورَّع عن الشبهات والحرام؛ فيتغذَّى أولادهم على الحرام، ولا تكون الإمامة في الدين لجسدٍ نَبَتَ من حرام.

ولو تأملنا في أعداد البشر الذين يترحَّمون على البخاري، ويستغفرون له منذ القرن الثالث الهجري وإلى اليوم؛ بل وإلى آخر الزمان – لعرفنا فضله ومنزلته. مدارس المسلمين وجامعاتهم، ودورُ الحديث وأربطةُ العلماء، ودروسُ طلاَّب العلم على مرِّ الزمان، يدرسون صحيح البخاري، وفي كل درسٍ يقولون: قال البخاريُّ رحمه الله تعالى بل آلات المطابع، وأصابع الرَّاقمات، وأزرار الحاسوبات، وأقلام المشتغِلين بالعلم تكتبُ: قال البخاري رحمه الله تعالى!!

إنه فضلٌ عظيمٌ، ومَنْقَبَةٌ كبرى، لا يمكن إحصاء مَنْ يقولها ويكتبها عبر التاريخ الطويل؛ ناهيكم عن أجر حفظ السُّنة، والاشتغال بالعلم، وفناء العمر في التعليم. كلٌّ ذلك ناله هذا الإمام المبجَّل، رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً.

وهذا يحفِّز العلماء إلى الإخلاص، ويدعو طلاب العلم إلى الجدِّ في الطَّلب؛ حتى ينالوا بعضًا من هذا الفضل: ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ ﴾ [الحديد: ٢١].[١١٩]

[١١٩] https://www.alukah.net/sharia/٠/١٢٩٣/

المبحث الثالث

الحصانة المنهجية والمعرفية لصحيح البخاري

تمهيد:

كثيرةٌ هي مظاهرُ التطاولِ على الحديث النبوي عند بعضِ المشرقيين أو المغربيين؛ من حيث النيل من روايته أو تحريف معاني نصه، سواء في عصر بَرَزَ فيه ما يُعرف بالشعوبية وألوان الزندقة أو في عصرنا هذا؛ الذي يتقمَّص كثيرٌ من أقزام مثقفيه العلمانيةَ، ويدَّعون الحريةَ الفكرية وحقوقَ الإنسان والتفلسفَ القاصر الذي يؤدي بالضرورة إلى زندقة مقصودة أو غير مقصودة.

فقد كثر الطعنُ في الأحاديث الصحاح التي أفرغ العلماءُ فيها جهدَهم عبر التاريخ جرحًا وتعديلا وشرحًا وتفسيرًا وتمحيصًا وتحقيقًا وضبطًا وعدالة، ولم يُبقوا لمن يريد الطعنَ في أصولها مدخلاً، كمن تتوقُ أنفسُهم للبروز بإظهار سوءاتهم للعالم على نمط ما يبرزُها متطرفو الشهوات في عصرنا عبر الإنترنت أو القنوات الفضائحية!..

ولكي يكون نقاشُنا وموقفُنا علميًا موضوعيًا وغيرَ واقف مع الأشخاص أو محدد لها، لأن مسألة الطعن في الأحاديث النبوية الصحيحة -وخاصة صحيح البخاري- ليست من طرح فرد أو نكرة، وإنما هي توجه فكري وعقدي مقصود ومرصود منذ عدة سنوات، بل منذ عدة قرون! وحتى تعم الفائدةُ ونطرح القضيةَ على أصولها الثابتة وبتلخيص علمي ومنهجي ليستفيد الجميع، أرى أن أقسم هذا الموضوع باختصار شديد إلى العناصر التالية:

أولا: صحيح البخاري على محك المنهج التاريخي:

إن المنهج التاريخي الاستردادي يتضمَّن نقدَ النص من الخارج والداخل.

فالنقدُ الخارجي للنص يقتضي البحث في الطرق التي حصل بها تخريج الحديث على مستوى المعاصرة والمباشرة والمشافهة والمناولة، وبالجملة على مستوى اتصال السند الذي يعني أن الخبر حقيقي وواقعي، مرصود رصدًا موضوعيًا من خلال تسلسل الرواية وعدالة الرواة وضبطهم، وما إلى ذلك مما يعد من أهم خصوصيات منهج المحدثين ودقته، وهو المنهج

الذي لم يَعرف العالمُ له مثيلاً عبر التاريخ في استخلاص النصوص الصحيحة من النصوص المدسوسة والمختلقة، والحكم على قضاياها بالواقعية والحدوث الفعلي.

١) فمنهجُ المحدثين -وعلى رأسهم محمدُ بنُ إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى - قد اعترف به المسلمُ والكافر والمشرقي والمستشرق والمغربي والغربي على حد سواء، بل قد كان الملهمَ لعلماء التاريخ المحدَثين والمعاصرين لأن يحددوا عناصر منهجهم في نقد النصوص التاريخية والحكم عليها بالواقعية أو الطوباوية والاختلاق..

خاصة وأن البخاري -رحمه الله تعالى- لم يكن مؤلفًا ولا مختلقًا أو متفلسفًا، وإنما كان راويًا ومخرجًا، ومن ثم شهد له العالم بالحصانة المنهجية في ضبط الحديث الصحيح، ونال رتبة الإمامة وإمارة المؤمنين في الحديث،كما يذكر ابنُ خلدون -المؤرخ الموضوعي- في مقدمته:

"وجاء محمد بن إسماعيل البخاري إمامُ المحدثين في عصره، فخرّج أحاديث السنة على أبوابها في مسنده الصحيح بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشاميين، واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وكرَّر الأحاديث يسوقُها في كل باب بمعنى ذلك الذي تضمنه الحديثُ فتكررت لذلك أحاديثه..."[١٢٠]

من هنا فقد كان منهجه يستعصي فهمُه على كثير من العلماء والأذكياء، فما بالك بالأغبياء والسفهاء من المتطفلين على أرفع العلوم وأرقاها، وفي هذا يقول ابن خلدون أيضا:

"فأما البخاري -وهو أعلاها رتبة- فاستصعب الناس شرحه، واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلاف الناس فيهم، ولذلك يحتاج إلى إمعان النظر في التفقه في تراجمه؛ لأنه يترجم الترجمة ويورد فيها الحديث بسند أو طريق، ثم يترجم أخرى ويورد فيها ذلك الحديث بعينه لما تضمنه من المعنى الذي ترجم به الباب، وكذلك في ترجمة وترجمة إلى أن يتكرر الحديثُ في أبواب كثيرة بحسب معانيه واختلافها" [١٢١]

---

[١٢٠] [المقدمة - المكتبة العصرية - ط١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ص٤١٣].

[١٢١] [ص٤١٤]

ثم يمضي ملخصًا هذا المنهج ونتائجه قائلا: "واعلم أن الأحاديث قد تميزت مراتبُها لهذا العهد؛ بين صحيح وحسن وضعيف ومعلول وغيرها، ولهذا كان الأئمةُ في الحديث يعرفون الأحاديث بطرقها وأسانيدها، بحيث لو رُوي حديثٌ بغير سنده وطريقه يفطنون إلى أنه قد قلب عن وضعه، ولقد وقع مثلُ هذا للإمام محمد بن إسماعيل البخاري حين ورد على بغداد وقصد المحدثون امتحانَه فسألوه عن أحاديث قلبوا أسانيدها فقال: لا أعرف هذه ولكن حدثني فلان، ثم أتى بجميع تلك الأحاديث على الوضع الصحيح، وردَّ كل متن إلى سنده، وأقروا له بالإمامة"[١٢٢].

ويقول أبو الأزهر: "كان بسمرقند أربع مئة ممن يطلبون الحديث، فاجتمعوا سبعة أيام، وأحبوا مغالطة محمد بن إسماعيل، فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق، وإسناد اليمن في إسناد الحرمين فما تعلقوا منه بساقطة لا في الإسناد ولا في المتن".

يقول أحمد أمين في كتابه (ضحى الإسلام) معلقا: "وقد رزق البخاري خصلتين بارزتين مكنتاه من أن قرب من غرضه:

أ- حافظة قوية لاقطة وخاصة فيما يتعلق بالحديث.. وكان يستعين على حفظه بالتقييد وكثرة الفكر، فقد رووا عنه أنه كان يقول: "ما تركتُ حديثًا في البصرة إلا كتبته".. وذكر عنه أنه كان يقوم في الليل مرارًا يأخذ القداحة فيوري نارًا ويسرج ثم يخرج أحاديث فيعلم عليها ثم يضع رأسه!.

ب- مهارته في تعريف الرجال ونقدهم، وفي ذلك وضع كتابه "التاريخ" لتمييز الرجال، ورووا عنه أنه قال: "قَلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عندي قصة" [١٢٣]

كما أنه إن اعترض بعضُ المحدثين على جملة من أحاديثه لا تتجاوز المئتين فذلك من باب التزامه بالشروط المنهجية التي اشترطها أو لم يلتزم؛ وليس طعنًا في صحة الأحاديث؛ لأنها قد وجدت لها طرق شتى لتخريجها وتصحيحها، ولم يعد حولها أي التباس فيما يذكره

---

[١٢٢] [ص٤١٥]

[١٢٣] [ضحى الإسلام - دار الكتب العلمية ط١ج٣ص٩٠].

جهابذة المحدثين، إذ سلموا بقوة منهج البخاري وأسبقية الجامع الصحيح في بـــاب صـــحة الحديث كما يصنفه ابنُ الصلاح في المقدمة وغيره كثير.

٢) هذه الامتحانات وهذه الشواهد مذكورة ومشهورة في جل كتب التـــاريخ ومنـــاهج المحدثين، ومن ثم فلم يكن البخاريُّ يعمل في الظلام أو يكتب في الخفاء حتى يتهم صحيحُه بوقوع الدس فيه؛ لأن هذه سخافة وبلادة ما بعدها من بلادة.

خاصة إذا علمنا أن علم الحديث مما تعم به البلوى عند المسلمين؛ لأنه أصل التشريع لديهم، ومن ثم فكان ما يكتب في الحديث يطلع عليه العلماءُ من المشرق والمغرب في حينه.

كما أن الدس لو طال صحيحَ البخاري فسرعان ما سينكشف؛ لأن المستنســـخين للـــنص الأصلي كثيرون، ولهذا فعند المقابلة يتبينُ الاختلافُ بين النسخ؛ ولكن الأمر غير ذلـــك، إذ صحيح البخاري موزع عبر العالم ومنذ قرون و لم يحدث أن سربت نسخة مدسوسة تخالف ما عليه النسخ المتداولة عند المحدثين والعلماء، فلعل مدعي الدس على البخـــاري يكـــون مدسوسًا على وطنه وأمته وليس بأصيل فلينظر في حاله قبل فوات الأوان.

إذن فالدس موجود في العقل الفاسد لزاعمه، وليس موجودًا حقيقة، وهو بهذا يساير مزاعم الزنادقة من الشيعة الإسماعيلية الباطنية والرافضة المتطرفة الذين يقولون بأن القرآن قد بُدِّل، ويكفي هذا ضربًا من الزندقة والمروق من الدين، الذي سبق أن بينا نموذجه عند متفلســـفة عصرنا في كتابنا "البطالة الفكرية في مجتمعنا".

٣) من هنا فلم يكن البخاريُّ مجردَ راوٍ شخصي أو مؤلف، وإنما كان عملُه مبنيًـــا علـــى قواعد موضوعية وعلمية، ابتداء من الضابط النفسي والكمـــال الجســـدي، إلى الضـــابط العقدي الأخلاقي الذي لبه الصدقُ والإخلاص، ومن ثم التخصص في الشهادة التي لا تـــتم إلا بمبدأ العدالة المبنية عليها الأحكام والأنساب والمواريث وما إلى ذلك من العقود.

ولهذا فمن شك أو طعن -تفسيقًا وتعريضًا بسوء القصد- في روايات البخـــاري كروايـــة وإثبات، فالأولى به أن يطعن أو يشكك في نَسَبه إلى أبيه ما دام الإنكارُ يكون مـــن أجـــل الإنكار، والهوى هو ديدنه.

فلا ينبغي للبعض – ممن يسلك هذا التطرفَ – أن يحكم على البخاري وغيره من كبار المحدثين؛ لأنه قد يقال له: إن أنت أنكرت روايةَ البخاري في صحيحه، فأنت لقيط أو دعيّ بهذا المقياس، مع أن أباك وأمك قد يكونان معروفين، وثابت زواجُهما بشهادة العدلين أو بينة السماع!!!

هذا وإن كثيرًا ممن يطعنون في رواية البخاري –مع أن جل الأحاديث التي خرّجها موجودة في صحيح مسلم وباقي كتب السنن– يكونون إما من الشيعة المتطرفة والرافضة، وإما من الزنادقة القدامى أو الجدد، ربائب الباطنية الإسماعيلية وفراخها، وكذلك قد يكونون من المتفلسفة المعاصرين قطاع الأصول والأنساب، وأيضا المستشرقين اليهود، وعلى رأسهم جولدتسيهر.

ولهذا فحينما يأتي بعض الأغبياء والسخفاء في عصرنا لكي يرددوا تلك الزندقات على شكل ببغائي فإنهم يقعون على أم رأسهم؛ لأنهم منطقيًا يعرضون نسبهم وأصلهم للتشكيك والإنكار؛ إذ لم يقنعهم أي منهج أو طريق في الرواية وأوجهها الموضوعية عند الإثبات.

٤) فإذا كان الطعنُ في رواية المحدث المتخصص قد يؤدي لزومًا إلى هذه النتيجة السيئة التي تعود على صاحبها سلبًا بالتشكيك في أصله وجذوره، فإن الطاعن في الصحابي يكون حاله أسوأ وألأم، بل أكثر عرضة للاتهام بالزندقة والكفر والإنكار.

وذلك لأن الصحابي هو الواسطة المباشرة بيننا وبين رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وهو ثمرة مدرسته في الإيمان والعدالة والصدق والتثبت.

فالصحابي قد يعد صحابيًا ولو جالس النبي –صلى الله عليه وسلم– ساعة وصدق به؛ لأنه يكون قد نظر إلى وجهه الكريم واستضاء بنوره السني، فاغترف منه ما لا يمكن إدراكُه بالعقول والأفهام ولو عبر السنين والقرون، وذلك مصداقا لقوله – صلى الله عليه وسلم –: "دعوا لي أصحابي؛ فلو كان لأحدكم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"، رواه البخاري ومسلم في فضائل الصحابة.

وعن هذا التفاضل للزمن والتاريخ والفضل يقول ابن حزم الأندلسي: "وأما الزمان فكَمَنْ عَمِلَ في صدر الإسلام أو في عام المجاعة أو في وقت نازلة بالمسلمين، وعَمِلَ غيرُه بعد قوة

الإسلام وفي زمن رخاء وأمن؛ لأن الكلمة في أول الإسلام والتمرة والصبر حينئذ وركعة في ذلك الوقت تعدل اجتهاد الأزمان الطوال وجهادها وبذل الأموال الجسام بعد ذلك"[١٢٤].

ثم يمضي قائلا: "وأما الإضافة فركعة من نبي، أو ركعة مع نبي، أو صدقة أو ذكر معه، وسائر أعمال البر منه أو معه، فقليلُ ذلك معه أفضلُ من كثير الأعمال بعده، ويبين ذلك ما قد ذكرنا آنفًا من قول الله عز وجل: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ﴾ [الحديد: ١٠]".

وإخباره عليه السلام أن أحدنا لو أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ نصف مُدّ من أحد من الصحابة رضي الله عنهم، فبهذا فضل الصحابة -رضي الله عنهم- من جاء بعدهم".

عند هذا نسأل: أبو هريرة أكان صحابيا أم لا؟ فلا بد من الجواب بنعم! لوجود الدلائل التاريخية المتواترة والثابتة عنه.

إذن فالطعنُ فيه مخالفة لأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - وطعن في رمز العدالة والثقة، وهذه وقاحة لا تليق بمسلم أو مؤمن.

ولهذا فحينما يطعن في رواية الصحابي الجليل أبي هريرة بصفة خاصة، من دعوى أنه لم يصاحب النبي سوى واحد وعشرين شهرًا، فذلك يكون هو لب السخافة والغباء والتعبير عن الانحطاط الفكري؛ حينما تقاس النتائجُ بطول المدة وبالكم من العمل وليس الكيف! لأن هؤلاء يحسبون الرواية بالزمن، إذ البليدُ لا يوازن بالذكي، وزمن الصحابي لا يقارن بزمن الغبي، وإلا فلم يعد للمقدرات والاستعدادات أي معنى في علم النفس ومقاييس الذكاء!.

بحيث إن حفظ خمسين ألف حديث لا يتطلب بالضرورة قرنًا حتى يتم المراد، كما أنها بالنسبة للصحابي لم تكن تمثل جهدًا فكريا من تأليف وتمحيص وتحقيق، وإنما هي حفظ واستظهار لا غير؛ وهذا من أيسر الأعمال الذهنية، وخاصة لدى ذوي المواهب والصفاء الذهني في الحفظ.

---

[١٢٤] [ابن حزم - الفصل في الملل والأهواء والنحل - دار الكتب العلمية بيروت ج٣ص٣٥].

فأبو هريرة قد كانت له حافظة لاقطة لا تنسى ما تراه أو تسمعه، وهـذه كانـت مـن معجزات النبي –صلى الله عليه وسلم– في حقه وفضله عليه، وذلك حينما طلب منه بسط ردائه، لترسيخ الحفظ والاستظهار لديه.

إضافة إلى هذا فقد كان من أهل الصُّفَّة، وهؤلاء قد كانوا متفرغين كليًا للعلم والعبـادة، ومن ثم كانوا من أبرز الرواة بين الصحابة الآخرين الكبار، وكذلك قد شهد رسولُ الله – صلى الله عليه وسلم– لأبي هريرة بسبقه وحرصه على رواية الحديث عنه، فكان يُمده بكل ما هو ضروري في الدين ليبلغه لمن لم يشهده عنده؛ كما أورد البخاري في صحيحه "باب الحرص على الحديث" عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَـا هُرَيْـرَةَ أَنْ لاَ يَسْأَلُنِي عَنْ هَذَا الحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الحَدِيثِ أَسْعَدُ النَّـاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ، مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ، أَوْ نَفْسِهِ» البخاري[١٢٥]

فصفة الحرص طبيعيًا قد تؤدي دائما إلى كثرة الجمع والتخزين، شأن الحريص على جمـع المال والاجتهاد في اكتشاف طرقه.

٥) هذه المبادئ قد تؤسس للتخصص في رواية الحديث سواء لدى الرجال أو النساء كمـا هو شأن السيدة عائشة أم المؤمنين –رضي الله عنها– وذلك لأنها كانت أكثرَ نساء الـنبي

---

[١٢٥] صحيح البخاري (١/ ٣١) (٩٩ و ٦٥٧٠) [ش (أسعد) أفعل من السعادة وهي خلاف الشقاوة أو من السعد وهو اليمن والخير. (بشفاعتك) مشتقة من الشفع وهو ضم الشيء إلى مثله وأكثر ما تستعمل في انضمام من هو أعلى مرتبة إلى من هو أدنى وشفاعته – صلى الله عليه وسلم – توسله إلى الله تعالى أن يرحم العباد في مواقف عدة من مواقف يوم القيامة. (ظننت) علمت. (خالصا) مخلصا والإخلاص في الإيمان ترك الشرك وفي الطاعة ترك الرياء]

يقول أبو هريرة رضي الله عنه: " قلت: يا رسول الله إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه " لكثرته. " قال ابسط رداءك فبسطته فغرف بيديه " أي فضم كفيه وغرف بهما من الفيض الإلهي " ثم قال: ضمه " إلى صدرك ليحل فيه من ذلك الفيْض الإلهي المبارك ما يملأه نوراً وقوةً وملكة في حفظ الحديث تحصـيله " فضممته فما نسيت شيئاً بعده " وفي رواية فما نسيتُ شيئاً سمعته منه – صـلى الله عليـه وسـلم –. الحديث: أخرجه أيضاً الترمذي. منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (١/ ٢١٣)

ملازمة له ومن أفقههن، ومن ثم كان صغرُ سنها في زواجها به صلى الله عليه وسلم إيذانًا بتحقيق هذه الغاية، ألا وهي تمام التَّذكار ودقته، وطول أمده والحرص على تحصيل المعارف؛ وخاصة في سن التاسعة من العمر، بحيث ستكون أكثر نساء النبي عشرة له وستبقى بعده مدة طويلة كي يتسنى لها نشرُ أحاديثه وإفادة السائلين عن قضايا الطهارة وشؤون المنزل والأسرة والعلاقة بين الزوجين.

هذه الروايات كانت تدخل من باب بيان أحكام الشرع في تلك العلاقة، وليس نشر الأسرار الزوجية، كما قد يحلو لبعض الزنادقة ومريضي القلوب تأويلُه به لكي يجعلوا منه ذريعةً لرفض الأحاديث الواردة في الموضوع.

ولهذا فزواجه صلى الله عليه وسلم بها لم يكن زواج شهوة، وإنما كان -كما جاءت الروايات- اختيارًا إلهيا رآه النبي -صلى الله عليه وسلم- في المنام وسلم به، وما دخوله بها في سن التاسعة إلا من هذا الباب، وهو ثابت بالروايات الصحيحة، ومن خصوصياته صلى الله عليه وسلم؛ لأنه هو المشرع؛ كما قد أباح له الزواج بأكثر من أربع نسوة.

من ثم فالطعنُ فيه زندقة ومروق، وذلك لأن المشرع هو الذي يحدد ما هو حلال وما هو حرام وما هو معقول وغير معقول، في حين إن البيئة قد تختلف من حيث تحديد سن الزواج وقيمة وخصائص المتزوجين جسديًا ونفسيًا.

فالمتزوج هنا هو النبي ﷺ وشتان بينه وبين سائر البشر! إذا قسنا المسألة بالسن أو بالشخص، كما أن السيدة عائشة حكمها حكم أمهات المؤمنين، أي لها طابع روحي قبل أن يكون جسديا، ومن هنا فهيهات هيهات التساوي بين الملائكة والحدادين! كما يقول أبو حامد الغزالي - رحمه الله تعالى -.

هذا المعنى قد أوردناه بنوع تفصيل في كتابنا المتواضع "أحكام النسب لحماية الأسرة في الإسلام"؛ فحددنا مفهومَ المشروعية وحق التشريع من عهد آدم عليه السلام إلى نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- وذلك في تناولنا لمسألة أبناء وبنات آدم وزواجهم، وأثبتنا أن الزواج كان شرعيًا وليس خطيئة، كما يريد أن يوهم بذلك بعضُ الزنادقة والمتفلسفة لتسويغ الفساد في الأرض ودون الوعي بعلاقة التشريع بالمسار الكوني والتحول البيولوجي

للكائنات الحية وخاصة الإنسان، وأيضا بالميل نحو إشاعة الفاحشة وإثـــارة الشـــكوك في الأنساب الأصلية للبشرية ومن ثم قطع كل متصل وإهدار للقيم وما معها من تفاصيل.

هكذا قد يتسلسل بهم فكرُهم الفاسدُ إلى أن يحاولوا قطعَ صلة الصحابي بالنبي، وهي مقدمة ماكرة لقطع الصلة بالدين وهدمه من جذوره، ولكن هيهات هيهات! فالعلمُ أقـــوى مـــن الوهم الفاسد، والسندُ المتصل أقوى من بيت العنكبوت الواهي.

ثانيا: النصوص الحديثية وتوسيع دائرة العقل:

بعدما عرضنا باختصار للمنهج الاستردادي المتعلق بصلة النص بالمشرع الذي هو رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقوة الصحابي في توصيله ومن ثم قوة العالم الراوي المتخصـــص في تمحيصه؛ لأن "العلماء ورثةالأنبياء"[١٢٦]، أنتقل إلى النظر في المنهج العقلي التحليلي وأسســـه المختصرة لكي يتسنى لنا الحكمُ أو نقد النص داخليًا بدعوى موافقته للعقل أو مخالفته لـــه، فهناك في عصرنا من الجهال المنسوبين للعقل ما لا يحصى كثرة وجرأة بغير عدة أو ســـلاح علمي رصين، وقد سبق أن انتقدتُ هذا النوع من الآرائيين والمتفلسفة الأقـــزام في كتـــابي المتواضع "البطالة الفكرية في مجتمعنا: الأسباب والانعكاسات".

فأقول وبالله التوفيق:

١) مما اتفق عليه عقلاءُ البشرية أن أحكام العقل تنقسم إلى ثلاثة أقسام لا رابع لها وهـــي: الوجوب والاستحالة والجواز.

فالوجوب ما لا يمكن تصورُ عدمه، والاستحالة ما لا يمكن تصور وجوده، والجـــواز مـــا يحتمل الوجود والعدم على حد سواء.

من هنا يتأسس العلم الضروري لكل إنسان ولو كان صبيًا، أعني العلم بجـــواز الجـــائزات واستحالة المستحيلات، وهذا يرسخ مبدأ الثالث المرفوع حسب تعبير المناطقة، وعليه تنبني الأقيسة المختلفة..

فحينما تقول ١ + ١ = ٢ فلا يمكن مراجعة هذه النتيجة البتة، وإلا اتهم الشـــخص إمـــا بالجنون الذي هو ضد العقل أو بالوقاحة والسخافة والهزل، وهذا ضد الأخلاق والقيم.

---

[١٢٦] سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٤٨) (٢٦٨٢) صحيح

فالواجب حكمه واحد وقارّ وهو المطلوب حينما تكتمل آلة التفكير وينتظم القياس ببنائه على تصور صحيح وكلي ثابت.

لكن المستحيل والممكن يتفرعان إلى مستويين قد يتداخلان فيما بينهما، ومن ثم قد يقع ناقص العقل والتفكير في غلط الحكم عليهما.

هذان المستويان هما: الاستحالة العقلية والاستحالة الواقعية من جهة، والإمكان الذهني والإمكان الواقعي من جهة أخرى.

بحيث يمكن أن نقول للشيء: هذا مستحيل فيتطلب حينئذ منا النظر هل هذه الاستحالة عقلية أو واقعية.

فإذا قلنا بأنها عقلية فإنها لا يمكن تصورها واقعًا مهما ادعى الشخصُ المعاند ذلك، كالمثال الذي ضربناه سابقا حول العدد ١+١=٢

إذ يستحيل عقلا أن يأتي شخص فيقول: ١+١=٣ أو ١+١=٠ ما دامت الأعداد عقلية وليست تواضعية أو اصطلاحية رياضية مفترضة.

لكن حينما نخبر عن إنسان يمشي على رأسه أو يطير في الهواء بغير أجنحة أو طائرة فتقول حينئذ بأن هذا مستحيل، فتكون هذه الاستحالة واقعية وليست عقلية؛ لأننا لم نرَ إنسانا في الواقع يطير في الهواء بغير أجنحة أو طيارة، لكننا في الوقت نفسه نستطيع أن نتخيل إنسانا يطير في الهواء على هذه الشاكلة.

إذن فالحكمُ هنا ليس عقليًا محضًا، وإنما يسير حسب الواقع وما تعوده الإنسان منه، فلو حدث وطار شخصٌ كما ذكرنا فالعقلُ السليم لا يعد ذلك مستحيلا؛ لأنه ممكنٌ تصوره في الذهن والخيال، وهذا ما عبرنا عنه بالإمكان الذهني أو العقلي الذي هو تمديد وتمطيط للإمكان الواقعي، ويفتح المجال للتوسع العلمي والإبداع الفكري وإنتاج الروايات والأفلام الخيالية واكتشاف الأفلاك والأجرام السماوية...

باختصار شديد، لأن هذه المسألة معرفية محضة (إبستمولوجية)، نربط الموضوع بمسألة التشريع والعقل، وذلك للتأكيد على أنه لا تناقض بين العنصرين عند التحقيق والتدقيق.

ولكن ينبغي أن يعلم بأن أحكام الشريعة لها صورتان من ناحية إمكان النظر العقلي وهما: الحكم التوفيقي بإدراك الحكمة من بعض قضايا التشريع وأسراره بواسطة العقل المجرد، والحكم التوقيفي الذي يتوقف العقلُ عن الخوض فيه حتى يأتي المشرع ليبينه: إما تخصيصًا أو تقييدًا أو نسخًا أو رخصة أو عزيمة وما إلى ذلك، مما هو مذكور في أصول الفقه وعلوم التفسير...

٢) وبعد ما سبق من نموذج ملخص لبعض الاعتراضات، من بعض من لا يستحيون من جهلهم، ينبغي التعريف أو التمييز بين الطهارة الشرعية المتعلقة بأحكام المني والودي والحيض وما إلى ذلك، وكذلك أنواع المياه لإزالة النجاسات من البدن والثوب والمكان أو ما يعرف بطهارة الحدث والخبث، وبين النظافة العامة، هذا إذا أضفنا موضوع التيمم في باب الطهارة وموازنة حكمه بحكم الغسل الذي يكون بالماء.

ونقف عند التيمم ونتساءل: هل للعقل المادي فيه مدخل لتبيين حكمته، وهل هو يدخل في باب النظافة العامة بمجرد لمسة أو ضربة باليد؟

فكيف سيرد العقلاني القزم على حكمه لما يرد في صحيح البخاري حديث عن التيمم يبين حكمه ووصفه مرويًا عن أبي هريرة أو غيره من الصحابة الكرام والأطهار؟

هل سيعد الحديث مدسوسًا أو ترهات وأوهامًا، أم هل سينكر التيمم أصلا؟ أم هل يسلم بأن التيمم مسألة تعبدية توقيفية؟

فالذي يدعي الإسلام والإيمان به حقيقة لا بد له من التسليم بهذه الأحاديث وأخذها كما هي من غير تعليل أو تحليل؛ لأنها تتعلق بالعبادة المرتبطة بالغيب والتشريع، والغيب لا مجال للعقل في تحديد أحكامه وعناصره بقياسه على ما هو معهود في عالم الشهادة، أو كما يعرفه الفلاسفة بعالم الكون والفساد، حيث يسود المنطقُ الفاسد الذي يريد أن يزن الجبال بميزان الذهب، فهل هذا معقول أيها العقلاء؟

ناهيك عن أن ما في الجنة مما في الأرض -فيما وصفه الشرع- إلا الأسماء، وإلا ففيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر.

٣) ومن الغباء والسخافة أن يقف البعضُ عند قول النبي -صلى الله عليه وسلم- في وصف الحورية من الجنة بأنها: "يُرى مُخُّ ساقها"[١٢٧] لتسويغ رفض الحديث بمعنى شهوي بليد وحيواني متطرف، دون الانتباه إلى سياق الحديث ونهاية معناه الجميل والمبين أن المسألة أجمل مما يتصور، ألا وهو كلمة "من الحسن" الموالية لهذا الوصف، وحيث إن صفة الحسن قد وردت في الحديث، فمعنى مخ الساق دليل على نوع من الجمالية الغيبية الفائقة والتي لا تقاس بالجمالية الحيوانية التي اعتادها بعضُ المتأثرين بالصور الأرضية، ولم يستطيعوا -لبلادتهم- التخلصَ منها؛ لأنهم يفتقدون القدرة على توظيف ما عبرنا عنه بالإمكان الذهني والتطلع إلى ما هو أعلى مما هو عليه العالم الدنيوي الفاني، وذلك لأن مخهم حينما يتصورونه بشكله المادي لا يولد لديهم سوى الغثيان والتقزز على شكل انعكاسات شرطية كما استنتجها بافلوف من كلبه الاختباري!!!.

الشيء نفسه قد يحدث لدى الكثير من المغرَّر بهم للتجرؤ على الحديث النبوي الصحيح الوارد في البخاري وغيره، وخاصة لدى بعض النساء من متزعمات الجمعيات ومدعيات الدفاع عن حقوق المرأة، وذلك حينما يرفضون حديث "خلقت المرأة من ضلع أعوج"[١٢٨]، متوهمين أو موهمين بأن هذا استنقاصٌ لمكانة المرأة وقيمتها الوجودية، ناسين بأن خلقة المرأة من الناحية الوجودية والبيولوجية أكثر تقدمًا من الرجل؛ لأن هذا الأخير قد خلق من التراب مباشرة، أما هي فقد خلقت من الكائن الحي المتطور، وشتان ما بينهما!.

إضافة إلى هذا -وبإيجاز شديد- فإن وصف المرأة في ابتداء خلقها بهذا الوصف دليل على امتلاكها عنصر الجمال في تكوين الرجل والمرأة معا، وهذا كمال ما بعده من كمال! إذ لولا اعوجاج الضلع لكان القفص الصدري للرجل عبارة عن نتوء لصفائح الزوارق أو قبعات صينية!!!

---

[١٢٧] المعجم الكبير للطبراني (٩/ ٣٥٧) (٩٧٦٣) والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ٥١٦) (٣٧٧٤) حسن

[١٢٨] صحيح البخاري (٤/ ١٣٣)(٣٣٣١) وصحيح مسلم (٢/ ١٠٩٠)٦٥ - (١٤٦٨) والمعجم الأوسط (١/ ٩٣)(٢٨٣)

هذا من الناحية الشكلية الظاهرية، أما من الناحية الفكرية الفلسفية فهناك مبدأ علمي يقول: "نقصانُ الكون عينُ كماله"، ويمثل بعضُ المفكرين المستنيرين -كالغزالي رحمه الله تعالى- بهذا المثال الرائع: "لولا اعوجاجُ القوس لما صَلَحَ للرمي"، فليعتبر كلٌّ من الرجال والنساء بهذا المعنى ليستخلصوه من الحديث النبوي الشريف، عسى أن يحفظوا جمالهم الظاهر والباطن معًا ليتم التكاملُ في وجود الرجل والمرأة على حد سواء.

وأما من يدعي الإسلام ويزعم نظريًا بأنه يدافع عن عقلانيته وخوفًا من انتقادات اليهود أو النصارى أو العلمانيين وغيرهم، الذين هم في الأصل فاسدو العقائد والفكر والتشريع، فسيردّ هذه الأحاديث مع صحتها منهجيا ورواية، بزعم أنها لا توافق العقل ولا علاقة لها بالنظافة، وسيقول بأن مجرد لمس حجر لا يغني شيئا وهكذا.

كذلك قد يزعم بأنها لا توافق مقاييس الجمال، مع أن الجمال مسألة نسبية واعتبارية قد يتفاوت الناس في الحكم عليها من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى غيره، فما بالك بعالم الغيب حينما نقيسه بعالم الشهادة الذي ليس منه فيه سوى الأسماء! ومن ثم (يتعقلن) من خلفية عاجزة بدون ضوابط و(يتمنطق) بغير نطاق، فيصدق فيه حكمُ العلماء سابقا: من تمنطق فقد تزندق!.

فهذا ملخصُ الرد على من سخر من الأحاديث الواردة في باب المني، وأبوال الإبل، والفأرة التي سقطت في السمن، ومسائل غيرها لا يسمح المجال ولا المقام بتتبعها والرد عليها.

وذلك لأنها اعتراضات سخيفة، ولأن جهل أصحابها سواء أكانوا مشرقيين أم مغربين -لا يهمنا أشخاص بعينهم ولا نقصدهم علميا- قد أدى بهم الحال إلى أن لا يميزوا بين الحكم الشرعي والحكم العقلي الوهمي؛ الذي لا هو ممكن ذهنيًا لا موجود واقعيًا، وذلك لأنه لا يدرك الفرق بين حكم الخاص والعام ولا بين المطلق والمقيد ولا بين الناسخ والمنسوخ، ولا بين شرعنا وشرع من قبلنا وهل هو شرع لنا أم لا؟ ناهيك عن السخافة الأخلاقية في مناقشة كبار الصحابة -أبي هريرة بصفة خاصة- وأئمة الأمة وعلى رأسهم البخاري أمير المؤمنين في الحديث، كما تتابع على تسميته بذلك العلماء عبر التاريخ.

إذ لولا الأحاديثُ الصحيحة المبينة لأحكام الطهارة والحياء لكان متفلسفو زماننا ما زالوا يبولون على أعقابهم كما وصف بذلك الأعرابي قبل مجيء الإسلام، ولكانوا ما زالوا يأكلون الفئران والصراصير ويغتسلون بالنجاسات ويلحسونها كما هو شأن كثير من الشعوب غير المسلمة، والدليل على ذلك ما هو معروضٌ مشاهد على القنوات الفضائحية ومواقع الإنترنت من سخف ونجاسات تتخبط فيها البشرية بشتى صورها، قد يعافها الكلابُ والقطط بَلْهَ الإنسان المتحضر ومدعي العقلانية والتطور في الطب والعلوم الإنسانية، والحمد لله على نعمة الإسلام!!!.

ثالثاً: الرواية الصحيحة وتحدي العلوم والعقول

من هنا كان لا بد في التشريع من تبيين ما يجوز وما لا يجوز في العلاقات الجنسية بين الزوجين، للضرورة الشرعية وليس لإثارة الشهوات والتخبط في وحلها، وكذلك كان لا بد من توضيح ما يمكن أكلُه مما لا يمكن، وما يجب غسلُه مما لا يجب، وما ينبغي قولُه مما لا ينبغي، وكذلك ما يصح نشره مما لا يصح.

١) أوليس حكم الذبابة إذا سقطت في الماء يكون من الواجب غمس جناحها الثاني حتى يتم إبطال سم الجناح الأول؟ أوليس العلم قد أثبت معجزة النبي -صلى الله عليه وسلم- في هذا الأمر؟ فكان حكمه - صلى الله عليه وسلم - وقاية وصحة وطهارة واقتصادًا، وخاصة في بلد الجزيرة العربية التي كان الماء يوزن فيها بالذهب لندرته وشح مصادره؟

فأين هذا من منطق المبذرين والمستهترين الذين يريقون المئات من الأمتار المكعبة من الماء بمجرد نقطة أو ذبابة سقطت في الحوض أو البرميل؟ وكذلك شأن الفأرة إذا سقطت في السمن، فهل يضيع نتاج العام من اللبن وذخيرة السنة بمجرد فأرة سقطت في مكان معين محدود المساحة؟ أو نريق الصهاريج المعبأة في مراكز الحليب من زبدة و(لبن رائب) وغيره بمجرد مثل هذا الحادث اليسير الذي له علاجه الصحي النبوي في الحين؟

أو ليس هذا هو التبذير وسوء التدبير والتطرف في التصرف، الذي قد يتشعب حتى إلى التطرف في التعامل مع الآخر واختراق حدود العدالة العامة، ما دمنا لا نزن الأمور بواقعها

ونقف بالدواء عند نقطة الداء، أوليس هذا هو مرض سلوكي يخضع للانعكاسات الشرطية الحيوانية؟

إن هذه الأحاديث هي التي قد تكرم علينا بروايتها والسهر على تبليغها إلينا سيدُنا أبو هريرة رضي الله عنه، وكذلك خرَّجها ومحصها إمامُنا في علم الحديث سيدي محمد بن إسماعيل البخاري.

إذا أنتَ أكرمتَ الكريمَ ملكتَه ◆◆◆ وإن أنت أكرمت اللئيمَ تمردا

ولإعطاء نموذج واقعي ومبين لهذا السخف الفكري في مواجهة الحديث الصحيح الذي أخرجه البخاري وغيره من الرواة في الصحاح وباقي السنن نقول:

هذه الترهات حول رفض الحديث النبوي باسم العقلانية وحقوق الإنسان والحيوان وما إليها كان قد سلك طريقَها بعضُ المغرورين من المتفلسفة في الماضي و لم يفلحوا في ذلك؛ لأن الحق يعلو ولا يعلى عليه، والزمان كفيل بإثبات الحقيقة، والحكم للوجود كما يقول علماؤنا الأفذاذ؛ ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الرعد: ١٧].

٢) ذكر أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام -الجزء الثالث- نموذجًا حيا من هذا الاعتراض، وخاصة لدى بعض المعتزلة المتطرفين والمغرورين باسم العقلانية والجرأة والوقاحة، وذلك في حكاية عن إبراهيم بن سيار النظام زعيم المعتزلة (٢٢١هـ).

فيقول معترضا على المحدثين في روايتهم حول تمييز حكم الطهارة عند الكلب عن الهر: "لقد قدمتم السنور (الهر) على الكلب، ورويتم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر بقتل الكلاب واستحياء السنانير، وتقريبها وتربيتها، وأنه قال: إنها من الطوافات عليكم، مع أن كل منفعة السنور هي أكل الفأر فقط... ومنافع الكلب لا تحصيها الطوامير، ثم السنور مع ذلك يأكل الأوزاغ والعقارب والخنافيس والحيات وكل خبيثة وكل ذي سم، وكل شيء تعافه النفس، ثم قلتم في سؤر السنور وسؤر الكلب ما قلتم، ثم لم ترضوا به حتى أضفتموه إلى نبيكم..." [١٢٩]

---

[١٢٩] [ج٣ ص٨٧].

أو لم يصدق القائل:

دار الزمان على دارا وقاتله ◆◆◆ وأم كسرى فما آواه إيوان

فها نحن في عصر المجهر، يكتشفُ الأطباء وعلماءُ الحياة والجراثيم معجزة النبي -صلى الله عليه وسلم- في هذا الحكم، فيتبين من خلالها أن الطهارة أو النظافة كما يريد أن يسقطها عليها بعضُ القاصرين ليست مسألة يسيرة، وإنما هي مسألة معقدة وتخضع لرؤية غيبية محضة وحكم توقيفي إما بصورة مطلقة وإما بحسب الزمان واكتشافات العصور.

فلقد تبين علميًا أنَّ في لعاب الكلب جراثيمَ يفرزُها وخاصة عند الأكل أو الشرب، ومن ثم فهي مضرة بصحة الإنسان عند الملامسة وتعقب سؤره عند الشرب أو الأكل، في حين إن هذا الحكم لا ينطبق مطلقا على سؤر الهرة ولعابها، بحيث قد يدخل في حكم المطهرات، antiseptique أو désinfectant، وهذا ما نلاحظه بالعين المجردة حينما تصاب بجرح ثم تلحسه حتى تبرأ منه، بل قد تمارس غسل وجهها وأطرافها بلحسها بلعابها....

فأين حكمُ العقل المجرد والقاصر هنا وهناك؟ ومتى كان العقل حاكمًا على قضايا الشرع حتى يصبح مقدمًا في مثل هذه المسائل؟

إن العقل المجرد المتبع لهواه لا يعطي سوى الشذوذ في باب التشريع؛ سواء كان شذوذًا عقديًا أو سلوكيًا أو جنسيًا أو غيره؛ لأنه عقل مظلم غير مستنير بذكر الله تعالى، كان من نماذجه جمهوريةُ أفلاطون التي تقر بشيوعية المرأة والأطفال، وبلزوم العري التام بين الرجال والنساء، وبالحكم الجزافي الديمقراطي من غير أخلاق أو ضوابط ومرجعيات روحية أو فكرية قارّة، وما إلى ذلك من السخافات التي سبق أن ذكرنا نماذج منها في كتابنا "حجاب المرأة وخلفيات التبرج في الفكر الإسلامي".

٣) وقد سبق أن بينا في مقال لنا -عنوانه "العقل يهزم التجربة والفكر الإسلامي ينتصر!"- هذا الخللَ الفكري حينما تكون الرؤيةُ مجردةً والعقل قصيرًا، وذلك في موازنة بين الغزالي وجالينوس، وسقوط هذا الأخير في وهم التجربة الناقصة التي ولدت له عقلا ناقصا، فحكم بأن الشمس لا تتعرض للذبول أو الفناء من خلال رؤية بصرية قصيرة تعوّدها.

أما الغزالي فرأى أن الشمس تذبل وتنتقص بمقدار الجبال من غير أن نشعر بها، مستندًا في حكمه هذا على مبدأ التجويز المنطقي ومبدأ الحكم الكلي على العناصر المادية، كما كان يعبر عنه بأن: كل معدن فهو يتعرض للفساد، فالشمس من جنس المعادن، إذن فهي تتعرض للفساد (أي التأكسد بلغة كيميائية حديثة) لا محالة.

فكان أن جاء علم الفلك الحديث باستعمال المقراب (التليسكوب) هذه المرة فأكد قولة الغزالي من تعرض الشمس لانفجارات وظهور صياخد بها ونفاد بنسب معينة لطاقاتها وعناصرها...

إن هذا الحكم المعرفي نفسه المستنير بنور الإيمان ودلالة النصوص الشرعية يمكن أن نستعمله في تناول قضايا المجتمع والسير وأحكام الحرب والسلم والقصاص وما إلى ذلك مما ورد في صحيح البخاري وغيره من كتب الصحاح المعتبرة لدى العلماء والثابتة بالمنهج الذي سبق أن بيناه في أول هذا البحث الموجز؛ لأن التشريع كل متكامل لا يمكن أن ينتقص منه حرف واحد وإلا وقعنا في الشذوذ والمهاترات التي لا تنتهي، ومن ثم في الزندقة والمروق من الدين بطريقة أو بأخرى.

اضطرارًا قد نوجز متابعتنا للموضوع، كما أوجز لنا زُفَرُ -الفقيه الحنفي- في قولته المشهورة حول مثل هذا الشذوذ الفكري والعقدي في تناول قضايا الدين بالقياس الفاسد:"إنَّ من القياس ما هو أقبحُ من البول في المساجد".

فكان الطعنُ في الأحاديث الصحيحة وخاصة صحيح البخاري من نماذج هذا القياس الملوث، بل هو أسوأ منه، فيحتاج معه إلى تطهير وتنقية فكرية وسلوكية لأدمغة مريضة ومحاطة بشتى الملوثات المتراكمة عليها بفعل التعرية وعدم الصيانة...

فعلى مثل هؤلاء أن يتعلموا طهارة البدن والمكان أولا من صحيح البخاري، ثم يحصلوا حينئذ على طهارة الفكر والروح ليميزوا حينئذٍ بين الحق والباطل والصحيح والسقيم والسليم والفاسد... وما أجملَها من طهارة لو اعتبروا!!! ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾ [التوبة: ١٠٨].[١٣٠]

---

[١٣٠] https://www.alukah.net/sharia/٠/١٧٣٣/

المبحث الرابع
دفاع عن البخاري

هذه المقالة ردٌّ على المدَّعين، وتذكيرٌ لمن يريد أن يتذكَّر، ودفاعٌ عن الرَّجل الذي وَعى وحفِظ وقدَّم للبشرية عملًا من أمجَد الأعمال الإنسانيَّة وأعظمها شأنًا.. دفاعٌ عن الرجل الذي حفِظ السنَّةَ المحمديَّة؛ دفاع عن البخاريِّ في ذِكراه.

حياة البخاري

من هو البخاريُّ؟ وكيف جمع الحديث؟ وما هي شروطه؟ وما وجه الدقَّة في عمله؟ وكيف تقبَّل الناسُ علماؤهم وعامَّتهم عملَه في عصره وبعد عصره بالإكبار والعرفان؟

هذه أسئلةٌ سنحاول الآن الإجابةَ عنها:

أمَّا الرجل: فهو "أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجُعْفيُّ البخاري، عالم من علماء الإسلام المنتمين إلى العروبة ولاءً، اعتنق جدُّه المغيرةُ الإسلامَ على يد اليمان الجعفي والي بُخارَى، ومِن هنا كان يَنتسِب تارةً إلى مدينته (بخارى)، وتارةً إلى قبيلته (جُعْفة)، فيقولون: الجُعفي التي منها اليَمان.

وُلد رضِي الله تعالى عنه ببُخارى، يوم الجمعة ثالثَ عشَرَ من شوال سنة ١٩٤هـ، وحفِظ تصانيفَ عبدالله بن المبارك وهو صغيرٌ، وسمِع مرويَّات بلده من علماء عصره، ثمَّ رحل إلى شيوخ الحديث وأئمَّته، فذهب إلى بغداد والبصرة، والكوفة ومكة، والشامِ وحمص، وعسقلان ومصر، وكتَب عن أكثرَ مِن ألفِ رجلٍ، وفي ذلك يقول: "كتبتُ عن ألف وثمانين رجلًا ليس فيهم إلَّا صاحب حديث، كلُّهم يقول: الإيمان قولٌ وعمَل".[١٣١]

وكان رحمه الله رأسًا في الذَّكاء، ورأسًا في العلم والورَع والعبادة، يَرْوون أنَّه كان يحفظ مائةَ ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديثٍ غير صحيح، وكان واسِعَ المعرفةِ، غزيرَ

[١٣١] سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٠/ ٨١)

العلم، روي عنه أنَّه قال: "خرَّجتُ كتابَ الصحيح من زُهاءِ ستِّمائة ألف حديثٍ في ستَّ عشرةَ سنة، وما وضعتُ فيه حديثًا إلا اغتسلتُ وصلَّيتُ ركعتين"[١٣٢].

ونظرًا لِمكانته الدينيَّة فقد تتلمَذ عليه رجالٌ كثيرون، قدَّرهم العلماءُ بنحو مائةِ ألف، وكانوا يعظِّمونه، حتى إنَّهم أطلَقوا عليه "أمير المؤمنين في الحديث".

كيف صنَّف البخاري كتابَ الصحيح؟

لقد قسَّم البخاريُّ كتابَه "الصَّحيح" حسب موضوعات الحديث؛ فهو لم يَقف عند الأساس الفِقهي وحده الذي خضَع له مالكٌ في كتابه "الموطأ"، وإنَّما وسَّع دائرةَ منهجه فجعلها تَشمل كلَّ الموضوعات التي تتضمَّنها أحاديثُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم؛ فهناك موضوعات فقهيَّة، وموضوعات تاريخيَّة، وموضوعاتٌ تَتناول مسائلَ أخرى متعددة؛ من تفسيرٍ لبعض الآيات القرآنيَّة، ومن حديثٍ عن بعض الصحابة.

فالأساس الذي قام عليه تَرتيب كتاب البخاري ليس أساسًا فقهيًّا خالصًا، ولكنَّه أساس موضوعيٌّ يَقوم على تقسيم الكتاب إلى أقسام يتضمَّن كلُّ قسمٍ منها الأحاديث المشتركة في موضوعٍ واحد، فكانت تَقسيماته إلى كتب بلَغ عددُها ٩٧ كتابًا، وقسَّم هذه الكتب إلى أبواب بلَغ عددُها ٣٤٥٠ بابًا، وأول كتابٍ من "صحيح البخاري" هو كتاب بَدْء الوحي، ثمَّ كتاب الإيمان، ثمَّ كتاب العلم... وهكذا تتوالى الكتب المتعددة، المختلِفة باختلاف موضوعات الأحاديث نفسها.

• والباحث المدقِّق يَستطيع أن يَلحظ أنَّ البخاري في "صحيحه" اتَّبع منهجًا جديدًا فريدًا؛ فهو على الرغم من أنَّه الْتقى بألفٍ وثمانين (١٠٨٠) راويًا وعالِمًا من رواة الحديث وعلمائه، وجَمع منهم حوالي (٦٠٠,٠٠٠ حديث) فإنَّه أخذ على نفسه أن يصفِّي هذه المجموعة الضَّخمة ويُخْضعها لشروطٍ دقيقة بالِغة في الدِّقة؛ ليميِّز الصحيحَ منها، ويُبعِد ما لم تَثبت صحَّتُه لديه.

شروط البخاري في الصحيح

---

[١٣٢] شذرات الذهب في أخبار من ذهب (١/ ٢٤)

وتُعدُّ شروط البخاري – في نظَر العلماء – أدقَّ شروط فرَضها عالِمٌ على نفسه في تاريخ البحث العلمي عامَّة، والثَّقافة الإسلامية خاصة، ولهذا عُرِفَت هذه الشروط عند علماء الحديث بشروط البخاريِّ نسبةً إلى الإمام البخاري؛ نظرًا لأنَّها أدقُّ شروط عرَفَها العلماءُ في عصره وبعد عصره.

وأهمُّ هذه الشروط شرطان:

الأول: أنَّ البخاري لم يَقبل في كتابه إلَّا الأحاديثَ الصَّحيحة؛ بالمعنى الاصطلاحي المعروف عند علماء الحديث، والحديث الصَّحيح كما عرَّفه العلماءُ: هو الحديث الذي اتَّصلَت روايتُه من الراوي الأخير إلى النبيِّ عليه السَّلام بدون انقطاع في سلسلة الإسناد، أو كما ورد في كُتب الحديث: "هو الحديث المسنَد الذي يتَّصل إسنادُه، بنقل العدل الضَّابط عن العدل الضَّابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا ولا معللًا".

والشرط الثاني: أنَّ البخاريَّ اشترط في رواية الأحاديث المعاصرةَ واللِّقاء، ولم يَكتفِ – كما فعَل غيرُه من علماء الحديث – بالمشافهة؛ أي: إنَّ البخاريَّ اشترط أن يكون الرَّاوي قد عاصر الرَّاويَ الذي يروي عنه، ونقَل عنه نقلًا مباشرًا.

وهذا الشَّرط هو ما انفرد به البخاريُّ من بين جميع علماء الحديث... ومن أجل ذلك قسَّم البخاريُّ الرواةَ درجات:

الدرجة الأولى: أن يكون الرَّاوي مُلازمًا لِمن يَروي عنه في السَّفر والحضر – أي: الإقامة – وهذه أعلى الدَّرجات عند البخاري.

الدرجة الثانية: أن يكون الرَّاوي قد لازم من يروي عنه فترة غير قصيرة.

ثمَّ تأتي بعد ذلك دَرجات أخرى أقلُّ من هاتين الدَّرجتين.

وكان اعتمادُ البخاري الأساسي على رواة الدَّرجة الأولى، أمَّا رواة الدَّرجة الثانية فلم يَأخذ عنهم أو يَقبل روايتَهم إلَّا في حالاتٍ قليلة، وبشروط أخرى وضعَها لنفسه؛ وهي ألَّا يتَّصل الحديث بحكم دينيٍّ، أمَّا سائر الدرجات بعد ذلك، فلم يَكن يَقبل روايةَ أحد منهم.

ومضى البخاريُّ في ضوء هذين الشرطين – الملازمة واللِّقاء – يصفِّي تلك المجموعة الضَّخمة من الأحاديث التي جمعَها، وقد تمَّت تصفية هذه المجموعة تصفيةً دقيقة، فانخفض

عددُها من ٦٠٠ ألف حديث إلى ٢٧٦١[١٣٣] حديثًا، وهذا العدد هو عدد الأحاديث في صحيح البخاري بدون تَكرار، أمَّا إذا أضفنا إلى هذا العدد الأحاديث المكرَّرة في الأبواب المختلفة، والأحاديثَ التي اختلفَت روايتها في بعض ألفاظها – فإنَّ العدد يَرتفع إلى ٩٠٨٢ حديثًا، وهذا العدد هو ما حقَّقه ابنُ حجر في مقدِّمته المشهورة لشرح صحيح البخاري، وهذا يدلُّ على منتهى الدقَّة التي قام عليها هذا الكتاب.

فالبخاريُّ إذًا لم يحاول أن يتكثَّر من الأحاديث في كتابه، أو يتزيَّد فيها، أو أن يَملأ الأبوابَ التي قسَّم إليها كتابَه، بل كان مقيدًا ملتزمًا بشروطه التي وضعَها لنفسه، يطبِّقها بكلِّ دقَّة وأمانة.

ولقد ساعد البخاريَّ على ذلك وهيَّأ له أن يصِل بكتابه إلى هذا المستوى العالي من الضَّبط والدقَّة والإتقان – أمران:

الأول: قوَّة حافظته؛ فكلُّ مَن عرَضوا له وتحدَّثوا عنه، نوَّهوا بهذه الذَّاكرة القويَّة التي لم تكن تَنسى أيَّ شيء يستقرُّ فيها.

تقول المصادر: إنَّ أهل بغداد حينما سمِعوا بمدى حِفظه ودقَّته، وذيوع صيتِه وشهرته أراد أهلُ الحديث فيها امتحانَه، فعمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدَها، وجعلوا متنَ هذا لإسناد هذا وإسنادَ هذا لمتن ذاك، ودفعوا إلى كلٍّ واحد عشرةَ أحاديث ليُلْقوها عليه في المجلس، فاجتمع الناسُ، وانتدب أحدهم فقام وسألَه عن حديثٍ من تلك العشرة، فقال: لا أعرفه، ثمَّ سأل عن آخرَ، فقال: لا أعرفُه، حتى فرغ من العشرة والبخاريُّ يقول: لا أعرفه، ثمَّ انتدب آخر من العشرة، فكان حاله معه كذلك إلى تمام العشرة، والبخاريُّ لا يَزيدهم عن قوله: لا أعرفه.

فكان الفقهاءُ يلتفت بعضُهم إلى بعض ويقولون: الرَّجل فهِم، وأمَّا غيرهم فلم يُدرِكوا ذلك.

---

[١٣٣] عدد الأحاديث الموصولة بدون مكرر مختلف فيه

ولَمَّا فرغوا من إلقاء الحديث عليه، التفت البخاريُّ إلى الأول فقال: "أمَّا حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني كذا... إلى آخر العشرة؛ فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وفعل بالثاني مثلَ ذلك إلى أن فرغ، فأقرَّ له الناسُ بالحفظ والضَّبط والإتقان.

سعة علمه

أمَّا الأمر الثاني: فهو سَعة علمه واطِّلاعه في علم الحديث ومعرفة رواته.

وهو نفسه يقول عن نفسه: "قلَّ اسمٌ في التاريخ (يعني: تاريخ الحديث) إلَّا وله قصَّة"؛ فكلُّ رواة الحديث كان البخاريُّ يَعرف عنهم معلوماتٍ تُتيح له الحكمَ عليهم بالتوثيق أو التجريح.

قلتُ: ألَّف كتابًا في تاريخ رواةِ الحديث أسماه "التاريخ الكبير".

وقد جمع الأمرين معًا في قوله لسليم بن مجاهد: "... ولا أجيئك بحديثٍ عن الصحابة أو التابعين إلَّا عرفتُ مولدَ أكثرهم ووفاتَهم ومَساكِنَهم، ولستُ أروي حديثًا من حديث الصَّحابة أو التابعين إلَّا ولي في ذلك أصلُ حفظه عن كتاب الله وسنَّة رسول الله"[١٣٤].

هذا هو البخاريُّ، العالم الجليل، وهذه شروطُه في جَمْع وتصنيف صحيح الحديث؛ هذا ما نطقَت به المصادرُ، وهذا ما تعلَّمناه، ولا نقول: عَلِمناه؛ لأنَّ فوق كل ذي علمٍ عليمًا.

كلمة أخيرة:

إنَّ الذين يَطعنون في البخاري اليوم إنَّما يقصدون أمورًا خطيرة، غايتُها بلبلةُ أفكار المسلمين وتَشتيت جهودهم، إنَّهم يريدون مِن طعْنِ البخاري هدمَ ركنٍ ركين يَرتكز عليه الإسلامُ؛ هدم أعظم مَصدر من مصادر التَّشريع الإسلامي؛ هدم السنَّة المحمديَّة التي حفِظ لنا البخاريُّ منها جزءًا كبيرًا، صحيحًا دقيقًا، مدعمًا ممحصًا، ولكن سيَخيب ظنُّهم، وسيرتدُّ كيدُهم إلى نحورهم ما دمنا متمسِّكين بكتاب الله وسنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم.[١٣٥]

---

[١٣٤] طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ٢١٨)

[١٣٥] مجلة التوحيد: العدد ١٠ - ١١ / ١٣٩٤ هـ

https://www.alukah.net/sharia/٠/١٠١٧٨٨/

المبحث الخامس

الإمام البخاري والحاقدون

هل يضر أرسى الجبال ثرثرة الجهال؟

يخرج علينا بين الحين والآخر مزيفون يدَّعون زورًا وبهتانًا أنهم علماء ومثَّقفون، يُزيفون الحقائق ويَعتدون على الأصول والثوابت، حاوَلوا هدم أسس الدين بطرق متعدِّدة فبدؤوا بالقرآن الكريم وادَّعوا فيه التناقض والنقص، وما لبثوا أن وجدوه حصنًا منيعًا، ثم ثنوا بالسنة النبوية المشرفة فحاولوا هدمها بإنكارها جملة وعدم الاعتراف بها فصعب عليهم الأمر؛ لأن القرآن الكريم رد عليهم وأفحمهم في مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]؛ ولأن هذه الأمة أنجبَت رجالاً جعلهم الله تعالى درعًا واقيًا لدينه على مر الزمان واختلاف العصور، حَفِظوا السنَّة ونقلوها كالقرآن جيلاً بعد جيل، نفوا خبث العابثين بها وفضحوهم على رؤوس الأشهاد بتأسيس علم الجرح والتعديل، ووضعوا الحافظين لها الثقات المُجاهدين – الذين أفنوا حياتهم في حفظها وتدوينها وتمييز الصحيح منها من الضعيف والموضوع – في مرتبة عالية، أئمَّة هداة، لكن أبى شرذمة من الحاقدين إلا أن يهدموا السنَّة بالتشكيك في رجالها الثقات الناقلين لها، وجهلوا أنهم بهذا الصنيع يُعلون قدرها وقدر أهلها، ويجعلون الناس يبحثون ويفكِّرون ويتعلمون، وصدق الشاعر إذ يقول:

وإذا أراد الله نَشْر فضيلةٍ طُوِيَت أتاحَ لها لسانَ حَسودِ

فرحم الله الإمام: محمد بن إسماعيل البخاري أمير المؤمنين في الحديث، قدَّر الله أن يبقى ذكره مخلدًا، وفضل كتابه الصحيح دائمًا منتشرًا، يعلم قدره – رحمه الله – وقدر كتابه الصحيح أصغر طالب علم؛ فهو صاحب أصح كتاب بعد كتاب الله – عز وجل – ومَن جهلَ معرفة الإمام وقدره من العامة – وهم قليل جدًّا – يُتاح لهم معرفته عن طريق حقد حاقديه ولسان حاسديه، فإذا ذُكر الإمام البخاري من قِبل حاسد أو حاقد بحث من لا يعرفه ويجهل قدره عنه، فإذا به يجد نفسه أمام قامة كبيرة:

• يجده من بيت علم؛ فوالده – رحمهما الله – عالم، متقن، ورع، ثقة، راوٍ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

• يجده مُعلمًا لأساتذته مصححًا لهم، يعترفون له بالدقة والإتقان، ويروون عنه الحديث[١٣٦].

• يجده يهتم برجال الحديث ورواته – السند – كالاهتمام بنص الحديث – المتن – وفقهه؛ فلقد امتحنه المحدثون في بغداد فاختاروا عشرة رجال منهم كل واحد يقرأ علي الإمام البخاري – رحمه الله – عشرة أحاديث يبدِّل متعمدًا سند الحديث ومتنه فيجعل سند حديث في متن غيره، وبعد فراغ الرجال العشرة من ذكر الأحاديث المائة أخذ الإمام – رحمه الله – بقوة ذاكرته وإتقانه وحفظه يَذكر الأحاديث المائة مرتبة بترتيب العشرة الرجال فيقول لكل واحد منهم: أما حديثك الأول فقلتَ كذا وصوابه كذا، حتى فرغ من الأحاديث المائة يردُّ كل سند حديث إلى مَتنِه، فيذعن له المحدثون بالإتقان والفضل[١٣٧].

• يجده يؤلف كتابه الصحيح برؤيا منامية للحبيب صلى الله عليه وسلم، ويُفني من عمره ست عشرة سنة لإخراجه، ولا يجمع في هذا الكتاب إلا ما صح سنده إلى الحبيب صلى الله عليه وسلم بأشد الشروط، ويَنتقي أحاديثه من ستمائة ألف حديث[١٣٨]، رحل إلى بلاد المسلمين شرقًا وغربًا، شمالاً وجنوبًا لتحصيلها وسماعها، تاركًا الأهل والأحباب وملاذً

---

[١٣٦] ينظر: تاريخ بغداد للإمام أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت (٢ / ٦، ٧.

[١٣٧] ينظر: تاريخ بغداد (٢ / ٢٠)، تهذيب الكمال للإمام يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج المزي، (٢٤ / ٤٥٦)، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٠ – ١٩٨٠، الطبعة: الأولى؛ تحقيق: د. بشار عواد معروف، سير أعلام النبلاء، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبدالله، (١٢ / ٤٠٨)، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٣، الطبعة: التاسعة؛ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.

[١٣٨] ينظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ للإمام أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، (ص: ٧)، طبعة: دار المعرفة – بيروت – ١٣٧٩؛ تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب.

الحياة؛ لذا استحق أن يقول رحمه الله: " جعلته – أي كتاب الصحيح – حُجة بيني وبين الله – عز وجل"[١٣٩].

• يجد الواحد منا نفسه أمام رجل انتظره النبي صلى الله عليه وسلم عند موته مُرحِّبًا به؛ كما رأى أحد الصالحين ذلك في منامه[١٤٠].

ما ذكرته عن هذا الإمام قليل من كثير، بل هو أقل القليل، بالله عليكم أَمثْل هذا الإمام وكتابه الصحيح يقال في حقهما ما قيل من جهلة حقَدة مُغرضين يتبعون أهواءهم؟!

رحم الله الإمام البخاري رحمةً واسعة، ونفعنا بكتبه، وجزاه الله خيرًا عن الإسلام والمسلمين، وقطع ألسنة الحاقدين والحاسدين، وهدى الله الضالين منهم، آمين آمين آمين.[١٤١]

---

[١٣٩] روى الخطيب البغدادي بإسناده إلي الإمام البخاري هذا القول في كتابه: تاريخ بغداد (٢ / ١٤)، ورواه ابن حجر عنه في مقدمته لشرح الصحيح (ص: ٤٨٩)، وكذلك الإمام النووي في كتابه: تهذيب الأسماء واللغات، (١ / ١٠٩)، طبعة دار الفكر – بيروت ١٩٩٦م.

[١٤٠] تاريخ بغداد (٢ / ٣٤).

[١٤١] https://www.alukah.net/culture/٠/٧٥٣٤٤/

المبحث السادس

أقزام تتطاول على شمس الأعلام البخاري الأشم

(١) نعيش اليوم في زمن عجيب غريب:

انفجار إعلامي في أشكال متعددة: صحافة، فضائيات، الشبكة العنكبوتية، وسائل الاتصال...

وتدفُّق معلوماتي يشبه التسونامي: كتب، مجلات، مدارس، جامعات، مراكز بحث....

وجموح نفساني: فالكثيرون يريدون الشهرة بأي ثمن، وأن يشار إليهم بالبنان، ولو مزَّقوا جميع الأديان...

وتقدُّم علمي، وترف علمي، وكذلك فجور علمي؛ لكي يقال عن صاحبه: إنه متحرر، مجدِّد، مبدع، وحيد عصره، جاء على موعد مع القدر...

(٢) وأمتنا الإسلامية في وضع يُرثى له:

فهي في مؤخرة الركب الحضاري.

تخلُّف يضرب أطنابه على شتى الأصعدة.

وفتن داخلية وخارجية تكاد تعصف بها.

وجوع وفقر وحروب، ودماء ودموع.

لقد أصبحت قصعة الأمم.

وما هي إلا كما قال الشاعر:

ويقضى الأمر حين تغيب تَيْمٌ ولا يستأمرون وهم شهودُ

(٣) وفي هذه الأزمات التي تشبه نزع الروح من الجسد:

يبزغ لدينا نجوم في الفن والرقص والموسيقا.

وبلعامات (جمع بلعام) تريد أن تهدم الأسس الفكرية والقواعد الدينية.

وأفضل طريقة للشهرة والعنترة الكاذبة:

أن تحرِّك الأهرام من مكانها.

أو تطوي الشمس بيمينك، وتركل القمر برجلك.

وأن تلعن السلف من هذه الأمة ورجالها الأخيار الأطهار.

وأن تشكك في وجود الليل والنهار.

وأن تهجم على أهل الحديث فتدمرهم تدميرًا.

و(تطهر) البلاد من طهرهم تطهيرًا.

وعلى رأس هؤلاء سيدي الإمام البخاري.

(٤) ماذا فعل البخاري؟

جمع لهذه الأمة صفوةً مختارة من حديث نبيِّها المعلِّم صلى الله عليه وسلم.

واتخذ منهجًا علميًّا سديدًا وموضوعيًّا.

و لم يُرِد أن يُخفي شيئًا من حقائق هذا الدين.

فساق ما صحَّ لديه واضحًا كالشمس.

و لم يكن يريد من العلم درجة دكتوراه ولا ترقيات علمية.

و لم يكن يبيع علمه لعِلْية القوم.

فقد بث ما وهبه الله من العلم في الناس سواسية.

وكان يطبق ما يرويه على نفسه أولًا، فهو عالم عمل، وليس عاملًا متعالمًا.

فهل يستحق هذا الرجل إلا الرحمة والغفران، وأن يُرَشَّ تحت أقدامه الزعفران، وأن يدخل جنة الرضوان، بإذن المولى الرحمن، وبشفاعة النبي العدنان، صلى الله عليه وسلم؟

(٥) حَفِظ البخاري حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحفظ الله مسجدَه حتى اليوم.

وبالرغم من قساوة الشيوعية وحقارتها وظلمها وفجورها،وبالرغم من استخفافها بالأديان واحتقارها لها، فهي لم تدمِّر مسجد البخاري.ولا يزال قبره وبيته هناك. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – يَوْمًا، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ، احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا

بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلَامُ وَجَفَّتْ الصُّحُفُ»[١٤٢]

(٦) التهجم على صحيح البخاري

أطلعني أحد الزملاء على مقطع فيديو لرجل مثقَّف بزي العلماء، يتهجم على صحيح البخاري.

عجبت لجرأته على البخاري!

وكأن البخاري هو من عطَّل مشروعنا الحضاري!

وهو من زرع اليهود في فلسطين!

وهو من أضل العباد، وضيَّع البلاد!

وادعى الرجل أن في البخاري ما يناقض العقل!

وضرب لذلك ما رواه ابن عباس عن رجم القردة لقردٍ زنى!

وكأن جمهور العلماء من عصر البخاري حتى اليوم مجموعة من البُله والمغفلين حتى مرت عليهم هذه الخرافة ولم يدروا بها!

أما صاحبنا، فهو صاحب العقل السليم الذي سيستخرج الخرافات بالمنكاش!

ألم يقل ربنا عن سائر المخلوقات بأنهم ﴿ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأنعام: ٣٨]؟

أليس هنالك قوانين تحكم عالم الحيوان كما الإنسان؟!

ما الغرابة فيما رواه البخاري؟!

ولا يشترط أن يكون كل من زنى من القردة يُرجم؛ فكما أن من البشر من يستبيحون الفواحش، وهنالك من يُعاقبون عليها، فقد يكون هذا موجودًا في عالم الحيوان.

وهل أجرى (صاحب العقل) تجارب على كل القردة ووجدها جميعًا غارقة في الزنا؟

وقد يكون الأمر في الحديث كرامة أو شبه معجزة لمن أطلعه الله على مثل هذا:

ألم تكلِّم النملة سيدنا سليمان ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا ﴾ [النمل: ١٩]؟!

وهل يُسمَع صوت النمل يا صاحب العقل؟!

---

[١٤٢] سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٦٦٧) (٢٥١٦) صحيح هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ "

لماذا تنكر على البخاري أمرًا ممكنًا؟

تذكَّر قوله تعالى: ﴿ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [هود: ٧٣]، واعلم أن الله على كل شيء قدير!

(٧) وأنكر صاحبنا حديث رضاعة الكبير.

قامت الدنيا و لم تقعد حول هذا الحديث.

وهوى له أُحُد واهدَّ ثهلان

أذهان فارغة، تلهث وراء الجدل!

وخلاصة القول فيه أنه علاج خاص لحالة خاصة، ولا ينبغي التعميم والبناء على هذا الحديث.

والإسلام دين يسر ورحمة.﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

فلِمَ كل هذا الإنكار والاستنكار لحديث صحيح؟!

حقًّا لا تنثر الدر بين سارحة النعم.

حقًّا خاطِبوا الناس على قدر عقولهم.

هذا عندما كانت لهم عقول، وهم في خير القرون...

وأما في عصر يلعن فيه بعض الناس أسلافهم، فواحسرتاه من ضياع العلم!

وصدق الشاعر:

ما كان في عقلاء الناس لي أمَلٌ فكيف أمَّلت خيرًا في المجانين؟!

(٨)وأنكر صاحب العقل حديث سِحر النبي صلى الله عليه وسلم!

وقال: إنه يناقض القرآن، ويتفق مع قول المشركين الذين قالوا: ﴿ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٧].

ولا تناقض ولا ما يحزنون!

كل ما في الأمر ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ ﴾ [الكهف: ١١٠].

فيعتريه ما يعتري البشر من ضعف ومرض وأسقام، ثم يشفيه الله منها!

والمشركون الذين قالوا عنه صلى الله عليه وسلم: بأنه مسحور، قالوا عنه: ساحر أيضًا، فكلامهم متناقض لا قيمة له، حتى نقول بأن البخاري أقام حجتهم بحديثه!

إذ كيف يكون ساحرًا ومسحورًا في آن واحد؟!

وهو في مكة لم يكن مسحورًا حين نزلت الآية: ﴿ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٧].

فالمشركون كاذبون!

وأن يعتريه السحر لمدة زمنية محددة أيامًا أو أسابيع ثم يشفيه ربه، لا يعني هذا أنه مسحور طيلة عمره، ولا يقدح في رسالته وعصمته، لا قبل سحره ولا بعده.

فهو لم يرتكب ما حرم الله في هذا الوقت، ولا قبله ولا بعده، ولم يترك التبليغ عن ربه؛ بل كان سحره عليه السلام سببًا لنزول المعوذتين وقام بتبليغهما، وفك الله عنه السحر بهما.

أما أن يُخيَّل إليه أنه فعل الشيء وهو لم يفعله، فهذا نوع من التوهم قد يقع فيه أي إنسان، حتى ومن دون السحر أحيانًا؛ وذلك لأن الحالة العصبية بسبب تأثير الإرهاق أو الأحداث والأحزان قد تختل بعض وظائفها وتحتاج إلى راحة، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحدث لأعصابه أي خلل، ولم يأخذ راحة، مما يعني أنه كان في حالة نفسية سليمة، ولكنه بشر، ولم يؤثِّر فيه السِّحر أكثر من التخييل، والتخييل بسبب السِّحر قد يصيب الأنبياء، ألا ترى إلى موسى عليه السلام ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ [طه: ٦٦]، وحبالهم وعصيهم هي ثابتة لا تتحرك، ولم يقدح هذا التخييل الناتج عن تأثير السحر في عصمة موسى، ولا عصمة سيدنا محمد عليهما السلام!

(٩)وهنالك باحث آخر أنكر سجود الشمس تحت العرش، وقال: إنه سافر لأمريكا وتبع الشمس فلم يجدها تغرب!

فماذا هو قائل في قوله عز وجل: ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٦]، ونحن لا نرى سجودهما وإن كنا نؤمن به؟ فلماذا تبع الشمس يراقبها إلى أمريكا؟!

وأما سجود الشمس، فثابت في القرآن، إذ يسجد لله ما في السموات والأرض، ومعنى السجود هو الانقياد والطاعة كما فسره ابن عباس، وليس كسجود ابن آدم، وأما

استئذانها، فقد يكون بلسان الحال لا المقال، أو أن الله ينطقها فهو الذي أنطق كل شـــيء، وأما أنها تسجد تحت العرش، فالكون كله تحت العرش بما فيه الشمس!

(١٠)أيها العقلاء:

يا سادتنا من العلماء والفقهاء، وكذلك من أدعياء العلم والفقه:

لا تحاكموا النصوص الدينية جميعها محاكمة عقلية نقدية؛ لأن منها ما يتعلق بالغيب الذي لا يعرفه العقل.

ومنها ما يتعلق بالمعجزات.

ومنها ما لا يعلم تأويله إلا الله.

فلنتأدب مع ديننا.

ولنتواضع أمام علمائنا.

ولا تجرفنَّ شهوة الشهرة رجلاً؛ لكي يبصق في وجه الشمس.

فالشمس هي الشمس، أسمى من أن يدنسها شيء.

وقديمًا قال العباس بن الأحنف:

هي الشمس مسكنها في السماء

فعزِّ الفؤاد عزاءً جميلاَ

فلن تستطيع إليها الصعودَ

ولن تستطيع إليك النزولاَ

فمن يبصق على الشمس، فإنما يبصق على نفسه!

(١١) رحمة الله على البخاري!

فقد تزول الأهرام من مكانها.

وينهد جبل هيملايا.

وتبدل الأرض غير الأرض.

ولكن اسم البخاري سيبقى خالدًا ما بقي الجديدان.

(١٢)أبيات عن البخاري

وهذه بعض الأبيات أحيي فيها الإمام الجليل، وكل أئمة الحديث هم أئمة فضلاء أجـــلاء، رحمهم الله تعالى:

لله درك أيها البخـــاري يا سيد العلماء في الأمصار
يا من حفظت لديننا أركانه في حفظ سنة سيد الأبرار
فجزيت خيرا إذ حفظت محمداً ووقيت من شر العدا والنار
يا رب بلغه العلا في جنة الفردوس رغم مكيدة الفجار
ولتكرمنْ أهل الحديث جميعهم فهم الحماة لشرعة المختار
واحشرني يا رباه تحت لوائهم فهم الأحبة للإله الباري
إني أحب بأن أكون رديفهم ونبذت عيش اللهو والسمار[١٤٣]

[١٤٣] https://www.alukah.net/culture/٠/٧٨١٣٨/

المبحث السابع

هل البخاري معصوم؟

يقولون: هل البخاري معصوم من الخطأ؟ فإذا كان البخاري وهو أجلُّ مَن صنَّف في السنة غيرَ معصوم، فهل مَن هم دون البخاري معصومون؟ وما دام رواة السنة غير معصومين، والخطأ واردًا عليهم، فلماذا كل هذه القداسة لما رَوَوه؟!

أليس من الممكن أن يكون ما رووه خطأً؟ وليس أدل على ذلك من وضع البخاري لأحاديث في صحيحه، تخالف القرآن، وتخالف العقل؛ من ذلك مثلاً: أحاديث عذاب القبر، فهي تخالف العقل، وكذلك تخالف القرآن، وكذلك حديث: ((أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله))[١٤٤]، فهذا يتعارض مع حرية العقيدة التي أقرها القرآن حين قال: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، مما يجعلنا نشك في سائر الرواة والمرويات!

البخاري رحمه الله ليس معصوماً

الجواب:

هذه الشبهة قد تبدو في أول الأمر لغير الدارس من الأمور المنطقية، لكن مع تفنيدِها – إن شاء الله – سيتبيَّن كذبُهم، وخطؤهم فيما ادعَوه لردِّ السنة، فنقول وبالله التوفيق:

ما قال أحدٌ قط: إن البخاري أو غيره من حَمَلة السنة ورُواتها معصومون، بل ولا أحد من الصحابة معصوم، إذًا ممكن أن يخطئ البخاري؟ قطعًا ممكن ذلك، بل وممكن أن يقع في المعصية؛ فهو ليس معصومًا.

إذًا من الممكن أن يكون البخاري قد وضع أحاديث خطأً في صحيحه؟

الجواب: قطعًا لا وألف لا.

---

[١٤٤] إرشاد الحيران فيما اتفق عليه الشيخان (ص: ٩) ١٣. (٢٠) أخرجه البخاري في: ٢٤ كتاب الزكاة: ١ باب وجوب الزكاة

أقول: إن البخاري لم يضع أحاديث خطأً في صحيحه، بل جميع ما في صحيحه صحيحٌ، لكن ليس هذا لأنه معصوم؛ لكن لأسباب أخرى، سأبيِّنها - إن شاء الله - ولكن قبل أن أُجيب على هذه الشبهة بالتفصيل، أحب أن أقول: إن صحيح البخاري لم يأخذْ هذه المكانة والمنزلة لأن البخاري هو الذي جمع هذه الأحاديث؛ بل أخَذَ هذه المكانةَ والمنزلة؛ لأن الأمة كلَّها تلقَّت صحيحه - وكذلك صحيح مسلم - بالقَبُول، واتَّفَقت الأمة على أن جميع ما في البخاري ومسلم صحيح، وأنهما أصحُّ كتابين بعد كتاب الله - عز وجل.

وليس من الممكن أن تجتمع الأمة كلُّها على باطل طوال اثني عشر قرنًا مضت، حتى يأتي هؤلاء الآن ليقولوا للأمة: أفيقي أيتها الأمة؛ فأنت تتعبَّدين لله على باطل منذ ألف ومائتي عام!

إذًا فصحيح البخاري حاز هذه المكانة من إجماع الأمة على مكانته وقدره، وليس لأن البخاري هو جامعُه، مع أن البخاري - رحمه الله - جدير بذلك.

واسمح لي أن أضرب لك مثلاً يوضح المعنى: لو أن طالبًا أعدَّ بحثًا في مادة ما، ثم تألفت لجنة تناقش الطالب في بحثه، وبعد مناقشات طويلة خرجت اللجنة، وقالت: إن هذا البحث بحث ممتاز جدًّا، وليس فيه أخطاءٌ علمية، واستحق الطالب النجاح بامتياز، ثم جئتُ أنا وقلتُ: إن هذا الطالب طالب فاشل، وهذا البحث مليء بالأخطاء العلمية، فهل أكون قد طعنت في الطالب وبحثه؟ أم طعنت في الطالب وفي اللجنة التي ناقشتْه كلها؟ طبعًا في اللجنة كلها.

هذا ما يفعله منكرو السُّنة، فلم يطعنوا في البخاري فقط، بل طعنوا في الأمة كلها، واتَّهموها بالجهل والغباء؛ لأنها ظلت اثني عشر قرنًا من الزمان على باطل، وهي تسير وراء البخاري، والبخاريُّ معظمه ضعيف لا يصح منه شيء!

فهل الأمة التي فضَّلها الله على الأمم، يتركها الله طوال هذه المدة تعبد الله على خطأ؟

أرجع إلى الجواب عن الشبهة، فأقول:

إن البخاري ليس معصومًا، لكنه لم يضع أحاديث خطأً في صحيحه، لكن ليس لأنه معصوم، بل لأسبابٍ، منها ما ذكرته أن الأمة تلقَّته بالقبول، ومحال أن تجتمع الأمة كلها على ضلال.

كذلك فإن البخاري – رحمه الله – لم يأتِ بأحاديث من قِبَل نفسه ويقول: هذه أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بل البخاريُّ – رحمه الله – قال: هذه الأحاديث حدثني بها مشايخي فلان وفلان، وذكر أسماء مشايخه وذكر أحاديثه

شدة تحري البخاري في وضع الأحاديث في صحيحه

على سبيل المثال: حديث: ((إنما الأعمال بالنيات))[١٤٥].

قال البخاري – رحمه الله –: حدثني به الحميدي، وقال الحميدي: حدثني به سفيان، وقال سفيان: حدثني به يحيى بن سعيد، وقال يحيى: حدثني به محمد بن إبراهيم، وقال محمد: حدثني به علقمة بن وقاص، وقال علقمة: سمعته من عمر، وقال عمر: سمعته من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهكذا في سائر الأحاديث؛ إذًا فالبخاري ناقل عن شيوخه، وشيوخه عن شيوخهم، وهكذا.

إذًا فالمحتمل أن يكون البخاري، أو أحد شيوخه، أو الرواة الذين بينه وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – هو الذي أخطأ؟

فأقول: احتمال واردٌ، لكنه غير صحيح أيضًا؛ لأن الأحاديث التي نقلها البخاري عن شيوخه لم يخطئ فيها، وكذلك شيوخه لم يخطئوا، وإليك الدليل:

على سبيل المثال حديث: ((أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله))، الحديث هذا مما يقال: إن البخاري أخطأ فيه؛ لأنه تعارض مع قوله – تعالى –: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فهذا خطأٌ من البخاري، أو من أحد الرواة، فأقول: ليس هناك خطأٌ، لكن لماذا؟

إليك الجواب:

---

[١٤٥] الأحاديث التي اتفق عليها البخاري ومسلم (ص: ٢٨) ١ – ١ – [ش أخرجه مسلم في كتاب الإمارة بقوله قوله – إنما الأعمال بالنية رقم ١٩٠٧ (إنما الأعمال بالنيات) أي صحة ما يقع من المكلف من قول أو فعل أو كماله وترتيب الثواب عليه لا يكون إلا حسب ما ينويه. و (النيات) جمع نية وهي القصد وعزم القلب على أمر من الأمور.

لو افترضنا جدلاً أن البخاريَّ أخطأ في هذا الحديث، فالسؤال هل انفردَ البخاري بهذا الحديث؟

الجواب: لا، بمعنى أننا لو حذفنا هذا الحديث من صحيح البخاري.

فهل معنى هذا أن الحديث غير صحيح؟

الجواب: لا؛ لأن البخاري لم ينفردْ برواية هذا الحديث، بل رواه غير البخاري ستة وأربعون عالمًا، ممن جمعوا الأحاديث غير البخاري، لن أذكرهم كلهم؛ حتى لا يمل القارئ من كثرة الأسماء، بل سأذكر بعضهم.

فقد رواه الإمام مسلم في صحيحه، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وأحمد، والبيهقي، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، وابن أبي شيبة، وعبدالرزاق، والبغوي، وغيرهم.

كما قلت، ستة وأربعون مصدرًا من مصادر السنة غير البخاري ذكرتْ هذا الحديث، فهل أخطأ كل هؤلاء؟!

ولا يمكن أن يكون الخطأ من مشايخهم؛ لأن مشايخهم أكثر منهم عددًا؛ مما يستحيل معه نسبة الخطأ أو الكذب إليهم، فمن مشايخهم الذين رووا هذا الحديث على سبيل المثال وليس الحصر: (عبدالله بن محمد المسندي، وإبراهيم بن عرعرة، ومالك بن عبدالواحد المسمعي، وأبو اليمان، وأبو الطاهر، وحرملة بن يحيى، وأحمد بن عبدة الضبي، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسدد)، وغيرهم ممن يصعب حصرهم، وهكذا في كل طبقة حتى يصل السند إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

اسمح لي أيها القارئ الكريم بشيء أكثر من التوضيح، فأقول:

هذا الحديث رواه البخاري عن عبدالله بن محمد المسندي، عن حرمي بن عمارة، عن شعبة، عن واقد بن محمد، عن أبيه محمد، عن عبدالله بن عمر، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

• فإذا قلت: أخطأ البخاري، وجدت للحديث ستة وأربعين مصدرًا غير البخاري.

• وإذا قلت: أخطأ شيخه عبدالله بن محمد المسندي، وجدت أكثر من أربعين أو خمسين شيخًا رواه غير المسندي.

• وإذا قلت: الخطأ من شيخه حرمي بن عمارة، وجدت نفس العدد أو أكثر رواه مثله تمامًا.

• وإذا قلت: الخطأ من شعبة، وجدت نفس الأمر.

• وإذا قلت: الخطأ من واقد بن محمد، وجدت نفس الأمر.

• وإذا قلت: من أبيه، وجدت نفس الأمر.

• وإذا قلت: الخطأ من ابن عمر، قلتُ: هو صحابي، ومع ذلك فقد روى هذا الحديثَ ثمانيةَ عشرَ صحابيًّا آخرون غير ابن عمر؛ منهم (عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك، وعائشة، وابن عباس، وأبو هريرة، والنعمان بن بشير، ومعاذ بن جبل، وجابر بن عبدالله، وأوس بن أوس، وسمرة بن جُندُب، وجَرِير بن عبدالله، وسهل بن سعد، وأبو مالك الأشجعي، وأبو بكرة، ورجل آخر من بلقين لم يذكر اسمه) – رضي الله عنهم جميعًا – صحَّت الأسانيد إليهم، وهم سَمِعوه من رسول الله – صلى الله عليه وسلم.

فهل أخطأ كل هؤلاء في نقلهم، و لم يصح أن أحدًا منهم أصاب؟ أم هل اتفق كلُّ هذا العدد على الكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم؟

إذًا النتيجة النهائية:

أن البخاري لم يخطئ في هذا الحديث، وكذلك شيوخه شيخًا عن شيخ، حتى وصل الأمر إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وثبت أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قد قاله، وبذلك بطَل الاحتمالان اللذان ذكرتهما: هل أخطأ البخاري؟ أو هل كذب البخاري؟ و لم يبقَ سوى الاحتمال الثالث، وهو أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قد قاله فعلاً.

وهنا أنت إما أن تقول: رضيت بما قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والخطأ عندي؛ أني لم أفهم الحديث على الوجه الصحيح، وإما أن تقول: إن الرسول – صلى الله عليه وسلم – ثبت أنه قال هذا الحديث، ومع ذلك لا آخُذ به، وترد على رسول الله –

صلى الله عليه وسلم – قولَه، وفي هذه الحالة نقول: "أنت خرجت من الإسلام؛ لردِّك على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قوله، فاذهب غير مأسوف عليك".

والمفاجأة أن هذ الحديث حديثٌ متواتر، وليس حديث آحاد، ومن المعروف أن المتواتر لا يُبحَث عن صحته؛ لأنه قد نقله العدد الكثير، وأصبح هذا الحديث مِثله مِثل القرآن، نُقِل بالتواتر تمامًا كما نقل القرآن بالتواتر، فمَن أنكره كان كمَن أنكر القرآن!

وكذلك في سائر الأحاديث، البخاري ينقلها عن شيوخه، وشيوخُه عن شيوخهم حتى يصل الأمر إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وتلقَّته الأمة بالقبول؛ إذًا فالخطأ في فهمك أنت للحديث، وليس في ذات الحديث.

ثم اعذرني أيها القارئ الكريم إن أطلت النفَس قليلاً في الإجابة على هذا الحديث؛ لأنه إذا وضحت الإجابة عليه، زالت كلُّ الشبهات حول عامة الأحاديث الأخرى.

أقول لهم: أنتم تعترضون على هذا الحديث بدعوى مخالفته لآيات القرآن التي تدعو إلى حرية العقيدة، وأنه يخالف القواعدَ العامة للإسلام، فما رأيك أن هذا الحديث يتَّفق تمامًا مع آيات القرآن، فيا ترى هل سترُدُّ آياتِ القرآن أيضًا، أم ستبحث عن مخرج لهذه الآيات؟!

منكري السنة سينكرون القرآن بعدها

أظن – وليت ظني يكون خطأً – أن الخطوة القادمة لمنكري السنة هي الطعن المباشر في القرآن، وأنهم لو استطاعوا لفعلوا الآن، لكنهم ينتظرون الوقت المناسب لبيان نياتهم الخبيثة.

من الآيات التي تتفق تمامًا مع هذا الحديث، قوله – تعالى – في سورة التوبة: ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة: ٥]، فالآية معناها: اقتلوا المشركين في أي مكان تجدونهم فيه، إلا الذين تابوا، والحديث يقول: ((أقاتل الناس))، والناس في الحديث بداهة هم المشركون.

في الآية: ﴿ فَإِنْ تَابُوا ﴾، وفي الحديث: ((حتى يقولوا: لا إله إلا الله))؛ إذًا فالمعنى واحد، فما الفارق بينهما؟

ستقول: لا، الآية ليس معناها قتل عامة المشركين؛ وإنما المقصود معنى آخر.

أقول لك: إذا كنت تعلم أن الآية لا تخالف حرية العقيدة، وبحثت لها عن جواب، فكذلك الحديث له معنى آخر، فاسأل أهل العلم، يذهب الإشكال إن شاء الله.

فأنا معك أن الآية لا تدعو إلى قتل الناس؛ لإجبارهم على الدخول في الإسلام، وأن المشركين في الآية لفظ عام يراد به الخصوص، وهم مشركو أهل مكة، وهذا حكم خاص بهم، فكذلك الحديث، فكلمة: ((أقاتل الناس)) لفظ عام يراد به الخصوص، وهم مشركو العرب، فما يقال عن الآية، هو عين ما يقال عن الحديث، فهل ستطعنُ في الآية كما طعنت في الحديث.

وغير هذه الآية آيات أُخر، لكنها لا تتعارض مع بعضها، وكذلك لا تتعارض مع حرية العقيدة، ولكن لكل آية معنى خاص، فكذلك لكل حديث معنى خاص يفهمه أهل التخصص.

وأحب قبل أن أختم الجواب على هذه الشبهة، أن أنبه على مسألة هامة ينبغي أن يعيَها القارئ جيدًا، وهي أن البخاري يثبت صحة نسبة القول إلى قائله، سواء صح القول ذاته أم لم يصح، فإذا كان قائله رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقد صحت نسبة الحديث إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وصح قوله، أما إذا كان غير رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فإن البخاري يثبت صحة القول إلى قائله، وقد يصح القول أو لا يصح، فقد يكون الكلام خطأً، لكن واحدًا قاله حتى ولو كان صحابيًّا، فيصح نسبة القول إليه، ولكن قد لا يصح القول ذاته.

مثلاً البخاري قال: ويذكر عن أبي هريرة – رضي الله عنه –: "لا يتطوع الإمام في مكانه"، ثم قال البخاري: ولا يصح، فلا يأتي أحد ويقول: إن البخاري ذكر حديثًا أن الإمام لا يتطوع في مكانه، وينقله على أنه حديث، ثم يشن هجومًا على البخاري.

البخاري نقل عن السيدة عائشة إنكارَها لمسألة عذاب المسلمين في قبورهم، وقالت: إن هذا خاص باليهود، فلا يأتي أحد ليقول: إن البخاري فيه تعارُض؛ فتارة يذكر عذاب القبر وتارة ينفيه؛ لأن البخاري ذكر رأي عائشة، وذكر الأحاديث التي تعارض قولها.

فالنتيجة إذًا أن البخاري ناقل للأخبار عن أصحابها، يثبت صحة نسبتها إليهم، فإن كانت حديثًا لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقد صحَّت النسبة إليه وصح الكلام، وإن كان القائل غير رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقد صحَّت نسبة القول إلى قائله، سواء صح القول أم لا.

هل في البخاري أحاديث ضعيفة أو خطأ ؟

إذًا نصل إلى أن البخاري ليس معصومًا، وكذلك ليس فيه حديث ضعيف أو خطأ، لماذا؟ أختصر الأسباب، فأقول:

١– لأن البخاري إمام جليل القدر، عظيم الشأن، أعلمُ المسلمين بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقد اختار أحاديثه بعناية فائقة، وحرص شديد.

٢– لأن علماء الحديث لم يتلقوا الأحاديث من البخاري وقالوا: سمعنا وأطعنا، بل بحثوا في هذه الأحاديث، ودرسوها بعناية فائقة، وعرَضوها على المنهج العلمي الصحيح في اختيار الأحاديث، فانبهروا بهذا الكتاب، وأخذتْ قلوبَهم روعةُ الأسلوب في ترتيب الأحاديث، ووضع التراجم لها، وعظمة البخاري، ودقته في اختيار الأحاديث، فشهدوا له بصحة اختياره.

٣– لأن الأمة أجمعتْ على صحة كتاب البخاري، والأمة ليست أمة غبية حتى تجتمع على باطل.

٤– لأن البخاري لم ينفردْ برواية هذه الأحاديث، بل شاركه في إخراجها كبار علماء الإسلام، ولو حذفت الأحاديث من البخاري، أو فُقد الكتاب أصلاً، فستظل الأحاديث موجودة بحفظ الله لها.

وفي الختام أقول:

إذا جاءك حديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فاسألْ أهل العلم: هل صح الحديث أم لا؟ فإن قالوا: صح الحديث، فاسأل عن معناه، واتَّهِم نفسك بعدم فهم

الحديث؛ حتى يتبين لك معناه؛ قال الله – تعالى –: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣][١٤٦].

قلت : هناك قليل جداً من الأحاديث التي انتقدت في البخاري منذ القدم كحديث شريك في المعراج وهي لا تتجاوز أصابع اليد ، وهذه من طبيعة البشر ليس إلا ....

[١٤٦] https://www.alukah.net/sharia/٠/٥٢٨٧٥/١

المبحث الثامن
ليس دفاعًا عن البخاري وصحيحه!

بعدما أخبرني بعض الغيورين عن حلقات تلفزيونية متكررة، وكمٍّ من المقالات كُتب مؤخرًا، وقد قرأتُ بعضه في هجمة تكاد تكون "منظَّمة" على صحيح الإمام البخاري – رحمه الله – وصلت إلى أن بعضهم ذكر أن هناك مُطالَبة شعبية لإلغاء صحيح البخاري! وإنا لله وإنا إليه راجعون!

وذكروا في حلقاتهم ومقالاتهم بعض الشبهات – بزعمهم هم – أما الصحيح فليس فيه شبهات – ولله الحمد – بل الشبهات عليهم ترد.

وطلبوا ردًّا على كل ما ذكروه من انتقاصات في الصحيح؛ لاشتباه بعضها على الناس، وبحيث يكون الرد لكل حديث في مقال على حِدَة، فكتبتُ على صفحتي في مواقع التواصل الاجتماعي بعضَ الردود، ولما لاقتِ استحسانًا قررت أن أنشرَها على مستوى أكبر؛ لعلَّ الناس تَنتفِع بها إن شاء الله.

وقد سميتُ هذه المقالات: "ليس دفاعًا عن البخاري وصحيحه"[١٤٧]؛ وذلك لأن البخاري وصحيحِه لا يحتاجان في الحقيقة أي دفاع، إنما المسألة بالنسبة للدعاة والعلماء: إزالة لبس وقع فيه البعض، وتصحيح معتقد، أو إقامة حُجة!

فالأمة تلقَّت الصحيح بالقَبول منذ كتابته من أكثر من ألف عام إلى يومنا هذا، وما عرف أن أحدًا طالب بحَجبِ الصحيح أو إلغائه أو حذف أحاديث منه أو غير ذلك من مطالب هي في الحقيقة "شاذَّة" ومتعمَّدة.

لذلك، قبل أن نجيب على أوهام الزاعمين والمنتقصين لأحاديث صحيح الإمام البخاري، نود أن نقدم بمقدمة مهمَّة، وهي سوء الفهم عند كثير من الناس عن كتاب الإمام البخاري، وليُعلَم ابتداء أنالعلماء وأهل العلم لا "يخترعون" من عند أنفسهم دينًا جديدًا،

---

[١٤٧] صحيح البخاري (١/ ١٦٩)(٨٤٨) بعده معلقاً

وإنما يقتصر دورهم على إرشاد الناس إلى "الطريق الصحيح" الذي مشى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ورائه السلف الصالح.

فقط هم – أي العلماء – يعرفون الطريق وعلاماته المميزة الصحيحة التي يستطيعون من خلالها أن يُرشدوا الناس إلى الطريق.

وليس دورهم أبدًا أن يمهِّدوا لهم طريقًا جديدًا، ولا موازيًا، ولا قاطعًا، ويمكنك أن تسترشد لطريق الرسول صلى الله عليه وسلم بأفضل وأوضح خريطة على الإطلاق، ألا وهي: "صحيح الإمام البخاري".

سوء الفهم الأول: "البخاري هو واضع أو مؤلف هذه الأحاديث":

وهذا إشكال ضخم في الحقيقة من جهتين:

الأول: ضحالة الثقافة والمعرفة للتراث الإسلامي العِلمي عامة.

الثاني: الجهل بقواعد علم الحديث خاصة.

والحقيقة التي يجب أن يفهمها الجميع جيدًا أن الإمام البخاري لم يأتِ بهذه الأحاديث من كيسِه، ولا ألَّفها، ولا انفرد بها.

هذه الأحاديث الموجودة عند الإمام البخاري في صحيحه موجودة بنصها في دواوين العلماء الأخرى مثل: صحيح مسلم، وكتاب الترمذي، وأبي داود، وسنن النسائي، وابن ماجه، ومسند أحمد، وإسحاق بن راهويه، ومصنَّف ابن أبي شيبة، ومصنَّف عبدالرزاق، والمئات أو الآلاف من المصنَّفات الحديثية التي أُلِّفت في عصر البخاري أو قبله أو بعده.

يعني أن البخاري "كعالم للحديث" شارك زملاء له في رواية نفس الأحاديث التي أخرجها هو في صحيحه، ولم يأت هو بجديد لم يُخرِّجوه هم في كتبهم، بل قد قال البخاري: "صنفتُ الصحيح في ست عشرة سنة، وخرَّجته من ستِّمائة ألف حديث، وجعلته حُجَّةً فيما بيني وبين الله"، وقال: "صنفتُ كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثًا حتى استخرتُ الله تعالى، وصلَّيتُ ركعتين، وتيقَّنتُ صحته"، بل في رواية: "ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلتُ قبل ذلك، وصليت ركعتين"، وصحَّ عنه أيضًا أنه لم يضع كل ما صحَّ عنده من أحاديث في كتابه الصحيح.

إذًا ما فائدة كتاب البخاري على غيره من الكتب؟

والجواب: أن عبقرية البخاري ظهرت في ملمحَين أساسيين؛ الأول: هو انتقاؤه لأحاديث كتابه، واختيارها بعناية فائقة، في زمن انتشرت فيه الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وانتشر نقَلَتُها "الرواة"، وكان فيهم الكذاب والصادق، فكان البخاري من هؤلاء العلماء الراسخين الذين تصدوا للكذابين على رسول الله، وبيَّن حال الرواة من ضعف أو قوة، ثم وضع البخاري كتابًا مختصرًا جامعًا لما صحَّ من سُنَّة رسول الله في جميع أحواله ورُتَبِه، وبوَّبه تبويبًا بديعًا، وهذا هو الملمح الثاني من عبقريته في هذا الكتاب بعد الجمع لما صحَّ واتَّفق عليه العلماء.

سبق كتابَ البخاريِّ كتابُ الإمام مالك "الموطأ"، وهو أيضًا كتاب جمَع بعضًا من سُنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو كتاب أصل في السنَّة والفقه ومذهب المالكية.

وقيل: كان هناك مصنفات في الأحاديث سبقَت كتاب البخاري؛ كمسند إسحاق بن راهويه وغيره، لكن البخاري كان أول من صنَّف كتابًا بهذا الشكل وهذه الطريقة العلمية المتقَنة التي ثبَتَ عليها من أول الكتاب إلى آخره بمنهج رصين، جعل كل من ألَّف بعده إما مقلدًا له، أو مُستفيدًا به.

وأما كتابه "التاريخ الكبير" الذي جمع فيه حال الرواة، فهو بديع جدًّا، وكل من ألف في علم الرجال أو صنف في الرواة إنما هم عيال على كتاب البخاري "التاريخ الكبير".

المهم في هذه النقطة، والذي يهمني أن يفهمه الناس هو أن البخاري لم يجلس في شرفتِه يَحتسي قهوتَه وينظر في السماء وفي يده قلَمٌ وأخذ يؤلف أحاديث كتابه الصحيح، بل البخاري أخرج الأحاديث التي اتفق على صحتها أهل العلم في عصره من جهابذة الرواة، وكانت عبقرية البخاري في انتقاء الأحاديث من بين مئات الألوف من الأحاديث، ثم حسن تبويبها ووضعها في كتاب مختصر ليبيِّن للناس أصح ما عُرف عن رسول الله من سنن وآداب.[١٤٨]

سوء الفهم الثاني "صحيح البخاري فوق النقد":

---

[١٤٨] https://www.alukah.net/sharia/٠/٧٧٤٤٦/

بيَّنا في المقال السابق سوءَ الفهم الأول عن البخاري وصحيحه، وأن البخاري لم يأته إلهام بهذه الأحاديث، ولا ألَّفها من بنات أفكاره، وإنما ما أخرجه البخاري في صحيحه من أحاديث هو ما اتفق عليه علماء عصره من أئمة الحديث على صحة هذه الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن المفاهيم المغلوطة أيضًا عند الناس عن الصحيح أنه فوق مستوى النقد!

وهذا غير سديد، و لم يَقُلْ أي منتسب للعلم على مر العصور أن كتاب البخاري ممنوع من النقد، هذا ما لم يحدث؛ بل ما حدث هو العكس.

هناك أحاديث انتُقدتْ على البخاري لماذا أخرجها في صحيحه، ولعل أشهرها حديث المعراج من رواية شريك بن عبدالله بن أبي نمر عن أنس رضي الله عنه، وستأتي معنا إن شاء الله في مقال منفصل.

وقد تتبعه الدارقطني – رحمه الله – في كتابه "التتبع" في عدد من الأحاديث من ناحية "الصنعة" الحديثية.

نعم، ليس في البخاري حديث ضعيف – إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة – ربما يضعِّفُها بعض أهل العلم من جهة إسنادها، والبعض الآخر يراها صحيحة كسائر الصحيح.

فالمراد أن كتاب البخاري يتعرَّض للنقد كسائر أي جهد بشري، لكنه قليل بالنسبة لحجم كتابه ونوعية النقد، وإلى يومنا هذا طلبة العلم ربما يرَوْن أن إخراج البخاري لهذه الرواية وعدم إخراجه لتلك فيها نوع من القصور، وأن إخراجه لبعض الرواة دون بعض غير سديد،أو أنه صحح أحاديث خارج كتابه الصحيح و لم يضعها في كتابه، لكن الأخير هذا هو اعتَذَر عنه أنه لم يضع كل حديث صحيح عنده في هذا الكتاب.

ليس هذا فحسب، بل إن من أهل العلم من قدَّم كتاب صحيح مسلم على كتاب البخاري، ومنهم من قدم كتاب أبي داود المعروف بالسنن، ومنهم كذلك من قدم سنن الترمذي عليه.

وهؤلاء – وإن كانوا قليلاً – لكن المهم أنه لم يحدث "عصمة" لكتاب البخاري كما يزعم من لا علم عنده.

فكتاب البخاري عمل بشري، فيه قصور، لكن في الجملة يعتبر هو أصح كتاب على وجه الأرض وضع ليُبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باتفاق أغلب علماء العصور إلى وقتنا هذا.

فما انتُقِد على البخاري من أحاديث، جلها انتقادات فنية (انتقادات لأسانيد الحديث وحال رواتها)، وليست انتقادات لأصل الحديث (الرواية ذاتها)؛ فكل ما في كتاب البخاري من متون هو صحيح، وهذا ما استقرَّ عليه العلماء منذ زمن طويل، والحمد لله رب العالمين.

وأما سوء الفهم الثالث: أن من يطعن في أحاديث كتاب البخاري (وكما ذكرنا أن ما يوجد في البخاري يوجد في أغلب دواوين السنة) فهو في الحقيقة يطعن في الدين بطريق مباشر أو غير مباشر، عن قصد أو دون قصد، لماذا؟

لأن التشكيك في صحة الحديث هو في الحقيقة تشكيك في صحة إسناد الحديث (سلسلة الرجال الذين رووا الحديث بداية من الصحابي الذي رواه عن رسول الله، ثم التابعي الذي رواه عن الصحابي، ثم الذي بعده، ثم البخاري أو الرواة عامة).

وهذا الإسناد (المُشكَّك فيه) قدر روي به عشرات الأحاديث أو مئات في الصوم والصلاة والزكاة... إلخ.

وهؤلاء الرجال الذين هم رجال الإسناد رَوَوْا الآلاف من الأحاديث، فلو طعنَّا في روايتهم لحديث واحد، فما المانع أن نطعن في روايتهم لباقي الأحاديث، وتضيع السُّنة، ويضيع الدين؟.

مثال:

هذا الإسناد مثلاً في البخاري: الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رُوِي به حديث: أن رسول الله نحر قبل أن يحلق، وأمر أصحابه بذلك. وهذا أصل في مناسك الحج أن النحر قبل الحلق.

هذا الإسناد: (الزهري، عن عروة، عن المسور رضي الله عنه) هو هو إسناد رواية خروج النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية، وحدوث صلح الحديبية في حديث طويل مشهور، وفيه سب أبي بكر رضي الله عنه لعروة بن مسعود (الذي كان كافرًا وقتها، وصدَّ المسلمين

عن بيت الله، واتَّهَمَ – ضمنًا – المسلمين بالجُبن، وأنهم سيفرُّون عن رسول الله، وسيخذلونه، فلذلك قال له أبو بكر هذه الكلمة الشديدة: "امصص بَظْرَ اللات"، وسنتعرض لهذا الموقف في حديث منفصل إن شاء الله).

الشاهد: أن من يطعن في هذا الحديث، وهذا الإسناد بالتبعية، فإنه يطعن في حديث الحج، ولو قال: بل حديث الحج صحيح، وحديث الحديبية كذب، فقد اتبع هواه وحكَّمه في دين الله، ولم يعد الأمر لا علميًّا ولا منهجيًّا ولا يحزنون، وأصبح الأمر أن من أعجبه حديثٌ قَبِلَه، ومن لم يعجبه كذَّبه وردَّه، وقال الله: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية: ٢٣].

فمن يُشكِّكُ في حديث صحيح، فإنه يطعن في إسناده (الرجال الذين نقلوا الحديث) أولاً، وأولهم الصحابي (أو رسول الله حسب وجهة نظر الطاعن ومعتقده)، ويلزمه إن طعن في إسناد رواية ما، وزعم كذبها، فيلزمُه أن يُكذِّبَ كل رواية نقلت بهذا الإسناد، يعني تكون الخلاصة هدم السنة والدين معًا!

فأنت لا تعرف كيف تصلي، ولا تصوم، ولا تزكِّي، ولا تحج، ولا تعتمر، ولا تصلي الجنازة، ولا أحكام القصاص، ولا كثيرًا من أحكام المواريث، ولا أحكام الطلاق والزواج، ولا...، ولا... ولا... – إلا بالسنة.

وحتى لا ندخل في كثير من التفاصيل العلمية، دعونا نأخذ الآن حديثًا حديثًا مما (لا يعجب وليس على هوى البعض) سواء من المنتسبين للعلم أو من أصحاب الأهواء أو المنافقين أو غيرهم؛ لنَردَّ على مزاعم الزاعمين والحاقدين والمغيَّبين، وبالله التوفيق.

انتقاد حديث رجم القرود لقرد

وأول حديث نقف معه (ليس) بحديث؛ إنما هو أثر موقوف – أي: من كلام الصحابي – وهو أثر عمرو بن ميمون الذي أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، قال: "رأيت في الجاهلية قِرْدَةً اجتمع عليها قِرَدَةٌ قد زنتْ، فرجموها، فرجمتُها معهم".

هذ الأثر الذي تلف الدنيا وراءه وكأنه وصمة عار في جبين الصحيح!

كن دعنا نتناقش بموضوعية مع هؤلاء:

أولاً: لماذا أخرج البخاري هذا الأثر في كتابه؟

اعلم أنه من أصول القراءة في كتاب البخاري، أن تفهم جيدًا أن البخاري لم يرتب كتابه عشوائيًّا، ولا يصلح أصلاً أن يشرحه أو يفسره إلا طالب علم متخصص؛ لأن البخاري يرتب الأحاديث لغرض أو لهدف لا يفهمه إلا متمرس؛ فالبخاري مثلاً: ذكر أبواب الحج قبل أبواب الصيام، لماذا؟

لأنه اعتمد رواية الحديث: ((بُنِيَ الإسلام على خمس...)) إلخ، وفيها: ((والحج وصوم رمضان))، فقدم معظم الرواة الحج على الصوم، وليس الصوم ثم الحج آخرًا كما يعتقد الكثير من الناس، فلما رتب البخاري كتابه وضع أبواب الحج قبل أبواب الصيام، هذا مثال.

وهذا الأثر (يعترضون) عليه لمجرد أن الرجل وصف شيئًا رآه بعينه يخبر به عن أيام جاهليته، وهذا هو مراد البخاري، وهو من عبقريته في التبويب ومن فقه عقله، فإذا نظرت في الأحاديث التي قبل هذا الأثر، لوجدتها كلها صفات للناس وما كانوا يفعلونه قبل الإسلام.

فقبل هذا الأثر كان قول ابن عباس رضي الله عنه: "من طاف بالبيت فليطف من وراء الحجر، ولا تقولوا: الحَطِيم؛ فإن الرجل في الجاهلية كان يحلف فيلقي سوطه أو نعله أو قوسه".

وقبله قول عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ يَوْمُ بُعَاثَ، يَوْمًا قَدَّمَهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ – صلى الله عليه وسلم –، فَقَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – وَقَدِ افْتَرَقَ مَلَؤُهُمْ، وَقُتِلَتْ سَرَوَاتُهُمْ وَجُرِّحُوا، فَقَدَّمَهُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ – صلى الله عليه وسلم – فِي دُخُولِهِمْ فِي الإِسْلاَمِ»[١٤٩]

---

[١٤٩] المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة (٢٠/ ١٠١) وصحيح البخاري (٥/ ٣٠) (٣٧٧٧) [ش (يوم بعاث) هو يوم تقاتل فيه الأوس والخزرج في الجاهلية وبعاث مكان قريب من المدينة. (قدمه الله لرسوله) أي حتى تهيأ هؤلاء لقبول الإسلام والإقبال عليه وشعروا بمزيد الحاجة إليه. (ملؤهم)

فمراد البخاري هو أن يبين للقارئ ما كان عليه أهل هذا الزمان في الجاهلية من أحوال وأخلاق قبل مجيء الإسلام.

تتوقع إذًا ما هي الأبواب التالية لأبواب (أيام الجاهلية)؟

الذي فهم ما قلت، سيعرف حتمًا أنها أبواب "مبعث النبي صلى الله عليه وسلم" ومجيء الإسلام، وهذا بالفعل ما فعله البخاري، بعد أن انتهى من وصف أيام الجاهلية؛ ليفهم القارئ ما كان عليه الناس، وما بُعث به محمد صلى الله عليه وسلم، وما جاء به الإسلام من أشياء خالف فيها ما كانت عليه الجاهلية، وأشياء أخرى أقرها!

ثانيًا: هل يوجد في الأثر ما يستنكر إذًا؟

لا، ليس فيه شيء إطلاقًا مما يستنكر، والبخاري أخرج الأثر مختصرًا، والحكاية أخرجها الإسماعيلي مطولة مفصلة، يحكي فيها عمرو (مراقبته) لمجموعة قرود (والقرود مشهورة موجودة بالمملكة إلى الآن)، وكيف أن قردة زنت بقرد آخر غير زوجها الذي كانت تنام بجواره، فشمها زوجها بعد، فعلم أنها خانته فصاح بها، فجاء قطيع القرود فرموها بالحجارة، كذا باختصار.

والبخاري لم يخرج هذه القصة المطولة، إنما أخرج فقط المختصر؛ لسبب فني، وهو أن إسناد المختصر أصح من المطول.

المهم، ليس مراد البخاري إذًا الاستدلال على حكم الرجم في الزنا بفعل القرود!

ولو وضع هذا الأثر في أبواب الزنا، لكان أهل العلم أول المطالبين بنقله منها؛ فالقرود غير مكلَّفة، ولا يصح الاستدلال بمثل ذلك؛ فيكون عبثًا؛ وإنما كان مراد البخاري الكلمة الأخيرة في الأثر لمن تأمَّل، وهي: "فرجموها فرجمتُها معهم".

فهذا فكر جاهلي بحت؛ إذ كيف لمسلم – فضلًا عن عاقل – أن يُقحم نفسه في تصرف الحيوانات وسلوكها ليكون كواحد منهم؟!

هذا ليس من العقل في شيء، ولا من الإسلام في شيء.

جماعتهم. (سرواتهم) خيارهم وأشرافهم جمع سراة وهو جمع سري وهو السيد الشريف الكريم والسري أيضا النفيس]

وكأن البخاري يريد أن يقول: "لقد كانوا في الجاهلية يُقحمون أنفسهم حتى في شؤون الحيوان، والإسلام لم يأمر بهذا، والإسلام كرَّم الإنسان ونزَّهه عن هذه الأفعال".

هذا هو مراد البخاري في هذا الباب تحديدًا، ليس له أي غرض آخر، وبالأخص الاستدلال بهذا الأثر على حكم شرعي.

من يقرأ كتاب البخاري ويفهمه، حين يسمع منتقديه لن يكون ردُّه سوى الابتسام بسخرية، لكننا نوضح للمسلمين الغيورين على دينهم ومن يريد أن يتعلم!

ثالثًا: هل هناك شيء غريب في هذه القصة؟

لا، إطلاقًا، وكلام عمرو رضي الله عنه مطابق لما نراه كل يوم على قناة Nat Geo Wild مثلًا، فالقردة بالفعل تعيش في مجموعات تسمى Troops، وتتصرف باجتماعية في تحصيل الغذاء والنوم والدفاع عن القطيع من الأعداء والتزاوج، ولكل قرد أسرته، وهناك فيلم مشهور أيضًا كيف يمكن أن يتصرف هذا القطيع بفظاظة مع البشر في فيلم Monkey Thieves، وهو فيلم مشهور يصور كيف تقتحم القرود المدن في الهند لسرقة الأكل وغيره بشكل منظم وذكي، فإن كانوا يفعلون مثل هذه التصرفات، ومعلوم أن قابلية القرد للتعلم والتقليد كبيرة؛ مما يدل على ذكائه، فما المشكلة لو ثبت مثل حكاية عمرو؟ ما الذي يمنع؟!

والكبير من هذه القرود Gorillaz أذكى وأذكى.

لكن المهم في كل ذلك لو صدر من مجموعة من القرود تصرُّفٌ ما يشبه ما حكى عمرو في روايته، لم يكن ذلك بالغريب، فلقد رأينا الأغرب في عالم الحيوان، ومن يشاهد قنوات الناشيونال جيوجرافيك وغيرها، يرى العجب العجاب في عالم الحيوان.

أفإن جاء الوصف من الغرب وعلمائه أحبَبْناه وصدَّقناه وتداولناه، وإذا جاء في كتب تراثنا قبل ١٤٠٠ سنة أنكرناه وكذَّبناه؟!

إن هي إلا فتنة أضرَّت بقوم، وثبت فيها قوم فزادهم ربهم إيمانًا!

رابعًا: هل هناك من أهل العلم من استنكر هذه القصة؟

والجواب أن نعم، وليس فيها ما يستنكر، لكن استنكرها ابن عبدالبر، وقال: ربما يكون رأى عمرو قومًا من الجن في صورة قردة؛ لأن القردة غير مكلفة برجم الزاني، وقد أجبنا عن ذلك، وأما كونهم من الجن، فهذا تأويل منه بعيد، وغير ضروري لما وضحنا.

ومِن أهل العلم قديمًا من رأى أن هذه الرواية مقحمة في البخاري وليست موجودة في كل النسخ المعتمدة، وهذا ليس بسديد أيضًا، فهي موجودة في أصح نسخ البخاري، ولله الحمد.

والمهم، أنه ليس في القصة ما يُستنكَر أصلًا، وقد بينا لماذا وضع البخاري هذه "القصة" في كتابه، ووجه استدلاله بها.

فالقصة ليست "حدوتة شاذة"، وليست هي مما ذهب إليه البعض من استدلال البخاري على حكم الرجم، وليست هي من باب (الفانتازيا) الفكرية أو حواديت (ألف ليلة)، وليست هي إلا:

توضيح لتصرُّف البشر أيام الجاهلية قبل الإسلام، وكيف أن الإسلام هذَّب تصرُّفات البشر وسواها..

إن لم تقتنع بكل ذلك، فاذهب واشترك في قناتي National Geographic Animal Planet، وسترى أعاجيب وأسرارَ خَلْق ربك الذي قال: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٨] أمم أمثالكم، يعيشون ويتعايشون، ولهم قوانينهم وحياتهم، ويسبحون ربهم أيضًا، قال ربُّك: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾ [الإسراء: ٤٤].

رأي آخر في الرد على هذه الشبهة وهو من عدة نقاط :

أولاً : هذه القصة رواها الإمام البخاري (٣٨٤٩) عن عمرو بن ميمون قال : (رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرَدَةٌ ، قَدْ زَنَتْ ، فَرَجَمُوهَا ، فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ) .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله :"ساق الإسماعيلي هذه القصة من وجه آخر مطولة ، من طريق عيسى بن حطان ، عن عمرو بن ميمون قال : كنت في اليمن في غنم لأهلي وأنا على شرف ، فجاء قرد من قردة فتوسد يدها ، فجاء قرد أصغر منه فغمزها ، فسلت يدها من تحت رأس القرد الأول سلا رفيقا وتبعته ، فوقع عليها وأنا أنظر ، ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خد الأول برفق ، فاستيقظ فزعا ، فشمها فصاح ، فاجتمعت القرود ، فجعل يصيح ويومئ إليها بيده ، فذهب القرود يمنة ويسرة ، فجاءوا بذلك القرد أعرفه ، فحفروا لهما حفرة فرجموهما ، فلقد رأيت الرجم في غير بني آدم" انتهى .[١٥٠]

هذه الرواية ـــ كما هو ظاهر ـــ ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا كلام أحد من أصحابه رضي الله عنهم ، وإنما رواها البخاري رحمه الله حكاية عما شاهده عمرو بن ميمون ، وهو الأودي ، أبو عبد الله الكوفي ، توفي سنة (٧٤هـ) ، أدرك الجاهلية والنبوة وأسلم ، ولكنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم ، لذلك لم يعده العلماء من الصحابة ، وإنما من المخضرمين من كبار التابعين .[١٥١].

ومعلوم أن السنة النبوية الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم هي التي يجب الإيمان بها والتسليم بما جاء فيها،أما ما يحكيه أحد التابعين عن مشاهدته فلا يرتقي إلى منزلة السنة النبوية بأي حال من الأحوال .

فإذا أدركنا أن الرواية إنما هي كلامٌ ساقه أحد التابعين عما شاهده ، أمكننا إدراك الاحتمالات الواردة عليها ، وعرفنا أنه لا حرج على من تشكك في حقيقة ما جرى بين القردة ، أو نسب إلى عمرو بن ميمون توهم وقوع الرجم عقوبة على السفاد بين القردة ، فمن المقطوع به أن عمرو بن ميمون لم يكن يفهم منطق القردة ، وإنما هو ظنه ، وذلك ما يمكن مخالفته فيه ، وعدم التسليم به .

قال ابن قتيبة الدينوري رحمه الله : "قالوا – يعني المستهزئين بالسنة الطاعنين عليها – : رَويتم أن قرودا رجمت قردة في زنا ..

---

[١٥٠] "فتح الباري" (١٦٠/٧) .

[١٥١] انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (١١/٨)

ونحن نقول في جواب هذا الاستهزاء : إن حديث القرود ليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه ، وإنما هو شيء ذكر عن عمرو بن ميمون ... وقد يمكن أن يكون رأى القرود ترجم قردة فظن أنها ترجمها لأنها زنت ، وهذا لا يعلمه أحد إلا ظنا ؛ لأن القرود لا تنبئ عن أنفسها ، والذي يراها تتسافد لا يعلم أزنت أم لم تزن ، هذا ظن ، ولعل الشيخ عرف أنها زنت بوجه من الدلائل لا نعلمه ، فإن القرود أزنى البهائم ، والعرب تضرب بها المثل فتقول : أزنى من قرد ، ولولا أن الزنا منه معروف ما ضربت به المثل ، وليس شيء أشبه بالإنسان في الزواج والغيرة منه ، والبهائم قد تتعادى ويثب بعضها على بعض ، ويعاقب بعضها بعضا ، فمنها ما يعض ، ومنها ما يخدش ، ومنها ما يكسر ويحطم ، والقرود ترجم بالأكف التي جعلها الله لها كما يرجم الإنسان ، فإن كان إنما رجم بعضها بعضا لغير زنا فتوهمه الشيخ لزنا فليس هذا ببعيد ، وإن كان الشيخ استدل على الزنا منها بدليل وعلى أن الرجم كان من أجله فليس ذلك أيضا ببعيد ، لأنها على ما أعلمتك أشد البهائم غيرة ، وأقربها من بني آدم أفهاما" انتهى .[١٥٢].

وقال ابن عبد البر رحمه الله : "هذا عند جماعة أهل العلم منكر : إضافة الزنا إلى غير مكلف ، وإقامة الحدود في البهائم" انتهى. [١٥٣] .

وقال القرطبي رحمه الله : "إن صحت هذه الرواية فإنما أخرجها البخاري دلالة على أن عمرو بن ميمون قد أدرك الجاهلية ، و لم يبال بظنه الذي ظنه في الجاهلية" انتهى [١٥٤].

وقال الشيخ الألباني رحمه الله : "هذا أثرٌ منكرٌ ، إذ كيف يمكنُ لإنسان أن يعلم أن القردة تتزوج ، وأن مِن خُلقهم المحافظةَ على العرضِ ، فمن خان قتلوهُ ؟! ثم هبّ أن ذلك أمرٌ واقعٌ بينها ، فمن أين علم عمرو بن ميمون أن رجمَ القردةِ إنما كان لأنها زنت ؟!" انتهى [١٥٥].

---

[١٥٢] تأويل مختلف الحديث" (٢٥٥-٢٥٦) .

[١٥٣] "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" (١٢٠٦/٣)

[١٥٤] "الجامع لأحكام القرآن" (٤٤٢/١) .

[١٥٥] "مختصر صحيح البخاري" للألباني (٥٣٥/٢) طبعة مكتبة المعارف .

ثم .. لا يمتنع أن تكون القصة حقيقية ، والظن الذي ظنه عمرو بن ميمون صحيحاً ، فعالم الحيوان عالم مليء بالعجائب والبدائع ، وقد قال العرب قديما : "ليس شيء يجتمع فيه الزواج والغيرة إلا الإنسان والقرد" انتهى .[١٥٦].

بل قال ابن تيمية رحمه الله : "ومثل ذلك قد شاهده الناس في زماننا في غير القرود ، حتى الطيور" انتهى .[١٥٧]

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله : "ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى في " كتاب الخيل " له من طريق الأوزاعي : أن مهرا أُنزي على أمه فامتنع ، فأدخلت في بيت وجللت بكساء وأُنزي عليها فترى ، فلما شم ريح أمه عمد إلى ذكره فقطعه بأسنانه من أصله ، فإذا كان هذا الفهم في الخيل مع كونها أبعد في الفطنة من القرد فجوازها في القرد أولى" انتهى .[١٥٨]

وقد ذكر الشيخ عمر الأشقر في كتابه "العقيدة في الله" (ص/١٢٩) عن نملة قطَّعها النمل بسبب "الكذب" ! حيث كان رجل يضع لها " حبَّة " ثم تنادي قومها لرفعها ، فيرفعها الرجل فلا يرون شيئا ، وتكرر هذا منه ، ومنها ، فاجتمعوا عليها فقطعوها .

وقد رأينا مقاطع " فيديو " عن الحيوانات ما لا يمكن تصديقه لو نُقلت لنا نظريا ، ومنها : عطف "نمر" على مولود "قردة" قتلها ، وسحبها لشجرة ليفترسها ، ثم لما نزل جنينها من بطنها : تركها وانشغل بمولودها يعطف عليه ، ويحرسه من الضباع ، ورفعه معه إلى الشجرة !.[١٥٩]

وأما الجواب عن اعتراض ابن عبد البر على تسمية ما وقع بين القردة زنا ، والحيوانات لا تكليف عليها ، فأجاب عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله بقوله : "لا يلزم من كون صورة

---

[١٥٦] " عيون الأخبار "لابن قتيبة" (١٧٢) .

[١٥٧] "مجموع الفتاوى" (٥٤٥/١١) .

[١٥٨] "فتح الباري" (١٦١/٧) .

[١٥٩] ولمزيد من هذه العجائب يمكن مراجعة كتاب الدكتور عمر الأشقر "العقيدة في الله" (ص/١١١-١٦٨) .

الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدا ، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به ، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان" انتهى .[١٦٠]

ثانياً : أما السؤال عن زواج الحيوانات من بعضها فهذا مرجعه إلى علماء الأحياء المتخصصين في عالم الحيوانات .والله أعلم .[١٦١]

ثالثاً:أن مصدر حد الرجم أخذناه من الكتاب والسنة ، ولم نأخذه من القردة ، فمن الكتاب قوله تعالى " وَاللاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلا " [النساء ١٥] وقد جعل الله لهن سبيلا بتشريع حد الجلد والرجم قال تعالى { الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } [النور: ٢]

ومن السنة ما جاء عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَالرَّجْمُ» رواه مسلم[١٦٢] . فقد أكدت السنة أن الرجم من السبيل الذى جعله الله حدا لمن زنى وهو محصن . ومن ثم يتضح جهل هؤلاء المستهزئين بشرع الله .

---

[١٦٠] "فتح الباري" (٧/١٦٠) .

[١٦١] https://islamqa.info/ar/answers/١٣٨٥٦٢

[١٦٢] اختصار صحيح مسلم مع المتفق عليه (ص: ٤٦٤)(١٦٩٠) [ش (قد جعل الله لهن سبيلا) إشارة إلى قوله تعالى {فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا} فبين النبي – صلى الله عليه وسلم – أن هذا هو ذلك السبيل واختلف العلماء في هذه الآية فقيل هي محكمة وهذا الحديث مفسر لها وقيل منسوخة بالآية التي في أول سورة النور وقيل إن آية النور في البكرين وهذه الآية في الثيبين (البكر بالبكر والثيب بالثيب) ليس هو على سبيل الاشتراط بل حد البكر الجلد والتغريب سواء زنى ببكر أم ثيب وحد الثيب الرجم سواء زنى بثيب أم ببكر فهو شبيه بالتقييد الذي يخرج على الغالب]

رابعاً : أن هؤلاء المدلسين أمرهم مفضوح ، وليس لديهم منهج ثابت للبحث العلمي ، وانما يأخذون ما يوافق هواهم ويدعون مالا يوافقه ، وليس أدل على ذلك من أنهم وصموا جميع الأحاديث التى جاءت عن النبى صلى الله عليه وسلم وكذلك الآثار التى جاءت عن صحابته بتشريع حد الرجم ، بالضعف والوضع ، حتى ولو جاءت فى البخارى ومسلم أصح الكتب بعد كتاب الله ، ثم يحتجون الآن بحديث ميمون السابق فى صحيح البخارى ، فهم يكذبون البخارى ومسلم ولا يحتجون بما جاء بهما اذا كان ضد مذهبهم الفاسد ، ويسارعون بالاحتجاج بما جاء بهما اذا كان سيدعم هذا المذهب ، وهو مايدل على فساد مذهبهم وأن حجتهم داحضة .

خامساً : كشفت دراسة أجريت على مدى تسع سنوات، أن الشمبانزى الذكر يصبح عدوانياً مثل الإنسان عندما يشتبه في أن شريكة حياته غير وفية. وأظهرت الدراسة، التي جرت بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٤ في حديقة كيبالى الوطنية بغربي أوغندا، أن هناك تشابهاً ملحوظاً بين سلوك ذكور الشمبانزى والإنسان، فالكثير منهم إما يشوه شريكة حياته أو يخرجها من حياته عند الاشتباه في خيانتها. وتشير الدراسة إلى أن هناك أوقاتاً يصبح فيها الشمبانزى الذكر عدوانياً تجاه الأنثى في مجموعته، وخاصة عندما يشتبه في أنها ترحب بعرض ذكر أخر، بالرغم من أن الشمبانزى حيوان مسالم . وهذا يدل على أن كثيرا من الحيوانات والطيور قد تتشابه فى سلوكها مع البشر بالرغم من أنها ليست مكلفة مثلهم ،وقد يتعلم الانسان من بعض هذه السلوكيات ما ينفعه فى معيشته وليس أدل على ذلك من قوله تعالى " فبعث الله غرابا يبحث فى الأرض ليريه كيف يوارى سوءة أخيه " [المائدة ٣١]

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَنْ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، وَعَنْ نَاسٍ ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَمَّا مَاتَ الْغُلَامُ تَرَكَهُ بِالْعَرَاءِ وَلَا يَعْلَمُ كَيْفَ يُدْفَنُ ، فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابَيْنِ أَخَوَيْنِ ، فَاقْتَتَلَا ، فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَحَفَرَ لَهُ ، ثُمَّ حَثَا عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَآهُ قَالَ: {يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ

أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي} فَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ: {فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْأَةَ أَخِيهِ}[١٦٣]

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: {فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ} [المائدة: ٣١] قَالَ: " جَاءَ غُرَابٌ إِلَى غُرَابٍ مَيِّتٍ ، فَحَثَى عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ حَتَّى وَارَاهُ ، فَقَالَ الَّذِي قَتَلَ أَخَاهُ: {يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ} [المائدة: ٣١] الْآيَةُ "تفسير الطبري[١٦٤]

ثم جاءت الشرائع السماوية بتشريع دفن الموتى ، قال تعالى " ثم أماته فأقبره " [عبس ٢١] .

وقد ثبت علميا بالبحث والمشاهدة أنه حالة اغتصاب أنثى غراب آخر فإن جماعة الغربان تقضي بقتل المعتدي ضربا بمناقيرها حتى آلموت . وتنعقد محاكم الغربان عادة في حقل من الحقول الزراعية أو في أرض فضاء واسعة ، تتجمع فيه هيئة المحكمة في الوقت المحدد ، وينحي الغراب المتهم تحت حراسة مشددة ، وتبدأ محاكمته فينكس رأسه ، ويخفض جناحيه ، ويمسك عن النعيق اعترافا بذنبه . فإذا صدر الحكم بالإعدام وثبت جماعة الغربان على المذنب توسعه تمزيقا بمناقيرها الحادة حتى الموت ، وحينئذ يحمله أحد الغربان بمنقاره ليحفر له قبرا يتوآءم مع حجم جسده ، يضع فيه جسد الغراب القتيل ثم يهيل عليه التراب احتراما لحرمة الموت .

وهكذا تقيم القرود والغربان العدل الإلهي في الأرض أفضل مما يقيمه كثير من بني الإنسان وصدق الله العظيم حيث يقول " وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ } (الأنعام ٣٨).[١٦٥]

---

[١٦٣] تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٨/ ٣٤١) حسن

[١٦٤] تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٨/ ٣٤٢) حسن

[١٦٥] https://www.facebook.com/posts/١٨٩٨٠٦٩١١٠٤٢٦٨٧/٧٧١٤٧٥٠٠٢٨٧٥٨٧٢/

المبحث التاسع

(هل همَّ النبي صلى الله عليه وآله بالانتحار؟)

ومِن هذه الأحاديث المنتقَدَة على الإمام البخاري ما قد نقله البعضُ بأسلوبٍ رخيص وخبيث، وهو - كما صوَّروا - أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم - حاشاه - حاول الانتحارَ في بداية الوحي والدَّعوة!

وهذا الأسلوب رَخيص - أعني: في طريقة العرض والنَّقد - وله أغراضه؛ لأنَّ الباحث عن الحقيقة يجب أن يتحلَّى بالأدب والصَّبر، وإذا ما جاءه أمر مشكك فيه، وجب أن يتثبَّتَ ويسأل سؤالَ "المريض" عن الدَّواء ليَشْفى، لا سؤال اللَّئيم الباحث عن الجدل والمشكلات!

ودخولاً في الموضوع سريعًا بدلاً من التعليق في كلِّ مرَّة على سلبيات المنتقدين:

أولاً: هذه الرواية، كما سبق ونبَّهنا مرارًا، لم ينفرد البخاريُّ بإخراجها، وإنَّما أخرجها معه "متخصِّصو" الحديث في زمنه ومَن جمع كلام النبيِّ صلى الله عليه وسلم وكتبوها في مصنَّفاتهم كما كتبها البخاريُّ، لكن لكلِّ "متخصص" طريقة في عَرضه ونقلِه كما سنبيِّن؛ فأخرج نفسَ هذه الرواية أحمد في مسنده (٢٥٤٢٧)، وابن حبَّان في صحيحه (٣٣)، وعبدالرزاق في مصنَّفه (٩٧١٩) وغيرهم.

ثانيًا: وهذه الرواية أتَت من طريق الزُّهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، ورواها عن الزُّهري جمعٌ من أصحابه مثل: يونس بن يزيد الأيلي كما في مسلم (١٦٢)، وعقيل بن خالد كما عند البخاري (٤٩٥٥)، وصالح بن أبي الأخضر كما عند أبي داود الطيالسي (١٥٧٢).

ثالثًا: هذه القصَّة محفوظة ولا شك؛ أعني: قصَّة بداية الوحي وكيف كان، وهي كالآتي - كما رواها الزُّهري - : عَنِ ابْنِ شِهَاب، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّادِقَةَ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، فَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ يَتَحَنَّثُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِيَ أُوْلَاتِ الْعَدَدِ، قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدُ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ

لِمِثْلِهَا، حَتَّى فَجِئَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ، فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»،قَالَ: فَأَخَذَنِي، فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: قُلْتُ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»،قَالَ: فَأَخَذَنِي، فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: أَقْرَأْ، فَقُلْتُ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»،فَأَخَذَنِي، فَغَطَّنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي، فَقَالَ: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} [العلق:٢]،فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – تَرْجُفُ بَوَادِرُهُ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ، فَقَالَ: «زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي»،فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ، ثُمَّ قَالَ لِخَدِيجَةَ: «أَيْ خَدِيجَةُ، مَا لِي"وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ، قَالَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي»،قَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: كَلَّا أَبْشِرْ، فَوَاللهِ، لَا يُخْزِيكَ اللهُ أَبَدًا، وَاللهِ، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتُكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ أَخِي أَبِيهَا، وَكَانَ امْرَأً تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، وَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعَرَبِيَّةِ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: أَيْ عَمِّ، اسْمَعْ مِنَ ابْنِ أَخِيكَ، قَالَ وَرَقَةُ بْنُ نَوْفَلٍ: يَا ابْنَ أَخِي، مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – خَبَرَ مَا رَأَى،ُ فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى – صلى الله عليه وسلم –،يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –: «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟ "قَالَ وَرَقَةُ: نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ، وَإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا "[١٦٦]

---

[١٦٦] إرشاد الحيران فيما اتفق عليه الشيخان مع الشرح (ص: ٢٣٢)١٠٩. (١٦٠) أخرجه البخاري في: ١ كتاب بدء الوحى: ٣ باب حدثنا يحيى ابن بكير [ش (فلق الصبح) قال أهل اللغة فلق الصبح وفرق الصبح هو ضياؤه وإنما يقال هذا في الشيء الواضح البين (ثم حبب إليه الخلاء) الخلاء هو الخلوة قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله حببت العزلة إليه – صلى الله عليه وسلم – لأن معها فراغ القلب وهي معينة على التفكير وبها يتقطع عن مألوفات البشر ويتخشع قلبه (فكان يخلو بغار حراء) أما الغار فهو الكهف والنقب في الجبل وجمعه غيران وأما حراء فهو جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة أميال عن يسار الذاهب من

مكة إلى منى وهو مصروف ومذكر هذا هو الصحيح وقال القاضي فيه لغتان التذكير والتأنيث والتذكير أكثر فمن ذكره صرفه ومن أنثه لم يصرفه أراد البقعة أو الجهة التي فيها الجبل (يتحنث) التحنث فسره بالتعبد وهو تفسير صحيح وأصل الحنث الإثم فمعنى يتحنث يتجنب الحنث فكأنه بعبادته يمنع نفسه من الحنث ومثل يتحنث يتحرج ويتأثم أي يجتنب الحرج والإثم (الليالي أولات العدد) فمتعلق يتحنث لا بالتعبد ومعناه يتحنث الليالي ولو جعل متعلقا بالتعبد فسد المعنى فإن التحنث لا يشترط فيه الليالي بل يطلق على القليل والكثير وهذا التفسير اعترض بين كلام عائشة رضي الله عنها وأما كلامها فيتحنث فيه الليالي أولات العدد (حتى فجئه الحق) أي جاءه الوحي بغتة فإنه – صلى الله عليه وسلم – لم يكن متوقعا للوحي يقال فجئه وفجأة لغتان مشهورتان حكاهما الجوهري وغيره (ما أنا بقارئ) معناه لا أحسن القراءة فما نافية هذا الصواب (فغطني حتى بلغ مني الجهد) أما غطني فمعناه عصرني وضمني يقال غطه وغته وضغطه وعصره وخنقه وغمزه كله بمعنى واحد وأما الجهد فيجوز فتح الجيم وضمها لغتان وهو الغاية والمشقة ويجوز نصب الدال ورفعها فعلى النصب بلغ جبريل مني الجهد وعلى الرفع بلغ الجهد مني مبلغه وغايته (أرسلني) أي أطلقني (اقرأ باسم ربك الذي خلق) هذا دليل صريح في أن أول ما نزل من القرآن اقرأ وهذا هو الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف (ترجف بوادره) معنى ترجف ترعد وتضطرب وأصله شدة الحركة والبوادر جمع بادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فزع الإنسان (زملوني) أي غطوني بالثياب ولفوني بها (الروع) هو الفزع (كلا) هي هنا كلمة نفي وإبعاد وهذا أحد معانيها وقد تأتي كلا بمعنى حقا وبمعنى الآن التي للتنبيه يستفتح بها الكلام وقد جاءت في القرآن العزيز على أقسام (لا يخزيك) الخزي هو الفضيحة والهوان (لتصل الرحم) صلة الرحم هي الإحسان إلى الأقارب على حسب حال الواصل والموصول فتارة تكون بالمال وتارة تكون بالخدمة وتارة بالزيارة والسلام وغير ذلك (وتحمل الكل) الكل أصله الثقل ومنه قوله تعالى وهو كل على مولاه ويدخل في حمل الكل الإنفاق على الضعيف واليتيم والعيال وغير ذلك وهو من الكلال وهو الإعياء (وتكسب المعدوم) قال أبو العباس ثعلب وأبو سليمان الخطابي وجماعات من أهل اللغة يقال كسبت الرجل مالا وأكسبته مالا لغتان أفصحهما باتفاقهم كسبته بحذف الألف وأما معنى تكسب المعدوم فمن رواه بالضم فمعناه تكسب غيرك المال المعدوم أي تعطيه إياه تبرعا فحذف أحد المفعولين وقيل معناه تعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك من نفائس الفوائد ومكارم الأخلاق وأما رواية الفتح فقيل معناها كمعنى الضم (وتقري الضيف) قال أهل اللغة يقال قريت الضيف أقريه قرى وقراء ويقال للطعام الذي يضيفه به قري ويقال لفاعله قار مثل قضى فهو قاض (وتعين على نوائب الحق) النوائب جمع نائبة وهي الحادثة وإنما قالت نوائب الحق لأن النائبة قد تكون في الخير وقد تكون في الشر قال لبيد

إلى ها هنا لم يختلف كلُّ الرواة عن الزُّهري في الوقوف عند قوله: "ثمَّ لم يَنشب ورقة أن توفِّي وفتر الوحي".

الكلام على بلاغ الزهري

لكن زاد "مَعْمر بن راشد الصنعاني" – ومعمر فقط الذي زاد هذه الزيادة – وهي الرواية التي أخرجها البخاريُّ في كتاب "التعبير":

" وَفَتَرَ الوَحْيُ فَتْرَةً حَتَّى حَزِنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِيمَا بَلَغَنَا، حُزْنًا غَدَا مِنْهُ مِرَارًا كَيْ يَتَرَدَّى مِنْ رُءُوسِ شَوَاهِقِ الجِبَالِ، فَكُلَّمَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ لِكَيْ يُلْقِيَ مِنْهُ نَفْسَهُ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، فَيَسْكُنُ لِذَلِكَ جَأْشُهُ، وَتَقِرُّ نَفْسُهُ، فَيَرْجِعُ، فَإِذَا طَالَتْ عَلَيْهِ فَتْرَةُ الوَحْيِ غَدَا لِمِثْلِ ذَلِكَ، فَإِذَا أَوْفَى بِذِرْوَةِ جَبَلٍ تَبَدَّى لَهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ..» "[١٦٧].

وهنا أول وقفة مع هذه الرواية، وهي قولة: "فيما بلَغنا"، ومعنى البلاغ عند أهل الحديث: أن يروي الراوي حكايةً بلا إسناد، فيقول مثلاً: بلغني أنَّ رسول الله فعل كذا وكذا، فيكون السؤال البديهي للمحدِّثين: "مَن أبلَغك"؟! وتزداد هذه البلاغات ضعفًا كلما بَعُد المبلِّغ عن رسول الله.

نوائب من خير وشر كلاهما ... فلا الخير ممدود ولا الشر لازب

قال العلماء رضي الله عنهم معنى كلام خديجة رضي الله عنها إنك لا يصيبك مكروه لما جعل الله فيك من مكارم الأخلاق وكرم الشمائل (تنصر في الجاهلية) معناه صار نصرانيا والجاهلية ما قبل رسالته – صلى الله عليه وسلم – سموا بذلك لما كانوا عليه من فاحش الجهالة (هذا ناموس) هو جبريل – صلى الله عليه وسلم – قال أهل اللغة وغريب الحديث الناموس في اللغة صاحب سر الخير والجاسوس صاحب سر الشر يقال نمست السر أنمسه أي كتمته (يا ليتني فيها جذعا) الضمير يعود إلى أيام النبوة ومدتها وجذعا يعني شابا قويا حتى أبالغ في نصرك والأصل في الجذع للدواب وهو هنا استعارة ونصب على الحال كما قاله القاضي وخبر ليت قوله فيها هذا هو الصحيح الذي اختاره أهل التحقيق والمعرفة وغيرهم ممن يعتمد عليه (أومخرجي هم) هو مثل قوله تعالى بمصرخي وهو جمع مخرج فالياء الأولى ياء الجمع والثانية ضمير المتكلم وفتحت للتخفيف لئلا يجتمع الكسرة والياءان بعد كسرتين (نصرا مؤزرا) أي قويا بالغا]

[١٦٧] صحيح البخاري (٩/ ٢٩)(٦٩٨٢)

فالصحابة إذا قالوا: بلغَنا عن رسول الله، قُبل منهم؛ لأنَّهم كلهم عُدول في النقل، ومن زكَّاهم ومدَحهم هو الله جلَّ جلاله، كما اصطفاهم لصحبة نبيِّه صلى الله عليه وسلم، فلا يصطفي ربُّنا إلاَّ الصادقين، وأمَّا مَن بَعدهم، فبلاغاتهم ومراسيلهم درجات، فيتوقَّف في بلاغاتهم إذا لم يكن لها شواهد مثلاً تدلُّ على صِحَّة هذه البلاغات؛ وذلك كأن يروي تابعيٌّ (وهو الجيل الثاني بعد الصحابة، ولم يرَ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم) رواية مثلاً، ثمَّ تأتي مثل روايته من طريق آخر، يرويها صحابيٌّ مثلاً، أو تابعيٌّ مثله لكنه أوثق منه، فربما شدَّ ذلك من روايته وقوَّاها نوعًا ما.

• ويُرَدُّ هذا البلاغ لو كان هناك ما هو أصحُّ منه وأقوى؛ فمثلاً لو جاءت رواية صحيحة عن صحابي تُعارِض رواية البلاغ عن التابعي هذا، فلا شك أنَّنا سنقبل روايةَ الصحابي ونردُّ رواية التابعي، وكذلك نردُّ رواية التابعي ردًّا تامًّا لو صحَّت رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، تُعارِض بلاغَ هذا التابعي.

وهذا الأمر لا يدخل في باب الجمعِ بين الروايات المتعارضة؛ لأنَّ الجمع لا يكون إلاَّ بين روايات متساوية في القوَّة أو متقاربة، ولا يُجمع بين روايات قوية وضعيفة إلاَّ على سبيل التنزُّل في الكلام.

المهم الآن.. هذا الجزء من الرِّواية بلاغ.. إمَّا من الزُّهري محمد بن مسلم بن شهاب، وإمَّا من مَعمر بن راشد الصنعاني الراوي عنه، ومراسيل الزهري وبلاغاته ضَعَّفها كثيرٌ من أهل العلم.

وهذه رِواية بلاغ ليس لها إسناد، ولا يُعرف مَن رواها ومن بلَّغها للزهري، وغالبًا سيكون من بلغها ورواها للزهري رجلٌ ضعيف في الرواية؛ لأنَّه لو كان رجلاً ثِقة ما تورَّع الزهري عن ذِكره بلا شك، فلمَّا أبهمه وأرسَل الكلام، وحكى حكايةً بلغَته، دلَّ على أنَّ راويها ليس بذاك المعتمد.

رابعًا: لماذا إذًا ذَكر البخاريُّ وغيره ممَّن أخرج هذه الرواية – هذا البلاغ – على ضعفها وإرسالها، ولم يَكتف بذكر ما صحَّ من القصَّة كما فعل سائر الرواة؟!

وهذا سؤال وجيه، والردُّ عليه من وجوه – وهي فوائد – :

١ – أنَّ الراوي يؤدِّي أمانة ما سمع غالبًا، ولا يقتص منه شيئًا، طالما رواه بإسناده، وبيَّن فيه صحَّته أو ضعفه أو ما به من عِلَّة، وهذه كانت حال أغلب المحدِّثين، يَروي كما سمع، وهي من دلائل الصِّدق في النَّقل.

٢ – البخاريُّ وغيره أدَّوا الأمانة في ذِكر أنَّ هذه القصة "بَلاغ" من الزهري، وليست ممَّا اتَّصل من رواية مَعمر عنه، وذلك من فائدته ألا يأتي أحد بعد (وهو ما حدَث في هذا الزمان وحدث أيضًا في زمن المحدِّثين وشرَّاح البخاري) فيجعل القصَّة مترابطة، وكأنَّها قصَّة واحدة، ولا يبيِّن أنَّ هذا الجزء مُنقطع ومرسل وضعيف الإسناد، وليس كسائر القصة!

٣ – بالنسبة للبخاري، فإنَّه أخرج هذه القصة في عِدَّة مواضع من صحيحه، لم يذكر هذه الرِّواية إلاَّ في آخر موضع، وهو كتاب "التعبير"، ولم يذكره في باب بدء الوحي أوَّل الكتاب مثلاً، وذلك لفائدة هامَّة جدًّا، سنذكرها بعد قليل، وهي الفائدة والردُّ القاطِع على هذا البلاغ وهذه الزيادة الضَّعيفة!

خامسًا: وهل فتر الوحيُ – يعني: انقطع – بالفعل عن رسول الله بعد أن جاءه في غار حِراء؟

والجواب أن نعم، والدَّليل: رواية عائشة التي مَعنا، وجاء ذلك من مراسيل الشعبي أنَّ الوحي انقطع سنتين، وجاء في رواية ابن عباس في الطَّبقات، وسأذكرها ها هنا على الرغم أنَّ في إسنادها رواة متَّهمين، وهي رواية تالفة، لكنها تعتبر كشاهد "ضعيف" لبلاغ الزهري، وهي كما قال ابن سعد (١/ ٩٤): أخبرنا محمدُ بن عمر، قال: حدثني إبراهيم بن محمد بن أبي موسى، عن داود بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريفٍ، عن ابن عبَّاسٍ: "أنَّ رسُول الله صلى الله عليه وسلم لَّما نزل عليه الوحيُ بحراء مكث أيَّامًا لا يرى جبريل، فحزن حُزنًا شديدًا حتى كان يغدُو إلى ثَبيرٍ مرَّةً، وإلى حراء مرَّةً يُريدُ أن يُلقي نفسَه منه، فبينا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كذلك عامدًا لبعض تلك الجبال إلى أن سمع صوتًا من السَّماء، فوقف رسُولُ الله صلى الله عليه وسلم صعقًا للصوت، ثمَّ رفع رأسَه، فإذا جبريلُ على كُرسيٍّ بين السَّماء والأرض مُتربِّعًا عليه، يقولُ: يا محمد، أنت رسولُ الله حقًّا، وأنا

جبريلُ، قال: فانصرف رسُولُ الله صلى الله عليه وسلم وقد أقرَّ الله عينَه، وربط جأشه، ثمَّ تتابَع الوحيُ بعدُ وحَمِي"[١٦٨].

وإبراهيم بن محمد هذا، أغلب أهل العلم بالحديث كذَّبوه أو تركوه، والعجب من الشَّافعي ولا يزال كيف وثَّقه؟ ومحمد بن عمر الواقدي، متَّهم أيضًا، لكن على أي حال تبقى هـذه الرواية شاهدًا لبلاغ الزهري، وذلك تنزُّلاً، وإنما سُقت لفظَها ها هنا لحكمة سأذكرها بعد قليل.

وهناك شاهدٌ آخر لهذه القصة ذكره الطبري في تاريخه (١/ ٥٣٢) ولكنَّه تـالف الإسـناد والمتن.

والشاهد من هذا كلِّه أنَّ الوحي انقطع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن جـاءه بحراء.. لكن ماذا حدث في فترة الانقطاع هذه؟ وهذا:

سادسًا: هل بالفعل همَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بقتل نفسه؟

والجواب أن لا، وحاشاه صلَّى الله عليه وآله ومن والاه، وها هنا نـذكر الـردَّ القـاطع، والقولَ الفصل، في هذه القضيَّة، فنقول ومن الله التوفيق والمدد:

١ – لم يهمَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بذلك قط، ولم يَثبت ذلك في رواية قطُّ، ومجرد ذكر هذه الرواية "المرسلة" في الصحيح لا يعني أنَّها صحيحة؛ وذلك لأنَّ البخاريَّ اكتفى بكون الراوي صرَّح أنَّها بلاغ، ولو لم يصرِّح لبيَّن البخاريُّ ضعفَها كما فعل ذلك في مواضع من صحيحه، فعلى سبيل المثال قال في حديث شُعبة، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اشْتَرِيهَا، فَإِنَّ الوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَأُهْدِيَ لَهَا شَاةٌ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ» قَالَ الحَكَمُ: «وَكَـانَ زَوْجُهَـا حُرًّا» وَقَوْلُ الحَكَمِ مُرْسَلٌ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «رَأَيْتُهُ عَبْدًا»[١٦٩]

---

[١٦٨] الطبقات الكبرى ط دار صادر (١/ ١٩٦)

[١٦٩] صحيح البخاري (٨/ ١٥٤)(٦٧٥١) [ش (مرسل) أي موقوف على الحكم وليس مرفوعـا لعائشة رضي الله عنها]

فبيَّن البخاريُّ أنَّ قول الحكم في مُغيث زوج بريرة: إنَّه كان حرًّا وليس عبدًا، أنَّه مُرسل، والصحيح قول ابن عباس المسند: إنَّه كان عبدًا، فلا يُعارِض قول الحكم "المرسل" مثل قول ابن عباس "الصحيح".

٢ – فإن قلتَ: فلماذا لم يشر البخاريُّ لذلك في هذه القصَّة؟ قلنا: بل أشار وفَعل، لكن كما ذكرنا في المقال الأول من هذه السلسلة أنَّ صحيح البخاري لا يصح أن يَخوض فيه إلاَّ الكبار من أهل العلم، ليس الصغار حتى؛ لأنَّهم لا يعرفون فنونَ أو منهج تصنيفه لصحيحه، وكيف رتَّب أحاديثَه، بل وكيف رتَّب المكرَّر من الأحاديث "كما مر معنا هذا الحديث" في صحيحه، فكيف أشار البخاريُّ إلى ذلك إذًا؟

البخاري لم يذكر فتور الوحي في الحديث الأول المتعلق ببدء الوحي

٣ – والجواب: حين أراد البخاريُّ الكلام على فتور الوحي في أول صحيحه، حديث رقم (٤) جاء برواية عائشة التي معنا، لكن من طريق اللَّيث، عن عقيلٍ، عن ابن شهابٍ، عن عُروة بن الزُّبير، عن عائشة، والتي آخرها: "وإن يُدركني يومُك أنصُرك نصرًا مُؤزَّرًا، ثمَّ لم يَنشب ورقةُ أن تُوُفِّي، وفتر الوحيُ"، ثمَّ ذَكر هذا العبقريُّ روايةَ الفتور الصحيحة والتي لا يوجد أصحُّ منها، وهي من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسِه عن هذه الفترة، فقال البخاريُّ:

٤ – ".... ثمَّ لم يَنشب ورقةُ أن تُوُفِّي وفتر الوحيُ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيَّ، قَالَ: وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الوَحْيِ فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: " بَيْنَا أَنَا أَمْشِي إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي، فَإِذَا المَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَرُعِبْتُ مِنْهُ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي " فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا المُدَّثِّرُ. قُمْ فَأَنْذِرْ} [المدثر: ٢] إِلَى قَوْلِهِ {وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ} [المدثر: ٥]. فَحَمِيَ الوَحْيُ وَتَتَابَعَ تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، وَأَبُو صَالِحٍ، وَتَابَعَهُ هِلاَلُ بْنُ رَدَّادٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ يُونُسُ، وَمَعْمَرٌ بَوَادِرُهُ "[١٧٠].

---

[١٧٠] صحيح البخاري (١/ ٧)(٤) [ش أخرجه مسلم في الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رقم ١٦١ (المدثر) المتلفف بثيابه. (والرجز فاهجر) الرجز في اللغة الذنب والإثن

٥ – فانظر رحمك الله إلى هذه العبقريَّة في الأداء، أتى البخاريُّ برواية جابر الصحيحة في نفس مقامِ ومكان زيادة الزُّهري الضعيفة في رواية مَعمر التي هي محلُّ بحثنا، وكأنَّ البخاريَّ يقول: "بعد أن فتر الوحي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، رأى جبريلَ بين السماء والأرض وهو يمشي"، و لم يهمَّ بإلقاء نفسه من فوق الجبال، فرأى جبريلَ أمامه فرجع عن فِكرة الانتحار، ولا يصح ذلك أبدًا؛ لأنَّ سياق رواية جابر يؤكِّد خلافَ ذلك تمامًا؛ إذ إنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم رجع من رؤيته خائفًا من هول ما رأى، لا أنَّه كان يشتاق إليه فيذهب ليرمي بنفسه من شَواهق الجبال!

والعقل يؤيِّد هذا، فما حدَث له في حراء كان ثقيلاً شديدًا، خاف على نفسه صلى الله عليه وسلم أن يكون به جُنون، ثمَّ لما مرَّت فترة، وحدَث الأمر ثانية فرآه جالسًا على كرسيٍّ بين السماء والأرض، خاف ثانية، وهذه طَبيعة النفس السويَّة السليمة، تخاف ما تَجهل ولا تألفه، حتى تعتاد عليه مرَّة بعد مرة، لا أن تألَف مثل هذه الخوارق من أوَّل وَهلة، ثمَّ تشتاق إليها! ثمَّ تريد أن تموت من أجل أن تراها ثانية!

هذا نادر، والغالب خلافه..

المهمُّ.. أنَّ هذه اللَّطيفة في ترتيب الروايات خفيَت على كثير ممَّن أجاب عن رواية مَعمر، و لم يتعرَّض لها، وأنا أتبجَّح بذلك أن أكون أوَّل من أشار إليها، إلاَّ رجلاً لا أعرفه، فللَّه الحمد على مَنِّه وفضله وكرمه.

• واللَّطيفة الثانية، والجواب عن ذِكري لرواية ابن سعد في طبقاته، وهي قصة ابن عباس رضي الله عنهما التي ذكرتُها آنفًا، هي أنَّ هذه القصَّة ذَكرَت أيضًا أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى جبريلَ على كرسيٍّ بين السماء والأرض لَّما أراد إلقاءَ نفسه، بينما رواية

والعذاب والمراد به هنا الأوثان وسميت رجزا لأنها سببه والهجر الترك والمعنى بالغ واستمر في تركك للأوثان. والآيات أوائل سورة المدثر. (فحمي الوحي وتتابع) كثر نزوله ومجيئه. (تابعه) أي تابع يحيى بن بكير الحديث الثالث فكان الأنسب أن تأتي هذه المتابعة قبل حديث جابر رضي الله عنه. (بوادره) أي قال ترجف بوادره بدل يرجف فؤاده جمع بادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق وهي تضطرب عند فزع الإنسان]

بلاغ الزُّهري لم تذكر ذلك؛ وهذا دليل على تخليط الرواة "الضُّعفاء" لقصَّة انقطاع الوحي وما حدث فيها، فلفَّقوا بين ما صحَّ منها؛ وهو أنَّ الوحي انقطع، وبين ما لم يصح؛ وهو أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم همَّ بإلقاء نفسه من الجبال، وبين ظهور جبريل على كرسيٍّ بين السماء والأرض، وبين مجرَّد ظهوره لرسول الله صلى الله عليه وسلم من دون ذكر حاله!

ولم يَضبط رواية الفتور وما حدث فيها إلاَّ جابرُ بن عبدالله رضي الله عنهما، كما أخرجها البخاريُّ، وكذلك أخرجها مسلم والترمذي وخَلْق، بل أكثر من ذلك.

رواية ابن عباس سالفة الذِّكر موجودة أيضًا في الطبقات (١/ ٩٣)، من طريق محمد بن عمر الواقدي، لكن ليست هذه المرَّة عن إبراهيم بن محمد، لكن عن طريق راوٍ آخر، اسمه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وهو ما بين مضعِّف له وموثِّق، لكنَّه على أي حال أوثَق وأحسن حالاً من إبراهيم بن محمد هذا، ونذكر الروايةَ ها هنا، لنبيِّن أنَّ الرواية الأخرى خطأ، ولم يَضبطها إبراهيم بن محمد، وضبطها ابنُ أبي حبيبة قريبًا من رواية جابر بن عبدالله، فقال في الطبقات:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّه صلّى الله عليه وسلم عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ بَأَجْيَادٍ إِذْ رَأَى مَلَكًا وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى فِي أُفُقِ السَّمَاءِ يَصِيحُ يَا مُحَمَّدُ أَنَا جِبْرِيلُ، يَا مُحَمَّدُ أَنَا جِبْرِيلُ، فَذُعِرَ رَسُولُ اللَّه صلّى الله عليه وسلم مِنْ ذَلِكَ، وَجَعَلَ يَرَاهُ كُلَّمَا رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَرَجَعَ سَرِيعًا إِلَى خَدِيجَةَ فَأَخْبَرَهَا خَبَرَهُ، وَقَالَ: يَا خَدِيجَةُ «وَاللَّه مَا أَبْغَضْتُ بُغْضَ هَذِهِ الْأَصْنَامِ شَيْئًا قَطُّ وَلَا الْكُهَّانِ، وَإِنِّي لَأَخْشَى أَنْ أَكُونَ كَاهِنًا» قَالَتْ: كَلَّا يَا ابْنَ عَمِّ لَا تَقُلْ ذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بِكَ أَبَدًا، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، وَإِنَّ خُلُقَكَ لَكَرِيمٌ، ثُمَّ انْطَلَقَتْ إِلَى وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، وَهِيَ أَوَّلُ مَرَّةٍ أَتَتْهُ فَأَخْبَرَتْهُ مَا أَخْبَرَهَا بِهِ رَسُولُ اللَّه صلّى الله عليه وسلم، فَقَالَ وَرَقَةُ: وَاللَّهِ إِنَّ ابْنَ عَمِّكِ لَصَادِقٌ، وَإِنَّ هَذَا لَبَدْءُ نُبُوَّةٍ، وَإِنَّهُ لَيَأْتِيهِ النَّامُوسُ الْأَكْبَرُ، فَمُرِيهِ أَنْ لَا يَجْعَلَ فِي نَفْسِهِ إِلَّا خَيْرًا " [١٧١].

[١٧١] الطبقات الكبرى ط دار صادر (١/ ١٩٤)

وهذه الرواية جيدة، تشهد لرواية عائشة ورواية جابر، وتُشعر أنَّها ملفَّقة بين الروايتين، دليل على عدم حفظ الراوي، أمَّا الزهري، أستاذ الرواية وشيخ الحفَّاظ، ففصل قصَّة عائشة عن قصة جابر، كما بيَّن البخاريُّ، فسياق كلٍّ منهما مرتبط بالآخر ارتباطًا مسلسلاً، أوَّله نزول الوحي في الغار ابتداء، ثمَّ ذهاب النبيِّ إلى ورقة، ثمَّ فتور الوحي، ثمَّ رؤية جبريل ثانية بين السماء والأرض، ثمَّ تتابع الوحي بعد ذلك..

• الشاهد أنَّ هذه الرواية لابن عباس تُعتبر شاهدًا جيدًا لرواية جابر، وهذا يقوِّي قصَّة جابر "مع أنَّها وحدها كافية"، لكن هذه الرواية تقضي على بلاغ الزُّهري هذا تمامًا، وتبيِّن مدى وَهنه، وأنَّه غالبًا ممَّا تحدَّث به الناس وتناقلوه كالقصص فيما بينهم، وليس له أصلٌ صحيح، كما يفعل الناس في هذا الزَّمان وفي كلِّ وقت، يكون للبعض خيالٌ خصب، أو غرَض خبيث، يختلِق له رواية، وينشرها، فتنتشر، والعجب من الزُّهري كيف يبلغها، مع أنَّه رَوى ما هو أصح منها؟

والعجَب أيضًا من مَعمر، لماذا ذَكرها عن الزهري، مع أنَّه روى عن الزهري قصَّة جابر أيضًا كما في البخاري (٤٩٢٥)؟!

لكنْ هذه نفوسٌ بشريَّة تخطئ وتصيب..

عصمة النبي صلى الله عليه وسلم

ولا يزال الأنبياء عامَّة، ومحمَّد صلى الله عليه وسلم خاصَّة، في مكانتهم الرفيعة، التي تعلو فوق مقام ارتكاب الكبائر واقترافِ الآثام، ولا يزال معتقدُنا في نبيِّنا صلوات ربِّي وسلامه عليه أنَّه أعقل البشر، وخير البريَّة، وما كان ليفكِّر في قتل نفسه، صلَّى الله عليه، كيف ذلك وهو القائل كما في الصحيحين وغيرهما، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ

خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا»[١٧٢]

هذا ما قاله، فهل يُعقل أن يروي ذلك وقد أَقدم في يوم على أن يفعل ما نَهى عنه؟!

وختامًا:

أمَّا انتقاد البخاري في إخراجه هذه "اللَّفظة أو الزيادة"، فينبغي أن يكون على سبيل لـــوم المحبِّ، لا على سبيل النَّقض والسبِّ، فالبخاري كان يمكن أن يُعرض عن هذه الزيادة كما فعل في مواضع من صحيحه، لكننا أجبنا عن إخراجه لها، وإعراضه عنها في قصَّـــة بـــدء الوحي، وأحسن إجابة عن إخراج البخاري لهذه اللَّفظة، هي بيانه أنَّها "بلاغ" من الزهري، وليسَت متَّصلة، حتى لا يأتي أحد بعد ويجعلها قصَّة واحدة، وهو ما فعله بالفعـــل بعـــضُ الرواة، كما فعل ابن حبَّان في ثِقاته (١/ ٢٣)، فأخرج القصَّة دون قوله: "فيمـــا بلغنـــا"، وكأنَّها قصَّة واحدة من رواية الزهري عن عروة عن عائشة متَّصلة صحيحة، وهي ليســـت كذلك، فظهرَت ها هنا فائدة إخراج البخاري لما صحَّ ولما لم يصح من هذه القصَّة، كمـــا أسلفنا، ولله الحمد والمنَّة.

جواب غير صحيح

وأما إجابة بعض الشرَّاح والفضلاء عن روايةِ همِّ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وأنَّ هذا مـــن أجل حزنه الشديد واشتياقه، وأنَّ هذا أمر طبيعي في النفس البشرية، فأجوبة غير ســـديدة، ولا منطقية، وكان الأولى بهم الإعراض عن الرواية بالكليَّة مع بيان ضَعفها، والاكتفاء بمـــا صحَّ منها، لكن غفر الله لنا ولهم، فهم ما فعلوا ذلك إلاَّ تنزُّلاً في الجدال، والإجابـــة عـــن احتمالية الثبوت، وغيرهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم.[١٧٣]

---

[١٧٢] الأحاديث التي اتفق عليها البخاري ومسلم (ص: ٦١٥)٥٧٧٨ - ١٦٨٠ --[ش أخرجه مسلم في الإيمان باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه .. رقم ١٠٩ (تردى) أسقط نفسه. (خالدا مخلدا فيها أبـــدا) المراد بالخلود والتأبيد المكوث الطويل أو الاستمرار الذي لا ينقطع ويكون ذلك في حق من استحل قتل نفسه. (تحسى) شرب وتجرع. (يجأ) يطعن ويضرب]

[١٧٣] https://www.alukah.net/sharia/٠/٩٠٨٠٤/

المبحث العاشر

دعوى اشتمال صحيح البخاري على أحاديث معلة

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المتوهمين أن في صحيح البخاري أحاديث معلة، ويستدلون على ذلك بأن هناك من علماء الحديث – كالدارقطني مثلا – من أعل بعض الأحاديث فيه بعلل خفية، وكذلك بما جاء في صحيح البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لاَ يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلاَ تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدَّى إِلَيْهِ شَطْرُهُ» وَرَوَاهُ أَبُو الزِّنَادِ، أَيْضًا عَنْ مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي الصَّوْمِ [١٧٤]، وموضع شاهد الباب قوله: "ولا تأذن في بيته إلا بإذنه"، وهم يزعمون أن البخاري ما أورده إلا ليبين علته، وأن الصواب في هذا قد جاء في حديث أبي الزناد؛ حيث ذكر الصوم فقط، وبهذا فالزيادة على الصوم في حديث البخاري ليست محفوظة، والبخاري بذلك يحتج في صحيحه بالأحاديث المعلولة. وهم يهدفون من وراء ذلك إلى زعزعة ثقة الأمة الإسلامية في صحيح البخاري، وإسقاط الاحتجاج به؛ تمهيدا لإسقاط الاحتجاج بالسنة النبوية عموما.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث صحيح البخاري مبني على قواعد لبعض المحدثين غير متفق عليها، وقد فند الحافظ ابن حجر – رحمه الله – تلك الانتقادات في مقدمته لشرح صحيح البخاري المسماة(هدي الساري مقدمة فتح الباري)، وبين أن الحق فيها مع البخاري.

---

[١٧٤] صحيح البخاري (٧/ ٣٠)(٥١٩٥) [ش (لا تأذن في بيته) أي لا تسمح بالدخول إلى مسكنه لأحد يكرهه وتعلم عدم رضاه بدخوله امرأة كانت أم رجلا يجوز له الدخول عليها وأما الرجل الذي لا يجوز الدخول عليها فلا تسمح له بالدخول حتى ولو كان زوجها يرضى بذلك. (يؤدي إلى شطره) يعطى نصف الأجر وقيل أن المراد إذا أنفقت على نفسها زيادة عن القدر المعتاد غرمت له الزيادة (في الصوم) أي رواه بأسناد آخر في الصوم خاصة و لم يذكر فيه الإذن والإنفاق]

٢) إن الإمام الحافظ ابن حجر قد تتبع في مقدمته المواضع المنتقدة على البخاري تفصيلا، ولكنه لم يورد ذلك الحديث المستشهد به كدليل على أن صحيح البخاري فيه أحاديث معلة؛ مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث، فقد رأى البخاري أن الحديث محفوظ بالإسنادين معا، وهو ما قرره الترمذي حين أشار إلى صحة الإسنادين أيضا.

التفصيل:

أولا. انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث صحيح البخاري مبني على قواعد لبعض المحدثين غير متفق عليها:

لا شك أن صحيح البخاري قد أجمع على صحة كل ما جاء فيه من أحاديث جل العلماء من السلف والخلف، ومن ثم فإن أي انتقاد له يعد شذوذا ولا يلتفت إليه، قال ابن حجر: "استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك"[١٧٥]، وأجاب عن هذا ابن حجر، فقال: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما، ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعل، فإنهم لا يختلفون أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، حتى كان يقول: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني"، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: "دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه"، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا، وروى الفربري عن البخاري أنه قال: "ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته"، وقال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن حجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أنه له علة تركته، وقد تقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه

---

[١٧٥] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٣٦٤.

كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة"[١٧٦].

ويقول ابن تيمية: والبخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه، وقد ذكر الترمذي أنه لم ير أحدا أعلم بالعلل منه، ولهذا كان من عادة البخاري إذا روى حديثا اختلف في إسناده، أو في بعض ألفاظه أن يذكر الاختلاف في ذلك لئلا يغتر بذكره له بأنه إنما ذكره مقرونا بالاختلاف فيه، ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه، يكون قوله فيه راجحا على قول من نازعه"[١٧٧].

"إن هذا الفن وهو فن الحديث المعل من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني وأحمد والبخاري وغيرهم"[١٧٨]، وإن لم يتقن هذا الفن الإمام العظيم البخاري أستاذ الأساتذة في الحديث فمن يتقنه؟!

هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر العسقلاني الأحاديث التي انتقدت على البخاري إلى عدة أقسام مبينا أن الحق فيها مع البخاري:

- القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريقة الناقصة فهو تعليل مردود، كما صرح به الدارقطني؛ لأن الراوي إن كان سمعه، فالزيادة لا تضر؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة، فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعل الصحيح... وإن أخرج صاحب

---

[١٧٦] مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (١/ ٢٥٦).

[١٧٧] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٥٤ بتصرف.

[١٧٨] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٥٤ بتصرف.

الصحيح الطريق الناقصة، وعلله الناقد بالطريق المزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيا أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكا بينا، أو صرح بالسماع إن كان مدلسا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد، وكان الانقطاع فيه ظاهرا، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع وعاضد، أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح قد وقع من حيث المجموع...

وربما علل بعض النقاد أحاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنه.

- القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد، فالجواب عنه: إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا، فأخرجهما المصنف ولم يقتصر على أحدهما؛ حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد... وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرج المصنف الطريق الراجحة ويعرض عن الطريق المرجوحة أو يشير إليها... فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف فينبغي الإعراض أيضا عما هذا سبيله.
- القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها، فهذا لا يؤثر التعليل به، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها، بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر.
- القسم الرابع منها: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين... كما سيأتي الكلام عليهما وتبيين أن كلا منهما قد توبع.

- القسم الخامس منها: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله، فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحا، ومنه ما لا يؤثر.
- القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد، فما لم يتعرضوا له من ذلك حديث جابر في قصة الجمل، وحديثه في وفاء دين أبيه، وحديث رافع بن خديج في المخابرة، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين، وحديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وحديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر أمها وأختها وغير ذلك..."[١٧٩].

ثم يقول الحافظ ابن حجر بعد ذكره الأقسام الستة السابقة: "فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحققتها وقسمتها، وفصلتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر"[١٨٠].

ثم شرع رحمه الله في بيان هذه الأحاديث على حسب ورودها في "الصحيح"، ثم قال رحمه الله: "هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطلعون على خفايا الطرق... وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع... كما شرحته مجملا في أول الفصل وأوضحته مبينا أثر كل حديث منها، فإذا تأمل المصنف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه، وجل تصنيفه في عينه، وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، وليسا سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الإنصاف على

---

[١٧٩] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٣٦٥، ٣٦٦.

[١٨٠] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٣٦٦.

القواعد المرضية والضوابط المرعية، فلله الحمد الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لـــولا أن هدانا الله"[١٨١].

وبعد أن ظهر أن الخطأ في الصحيح نادر جدا، فليس في المتون إلا أحرف يســـيرة الغالـــب فيها الوهم، وأكثر الأسانيد التي تكلم فيها لا يضر ذلك شيئا من متونها؛ لأن لهـــا أســـانيد أخرى صحيحة سالمة من العلل[١٨٢].

قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحـــديث مـــن المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمـــر، أن أحاديـــث الصـــحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف،[١٨٣] وإنما انتقد الدارقطني وغيره مـــن الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجـــة العليـــا الـــتي التزمها كل واحد منها في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيهـــا فـــلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في "الصحيحين" أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلـــم، واحكم على بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل"[١٨٤].

ولايقول عالم كبير في الحديث – مثل أحمد شاكرـــ هذا الكلام إلا إذا كان على يقين تام من صحة كل ما في صحيح البخاري ومسلم.

---

[١٨١] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م، ص ٤٠٢.

[١٨٢] الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـــــ/ ٢٠٠٦م، ص ١٥٧، ١٥٨.

[١٨٣] قلت : هناك حديث المعراج في البخاري تفرد به شريك بن أبي نمر تفرد مناكير وحديث خلـــق التربة يوم السبت في مسلم فقط وقد بين العلماء السابقين ذلك لكن هذا لا يعيب عليهما مطلقاً ..

[١٨٤] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـــ/ ١٩٧٩م، ص ٢٩.

وما الإشكال في ذلك؟ وهذا الطعن الذي وجه إلى الصحيحين لم يكن من قبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة، وإنما كان من قبل أنها لم تبلغ الدرجة العليا التي اشترطها صاحبا الصحيحين والتزمها كل واحد منهما في كتابه، كما يقول الإمام النووي رحمه الله: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه"[١٨٥].

وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيه، ومرد ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في التوثيق والتجريح، شأنها شأن المسائل الاجتهادية الأخرى.

ويتبين لنا بعد كل ذلك أن كل من راجع هذه الأحاديث التي انتقدت على البخاري، وطالع النقد الذي وجه إليها، وجد أن هذا النقد لا يمس جوهر الصحيح، وإنما هو نقد شكلي ناشئ عن شدة حذر العلماء ويقظتهم، كاعتراضهم على حديث بأنه مرسل؛ لأن صورته صورة المرسل، أما في الواقع فهو موصول معروف الوصل عند المحدثين، مثل حديث يرويه بعض الرواة مرسلا وهو من رواية أقرانه متصل، إلا أن البخاري يذكر الروايتين معا؛ لدفع ما توهم في الرواية الأولى، وإشعارا بأن هذه العلة غير قادحة.

وعليه، فهذه أمثلة من النقد الذي وجه إلى أحاديث الصحيح، وقد بسط القول فيها ابن حجر في مقدمته، وبين أن الحق فيها مع البخاري. ومما يدلك على أن هذا النقد – سواء للرجال أو للأحاديث – لم يؤثر في قيمة صحيح البخاري العلمية، ولا في إجماع العلماء

---

[١٨٥] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٣٣).

قلت : هل استطاع الذي انتقد ذلك عليهما أن يأتي لأي حديث انتقده بسند أقوى من سندهما ؟

الجواب لا

فتسقط الشبهة من أصلها .

على تلقيه بالقبول، واتفاق جمهورهم على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى[١٨٦]. وبذلك يتبين لنا بطلان ادعائهم أن هناك أحاديث معلة في صحيح البخاري.

ثانيا. الحديث – موضوع الشبهة – محفوظ بالإسنادين معا، ولا مرية فيه:

إن الإمام الحافظ ابن حجر قد تتبع المواضع المنتقدة على صحيح البخاري تفصيلا، ولكنه لم يورد ذلك الحديث الذي استشهدوا به مع الأحاديث التي تكلم فيها في المقدمة؛ مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث، مع العلم أنه قد أجاد في مقدمته هذه "هدي الساري مقدمة فتح الباري"؛ حتى كان العلماء يقولون في شأنها: إنها لو كتبت بماء الذهب ما استوفيت حقها؛ ذلك لأن فيها مجموعة من الفصول المهمة التي تتعلق بدارسة الصحيح، وصاحبه، وتراجمه، ومناسباته، وغير ذلك من المباحث المهمة المتعلقة بالصحيح، فضلا عن الرد على الطعون التي وجهت إلى صحيح البخاري، وقد مكث ابن حجر في كتابتها أربع سنوات تقريبا، فهدى بها فعلا كل من يريد أن يدرس صحيح الإمام البخاري، ويعرف مكانته بين كتب السنة؛ حيث أثبت أن منزلة صحيح البخاري إلى جانب دواوين السنة هي منزلة الرأس من الجسد.

والإمام ابن حجر في هدي الساري لم يدافع عن صحيح الإمام البخاري فقط، وإنما دافع عن الصحيحين معا.

فقد بين أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة"[١٨٧].

وقد أوجز ابن حجر أهم شروط الصحة عند البخاري، فقال إنها "الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل"[١٨٨].

---

[١٨٦] انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٤٠٠.

[١٨٧] انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٣٦٥.

وقال ابن حجر: إن مالكا لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحا؛ فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل موضوع كتابه، والبخاري يرى أن الانقطاع علة؛ فلا يخرج ما هذا سبيله إلا في غير أصل موضوع كتابه، كالتعليقات والتراجم[١٨٩]. وقال أيضا: إن البخاري لم يخرج في الأصول إلا من هو ثقة متصف بالعدالة، فأما من خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم[١٩٠].

وعلى الرغم من تشدد البخاري في شروط صحة الحديث، فإن النقاد من أهل السنة لم يتركوا مروياته من غير نقد وتمحيص؛ بل نقدوا بعض مروياته من حيث موافقتها لمقررات الشريعة، ولكن هذه الروايات التي نقدت قليلة جدا بالنسبة لغيره، حتى ابن حجر الذي يعد من أشد المدافعين عن صحيح البخاري لم يجد غضاضة في تقرير أن فيه بعض الروايات التي تتسم بالمخالفة؛ أي: مخالفتها روايات أخرى أوثق منها، وقد ينشأ عن المخالفة شذوذ، ولكنه يقرر أن تلك الروايات ليس في الصحيح منها إلا نذر يسير[١٩١].

وعلى الرغم من انتقاد بعض روايات البخاري كما ذكرنا، لكن أحدا لم يقل قط إنه قبل "موضوعات" أو أحاديث غير صحيحة.

ورغم شهادات كبار العلماء والمحدثين للبخاري وكتابه، إلا أن بعض المخالفين قد زعموا أن البخاري يحتج بالأحاديث المعلولة، مستدلين على ذلك بهذا الحديث: «لا يحل للمرأة أن

---

[١٨٨] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٣.

[١٨٩] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٢ بتصرف.

[١٩٠] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٤٠٣ بتصرف.

[١٩١] كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٦٤.

تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه؛ وما أنفقت من نفقة من غير أمره، فإنه يؤدى إليه شطره»[١٩٢] وموضوع الشاهد للباب قوله صلى الله عليه وسلم: "ولا تأذن في بيته إلا بإذنه"، فزعموا أن البخاري ما أورده إلا ليبين علته، وأن الصواب في هذا – من وجهة نظرهم – قد جاء في حديث أبي الزناد؛ حيث ذكر الصوم فقط، و بهذا فالزيادة على الصوم في حديث البخاري ليست محفوظة، وبذلك انتهوا إلى أن البخاري يحتج في صحيحه بالأحاديث المعلولة غير المحفوظة.

وهذا الحديث رواه البخاري برقم (٥١٩٥) كما سبق، والطبراني في "الشاميين" والبغوي في "شرح السنة" برقم (١٦٨٩) من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا بالحديث كاملا، ورواه النسائي في "السنن الكبرى" برقم (٢٩٢٠)، وأحمد (٢/٤٤٤، ٤٦٤، ٤٧٦، ٥٠٠)، وغيرهما من طريق سفيان الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بذكر الصيام فقط.

وأما سفيان بن عيينة فرواه بالإسنادين جميعا، وإن كان متثبتا أكثر من الطريق الثاني، إلا أن البخاري رحمه الله رأى أن الحديث محفوظ بالإسنادين جميعا، فأما رواية شعيب فبالحديث كاملا، وأما رواية السفيانين فبجزء الصيام فقط، وهذا معنى قول البخاري: ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم، وقد أشار إلى صحة الإسنادين أيضا الترمذي في جامعه الصحيح برقم (٧٨٢)، وهذا هو الذي فهمه الحافظ ابن حجر أيضا من قول البخاري حيث قال: "يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام، وأن لأبي الزناد في أحد الثلاثة، وهو صيام المرأة إسنادا آخر"[١٩٣].

---

[١٩٢] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: النكاح، باب: لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه، (٩/ ٢٠٦)، رقم (٥١٩٥).

[١٩٣] فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٩/ ٢٠٨).

ومن ثم، فإن الحافظ ابن حجر لم يورد هذا الحديث في الأحاديث التي تكلم فيها على صحيح البخاري في المقدمة، مما يدل على أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث.

أما ما ذكره الحافظ ابن حجر من قوله: "قال أبو عوانة في رواية علي بن المديني: حدثنا به سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان فراجعته فيه، فثبت على موسى، ورجع عن الأعرج"[١٩٤] فليس معناه أنه لم يكن عنده الحديث من طريق أبي الزناد عن الأعرج؛ فإنه ثابت من طريق شعيب كما سبق، وإنما يعني أنه كان أحفظ لطريق موسى من طريق الأعرج، فرد هذه الطريق سندا أو متنا، والحكم على سفيان بن عيينة بالخطأ في السند والمتن، فيه من الجرأة الكثير على تخطئة الثقات، وقد رواه عنه بزيادة(من غير رمضان) جمع منهم:

الإمام أحمد في "مسنده" برقم (٧٣٣٨)، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف عند الدارمي برقم (١٧٦١)، وقتيبة بن سعيد ونصر بن علي عند الترمذي برقم (٧٨٢)، والبغوي برقم (١٧٦٥)، وقتيبة عند النسائي في السنن الكبرى برقم (٣٢٨٨)، والحسين بن حريث عند ابن خزيمة برقم (٢١٦٨)، وزهير بن حرب عند أبي يعلي برقم (٦٢٧٣) وكلهم كالآتي (أحمد بن حنبل، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف، وقتيبة بن سعيد، ونصربن علي، والحسين بن حريث، وزهير بن حرب) ستتهم عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا بزيادة«من غير رمضان»، والحديث ثابت من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا بزيادة«من غير رمضان»، ومن ثم، فالحكم بالخطأ على سفيان في إثبات هذه اللفظة في الحديث غير مقبول، خاصة وأنها ثابتة من وجه آخر، فقد وردت عند عبد الرزاق برقم (٧٨٨٦)، وأخرجه أبو داود في سننه برقم (٢٤٥٨) عن الحسن بن علي عنه، وهذه الزيادة ثابتة في طريق موسى بن أبي عثمان، وموسى وأبوه، قال في كل منهما الحافظ ابن حجر في "التقريب": مقبول.

---

[١٩٤] فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٩/ ٢٠٨، ٢٠٩).

وقد أورد له الشيخ شاهدا صحيحا من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود برقم (٢٤٥٩) وأحمد (١١٧٧٦)، وسياقه دال على أن النهي في التطوع، وله شاهد أخرجه الطيالسي برقم (١٩٥١) من حديث ابن عمر، وفي إسناده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، لكنه يصلح في الشواهد والمتابعات.

قال ابن خزيمة رحمه الله: قوله صلى الله عليه وسلم: «من غير شهر رمضان» من الجنس الذي نقول: إن الأمر إذا كان لعلة فمتى كانت العلة قائمة والأمر قائما، فالأمر قائم، والنبي – صلى الله عليه وسلم – لما أباح للمرأة صوم شهر رمضان بغير إذن زوجها؛ إذ صوم رمضان واجب عليها، كان كل صوم صوم واجب مثله جائز لها أن تصومه بغير إذن زوجها"[١٩٥]، ويعني رحمه الله بقوله: صوم صوم واجب: صيام ما كان واجبا صومه[١٩٦].

وعليه فإن الحافظ ابن حجر لم يورد ذلك الحديث في الأحاديث التي تكلم فيها في المقدمة، فدل ذلك علي أنه رأى أن هذا الخلاف لا يؤثر على صحة الحديث، فإذا كان الحديث الذي يستدلون به – على زعمهم هذا – حديثا صحيحا، فأين إذن هذه الأحاديث المعلة في صحيح البخاري التي يزعمون وجودها فيه؟!

ملاحظات هامة على هذه الشبهة

وإن ثمة ملاحظات تجدر الإشارة إليها في سياق تفنيد ما نحن بصدده من ادعاء أن في صحيح البخاري أحاديث معلة، وهاك بيان تلك الملاحظات:

١. إن حركة النقد التي دارت حول ما في صحيحي البخاري ومسلم من أحاديث، أسفرت عن ملاحظات شملت مائتين وعشرة أحاديث من أكثر من أربعة آلاف حديث اتفقا عليها، تفصيلها الآتي:

- ثمانية وسبعون حديثا في صحيح البخاري.

---

[١٩٥] صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، (٣/ ٣١٩).

[١٩٦] إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مكتبة ابن العباس، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ١٥٣، ١٥٦ بتصرف.

o مائة واثنان وثلاثون حديثا في صحيح مسلم.

وهذه الأحاديث التي انتقدت على الصحيحين لم يكن نقدها موضع إجماع عند المحدثين، وليس فيها أحاديث موضوعة، وقد أعلن بعض النقاد من علماء الحديث أن هذا النقد بني على قواعد أو علل ضعيفة غير قادحة في سلامة الحديث، كما أن الأحاديث التي انتقدت على صحيح البخاري ليس لها مساس بأصل الكتاب؛ بل هي من الأحاديث التي ذكرها البخاري على سبيل الاستئناس[١٩٧]، ومهما كان من شيء فإن نقد علماء الحديث لبعض ما في صحيحي البخاري ومسلم ليس فيه لمنكري السنة حجة، بل هو حجة عليهم؛ إذ لم ينظر المحدثون إلى هذين الإمامين الجليلين نظرة تقديس ترفعهما إلى درجة العصمة من الخطأ والسهو، وإنما كملوا بنقدهم لبعض ما في الصحيحين الإتقان الذي يبث في النفوس الاطمئنان إلى سلامة السنة – المعتمدة لدى الأمة – من التزوير والخلل، وهذا ما يريد منكرو السنة هدمه بشغبهم وصياحهم الآن.

٢. إن بعض هذه الأحاديث التي انتقدت على البخاري ومسلم كان مرجع النقد فيها إلى عدم التزامها بشروطهما التي التزماها في الرواية، وهذا لايعني أن هذه الأحاديث ضعيفة أو مكذوبة، فلم يقل بذلك أحد من علماء الحديث الخبراء بأصول الرواية متنا وسندا، بل قال بعض هؤلاء النقاد: إن ما أخذ على الإمامين معتمد عند الحفاظ، وارد من جهات أخرى.

٣. إننا نحيل هؤلاء ليعرفوا لأنفسهم قدرها في مجال الحديث وعلومه، إلى الفصل الضافي الذي عقده ابن حجر العسقلاني، في دراسة عشرة أحاديث ومائة من الأحاديث التي انتقدت على البخاري، وشاركه مسلم في تخريج اثنين وثلاثين حديثا منها، ناقشها ودرسها حديثا حديثا مستعملا في دراسته إياها قواعد نقد الحديث التي لا يعرف منكرو السنة عنها شيئا.

---

[١٩٧] انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٣٦٤.

إننا ندعوهم إلى الاطلاع على هذا الفصل ليبين لهم أنهم محرومون تماما من أدوات السير في هذا الطريق، وإلا فعليهم أن يقدموا للأمة نقدا علميا دقيقا لما يرونه موضعا للغربلة عند الإمامين البخاري ومسلم، أما هذا الغثاء الذي دأبوا على نشره فهو بضاعة المهزومين.

وعليه، فإن صحيحي البخاري ومسلم قد كتب الله لهما الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، والأمة لا تجتمع على ضلالة[١٩٨].

الخلاصة:

•إن انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث البخاري مبني على قواعد ضعيفة تخالف ما عليه جمهور أهل الصناعة الحديثية.

• إن جملة ما انتقدته الأئمة والنقاد على الصحيح لا يظهر منه ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب.

• ليس في متون الصحيح إلا أحرف يسيرة الغالب فيها الوهم، وأكثر الأسانيد التي تكلم فيها لا يضر ذلك شيئا من متونها؛ لأن لها أسانيد أخرى صحيحة سالمة من العلل.

• لم يورد الإمام ابن حجر العسقلاني الحديث الذي احتج به المخالفون في مقدمته، على الرغم من احتوائها جميع المطاعن التي تعرض لها صحيح البخاري، مما يؤكد أنه رأى أن الخلاف في هذا الحديث لا يؤثر على صحته.

•إن الحديث – موضوع الشبهة – محفوظ بالإسنادين معا، وهو ما رآه البخاري، وقرره الترمذي حين أشار إلى صحة الإسنادين أيضا.

• بين الإمام ابن حجر أن الإمام البخاري لا يخرج من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عنده، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليه يكون قوله معارضا لتصحيحه، ولا ريب في تقديم البخاري على غيره، فيندفع الاعتراض.

---

[١٩٨] الشبهات الثلاثون، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٧٤،: ٧٦ بتصرف.

• كان الإمام البخاري من أعرف خلق الله بالحديث وعلله، مع فقهه فيه، كما شـــهد لـــه بذلك أقرانه، ومن جاء بعدهم من العلماء المحققين.[١٩٩]

[١٩٩] .تحرير علوم الحديث، عبد الله يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـــ٢٠٠٧م. إتحاف النفوس المطمئنة بالذب عن السنة، أبو عبد الله أحمد إبراهيم، مكتبة ابن العباس، مصـــر، ط١، ١٤٢٤هـــ/ ٢٠٠٣م.

المبحث العاشر

الزعم أن وجود المعلق في الصحيحين يشكك في صحتهما

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المتوهمين أن وجود أحاديث معلقة في صحيحي البخاري ومسلم يشكك في صحتهما؛ إذ إن الحديث المعلق – في ظنهم – يعد من أنواع الضعيف، وهو خارج عن قسم الصحيح، فلا يلزم العمل به لعدم اتصال سنده بحذف بعضه، أو بحذف كله.

ويرمون من وراء ذلك إلى نزع الثقة من الصحيحين، وخرق ما أجمعت عليه الأمة من قبولهما.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن وجود المعلقات في صحيح البخاري لا يطعن فيه، فقد ذكرها البخاري في تراجم الأبواب لا الأصول، فضلا عن أن ما جاء معلقا في صحيحه في موضع جاء موصولا في موضع آخر في الصحيح، وما لم يأت موصولا في الصحيح جاء موصولا في كتب أخرى.

٢) إن ما جاء في صحيح مسلم من المعلقات جاء في الشواهد والمتابعات، وليس في الأصول، فضلا عن قلة هذه الأحاديث المعلقة والتي حصرها العلماء في اثني عشر حديثا، وقد وصلها الإمام مسلم في صحيحه، إلا حديثا واحدا وصله البخاري في صحيحه، وأبو داود والنسائي في سننيهما.

التفصيل:

أولا. معلقات البخاري ليست في أصول الكتاب، كما أنها موصولة إما في الصحيح، وإما في غيره:

لا ريب أن من نافلة القول التنويه بمكانة صحيحي البخاري ومسلم؛ فليس خافيا على ذي عينين مالهما من مكانة بين الكتب الحديثية، مع تلقي الأمة لهما بالقبول، و لم لا وأحاديثهما في أعلى درجات الصحة؟! قال الشوكاني: "واعلم أن ما كان من أحاديث هذا الكتاب في أحد الصحيحين، فقد أسفر فيه صبح الصحة لكل ذي عينين؛ لأنه قد قطع عرق النزاع ما صح من الإجماع على تلقي جميع الطوائف الإسلامية لما فيهما بالقبول، وهذه رتبة فوق

رتبة التصحيح عند جميع أهل المعقول والمنقول على أنهما قد جمعا في كتابيهما من أعلى أنواع الصحيح ما اقتدى به وبرجاله من تصدى بعدهما للتصحيح"[٢٠٠].

وقد اجتمعت كلمة جمهور الناطقين بعلم الحديث على أن أول من صنف الصحيح المجرد، هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، فقد ألف كتابه في الصحيح المجرد؛ أي الأحاديث المتصلة فيه دون التعليق والتراجم، ثم الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، وقد سبق الإمامين البخاري ومسلما الإمام مالك في إخراج الصحيح في كتابه "الموطأ"، ولكن الإمام مالكا لم يفرد الصحيح في كتابه، بل أدخل فيه المرسل، والمنقطع، والبلاغات، أما قول الإمام الشافعي: "ما أعلم في الأرض كتابا أكثر صوابا من كتاب مالك"، وقوله: "ما بعد كتاب الله أصح من موطأ مالك"، فذلك قبل وجود الصحيحين[٢٠١].

وإذا كان قد تقرر عند علماء الحديث – كما مر بنا – أن البخاري ومسلما لم يدخلا في صحيحيهما إلا ما صح، وأن الأمة قد تلقت كتابيهما بالقبول، فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها، والتي تلقتها الأمة بالقبول وما هي الأحاديث المشكوك في صحتها فيهما؟

الأحاديث المحكوم بصحتها في الصحيحين :

والجواب: **أن ما رواياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته،** وأما ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر وهو "المعلق"، وهو في البخاري كثير جدا، وفي مسلم موضع واحد في التيمم – فما كان منه بصيغة الجزم، كقال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، وما ليس فيه جزم، كيروى، ويذكر، ويحكى، ويقال،

---

[٢٠٠] تحفة الذاكرين، الشوكاني، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ص٣.

[٢٠١] في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٩٠ بتصرف.

وروي، وذكر، وحكي عن فلان كذا، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، وليس بواه لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح[٢٠٢].

والمتأمل في الاسم الذي وضعه الإمام البخاري لجامعه يقف على ذلك، فجامعه كما سماه مؤلفه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه"[٢٠٣].

ويظهر جليا من هذا الاسم هدف البخاري رحمه الله وطريقته في تصنيف هذا الكتاب المبارك.

وقوله رحمه الله في التسمية "المسند" يشير إلى أن الأحاديث التي هي أصول الكتاب، والتي هي على شرطه، أحاديث مسندة؛ أي: المتصلة السند بينه وبين رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فلا يعترض عليه بوجود المعلقات، والموقوفات، والمقطوعات؛ لأنه إنما استأنس بها في تراجمه[٢٠٤].

ولما كان الأمر على ما ذكرنا من أن البخاري لم يخرج في أصل الكتاب إلا ما اتصل سنده على شروطه التي شملت المعاصرة واللقاء – واتفق على أن هذا هو المحكوم بصحته، وأنه المقصود بقول البخاري: ما أدخلت في كتابي "الجامع إلا ما صح" – لم يكن لمدع وجه فيما ادعاه من أن الصحيحين بهما أحاديث ضعيفة لوجود المعلق؛ لأن المعلقات في الصحيحين لها حكم خاص – كما سنوضحه – فأما عن وجودها في صحيح البخاري، فهي ليست من أصل الكتاب، وإنما هي في تراجمه، ولها ما يسوغها وسنوضح غرضها فيما

---

[٢٠٢] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م، (١/ ١١٧، ١٢٠، ١٢١).

[٢٠٣] في بعض النسخ من "صحيح البخاري" يقال: "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمر رسول الله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ وسننه وأيامه".

[٢٠٤] الإمام البخاري وصحيحه الجامع، د. أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص٧٥، ٧٦ بتصرف.

يأتي، وأما مسلم فمعلقاته – كما سنوضح إن شاء الله – قد وصلها في موضع آخر من كتابه إلا موضعا واحدا، وهو – بفضل الله ومنه – موصول عند غيره.

إذا، فالأحاديث الواردة في صحيح البخاري المسندة كلها صحيحة، بل في أعلى درجات الصحة، وهي التي في أصول الكتاب.

حكم معلقات البخاري

على أن هناك جزءا من الأحاديث الواردة في الكتاب لم يذكر لها البخاري سندا، وهي المعروفة بالأحاديث المعلقة، فما هو حكم المعلقات في صحيح البخاري؟

لقد أفاض الحديث عن هذه المسألة شيخ الإسلام الحافظ بن حجر العسقلاني، فقال:

والمراد بالتعليق: ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد، وتارة يجزم به كـ " قال"، وتارة لا يجزم به كـ " يذكر"، فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين، أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولا، وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلا معلقا، فالأول قد بينا السبب فيه... أنه يورده معلقا؛ حيث يضيق مخرج الحديث إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج، واشتمل المتن على أحكام، فاحتاج إلى تكريره، فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل، والثاني – ما لا يوجد فيه إلا معلقا – فإنه على صورتين، إما أن يورده بصيغة الجزم وإما أن يورده بصيغة التمريض، فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه مالا يلتحق، أما ما يلتحق فالسبب في كونه لم يوصل إسناده، إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن إيراد هذا مستوفي السياق، و لم يهمله، بل أورده بصيغة التعليق طلبا للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعا، أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه، فمن ذلك أنه قال في كتاب الوكالة: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة – رضي الله عنه –

قال: «وكلني رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بزكاة رمضان» الحديث بطوله[٢٠٥]، وأورده في مواضع أخرى، منها في فضائل القرآن، وفي ذكر إبليس، ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان؛ فالظاهر أنه لم يسمعه منه، وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم، وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة في مواضعها، فقال في التاريخ: قال إبراهيم بن موسى: حدثنا هشام بن يوسف فذكر حديثا، ثم قال: حدثوني بهذا عن إبراهيم، ولكن ليس ذلك مطردا في كل ما أورده بهذه الصيغة، لكن مع هذا الاحتمال لا يحمل جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيوخه، ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلسا عنهم؛ فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ "قال" لا يحمل على السماع إلا ممن عرف من

---

[٢٠٥] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: وَكَّلَنِي رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِزَكَاةِ رَمَضَانَ، فَكُنْتُ أَحْفَظُهَا فَآتَانِي آتٍ مِنَ اللَّيْلِ، فَجَعَلَ يَحْثُو مِنْ ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ فَشَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ، وَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ اللَّيْلَةَ؟» قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّه، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً فَرَحِمْتُهُ، وَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ» قَالَ: فَرَصَدَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَإِذَا هُوَ قَدْ جَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذَهُ فَقَالَ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فَشَكَا إِلَيْهِ حَاجَةً وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ وَخَلَّى سَبِيله، فَأَصْبَحَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ؟» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّه، ذَكَرَ حَاجَةً وَعِيَالًا كَثِيرًا فَرَحِمْتُهُ وَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ» قَالَ: فَرَصَدَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ، فَإِذَا هُوَ قَدْ جَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ قَالَ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي لَا أَعُودُ، وَأُعَلِّمُكَ كَلِمَات يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا قَالَ: وَمَا هِيَ؟ قَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ هَذِه الْآيَةَ: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} [البقرة: ٢٥٥] حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّه حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبُكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، قَالَ: فَأَصْبَحَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ اللَّيْلَةَ؟» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّه، عَلَّمَنِي شَيْئًا زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْفَعُنِي بِهِ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «وَمَا هُوَ؟» قَالَ: أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ إِذَا أَوَيْتُ إِلَى فِرَاشِي، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُنِي شَيْطَانٌ حَتَّى أُصْبِحَ، وَلَا يَزَالُ عَلَيَّ مِنَ اللَّه حَافِظٌ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ صَدَّقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، أَتَدْرِي مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاث لَيَال يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «ذَلِكَ شَيْطَانٌ» وصله كثيرون وهو صحيح الدعوات الكبير (١/ ٥٢١)(٤٠٦) وصحيح ابن خزيمة (٤/ ٩١)(٢٤٢٤)

عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقتضى ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه على الاحتمال... وأما ما لا يلتحق بشرطه، فقد يكون صحيحا على شرط غيره، وقد يكون حسنا صالحا للحجة، وقد يكون ضعيفا لا من جهة قدح في رجاله، بل من جهة انقطاع يسير في إسناده، قال الإسماعيلي: قد يصنع البخاري ذلك؛ إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب، فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدث به، لا على جهة التحديث به عنه، قلت: والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل. فمثال ما هو صحيح على شرط غيره قوله في الطهارة: وقالت عائشة: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يذكر الله على كل أحيانه» [٢٠٦]وهو حديث صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه في صحيحه كما سيأتي بيانه، ومثال ما هو حسن صالح للحجة قوله فيه: وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: "الله أحق أن يستحيا منه من الناس"[٢٠٧]، وهو حديث حسن مشهور عن بهز، أخرجه أصحاب السنن كما سيأتي، ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع، لكنه منجبر بأمر آخر، قوله في كتاب الزكاة: وقال طاوس: «قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة، أهون عليكم، وخير لأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم»[٢٠٨] فإسناده إلى طاوس صحيح، إلا أن

---

[٢٠٦] إرشاد الحيران فيما اتفق عليه الشيخان مع الشرح (ص: ٤٣٨)٢٢٩. (٣٧٣) وأخرجه البخاري معلقاً في: ٥ كتاب الغسل: ٢٤ باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره [ش (لا ينجس) بضم الجيم وفتحها لغتان وفي ماضيه لغتان نجس ونجس فمن كسرها في الماضي فتحها في المضارع ومن ضمها في الماضي ضمها في المضارع أيضا وهذا قياس مطرد معروف عند أهل العربية إلا أحرفا مستثناة من المكسورة]

[٢٠٧] وصله كثيرون السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣١٨)(٣٢١٣) حسن صحيح

[٢٠٨] صحيح البخاري (٢/ ١١٦) معلقاً

قلت: وصله يحيى بن آدم في "كتاب الخراج" بسند صحيح على شرط الشيخين إلى طاوس. قال الحافظ: "لكن طاوس لم يسمع من معاذ، فهو منقطع، فلا يغتر بقول من قال:

طاوسا لم يسمع من معاذ، فأما ما اعترض به بعض المتأخرين بنقضه هذا الحكم في صيغة الجزم، وأنها لا تفيد الصحة إلى من علق عنه بأن المصنف أخرج حديثا قال فيه: قال عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: «لا تفضلوا بين الأنبياء...» الحديث[٢٠٩]، فإن أبا مسعود الدمشقي جزم بأن هذا ليس بصحيح؛ لأن عبد الله بن الفضل إنما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة، لا عن أبي سلمة، ثم قوى ذلك بأن المصنف أخرجه في موضع آخر موصولا، فقال عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة انتهى، فهذا اعتراض مردود، والقاعدة صحيحة لا تنتقض بهذا الإيراد الواهي، وقد روى الحديث المذكور أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة، كما علقه البخاري سواء، فبطل ما ادعاه أبو مسعود من أن عبد الله بن الفضل لم يروه إلا عن الأعرج، وثبت أن لعبد الله بن الفضل فيه شيخين، والصيغة الثانية

ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده، لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علّق عنه، وأما باقي الإسناد فلا. إلا أن إيراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده، وكأنه عضده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب".مختصر صحيح الإمام البخاري (١/ ٤٢٢)

الخراج ليحيى بن آدم (ص: ١٢٩)(٥٢٥) أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: قَالَ مُعَاذٌ بِالْيَمَنِ: " ائْتُونِي بِعَرَضِ ثِيَابٍ آخُذُهُ مِنْكُمْ مَكَانَ الذُّرَةِ وَالشَّعِيرِ، فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ، وَخَيْرٌ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ "

[٢٠٩] صحيح البخاري (٤/ ١٥٩)(٣٤١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الفَضْلِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا يَهُودِيٌّ يَعْرِضُ سِلْعَتَهُ، أُعْطِيَ بِهَا شَيْئًا كَرِهَهُ، فَقَالَ: لاَ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، فَسَمِعَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَامَ فَلَطَمَ وَجْهَهُ، وَقَالَ: تَقُولُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَظْهُرِنَا؟ فَذَهَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَبَا القَاسِمِ، إِنَّ لِي ذِمَّةً وَعَهْدًا، فَمَا بَالُ فُلاَنٍ لَطَمَ وَجْهِي، فَقَالَ: «لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ» فَذَكَرَهُ، فَغَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى رُئِيَ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ قَالَ: " لاَ تُفَضِّلُوا بَيْنَ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ، فَيَصْعَقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ أُخْرَى، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَحُوسِبَ بِصَعْقَتِهِ يَوْمَ الطُّورِ، أَمْ بُعِثَ قَبْلِي،

وهي صيغة التمريض، لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح على ما سنبينه، فأما ما هو صحيح، فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيرة جدا، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى، كقوله في الطب: ويذكر عن ابن عباس عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في الرقي بفاتحة الكتاب، فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن نفرا من أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – مروا بحي فيهم لديغ، فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي – صلى الله عليه وسلم – لما أخبروه بذلك:«أن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله»[٢١٠]، فهذا كما ترى لما أورده بالمعنى لم يجزم به؛ إذ ليس في الموصول أنه – صلى الله عليه وسلم – ذكر الرقية بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم، فاستفيد ذلك من تقريره[٢١١]، وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على

---

[٢١٠] صحيح البخاري (٧/ ١٣٢) (٥٧٣٧)

[٢١١] قلت : ورد بعدة أحاديث أنها شفاء من كل داء

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " فَاتِحَةُ الْكِتَابِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ " شعب الإيمان (٤/ ٤٣)(٢١٥٤) صحيح مرسل

وعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَوَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، ثُمَّ قُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، ثُمَّ قُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، قَالَ: وَنَهَضَ وَدَخَلَ بَعْضَ حُجَرِهِ قَالَ: فَمِلْتُ إِلَى أُسْطُوَانَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَجَلَسْتُ إِلَيْهَا وَأَنَا كَئِيبٌ حَزِينٌ، فَبَيْنَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَوَضَّأَ قَالَ: فَأَقْبَلَ حَتَّى وَقَفَ عَلَيَّ ثُمَّ قَالَ: " عَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ، وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ " ثُمَّ قَالَ: " يَا جَابِرُ، أَلَا أُخْبِرُكَ بِخَيْرِ سُورَةٍ نَزَلَتْ فِي الْقُرْآنِ؟ " قَالَ: قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: " فَاتِحَةُ الْكِتَابِ – قَالَ عَلِيٌّ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: – فِيهَا شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ" شعب الإيمان (٤/ ٤٢)(٢١٥٢) حسن

وعَن أبي سلمَان قَالَ: مر أَصْحَاب رَسُول الله فِي بعض غزوهم على رجل قد صرع فَقَرَأَ بَعضهم فِي أُذُنه بِأم الْقُرْآن فبرأ فَقَالَ رَسُول الله ﷺ هِيَ أم الْكتاب وَهِي شِفَاء من كل دَاء" الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١/ ١٥) رواه الثعلبي وهو حديث حسن مرسل

شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل على موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له، فمثال الأول أنه قال في الصلاة: ويذكر عن عبد الله بن السائب قال: قرأ النبي – صلى الله عليه وسلم – المؤمنون في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع، وهو حديث صحيح على شرط مسلم،[٢١٢] أخرجه في صحيحه إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته، وقال في الصيام: ويذكر عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد عن ابن عباس قال: «قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم: إن أختي ماتت، وعليها صوم شهرين متتابعين...» [٢١٣]الحديث ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح إلا أن فيه اختلافا كثيرا في إسناده، وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر بهذا السياق، وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، ومثال الثاني وهو الحسن قوله في البيوع: ويذكر عن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال له: «إذا بعت فكل وإذا ابتعت فاكتل»[٢١٤]، وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة – وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان، وقد وثق عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع؛ فالحديث حسن لما عضده من ذلك، ومثال الثالث: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، إلا أنه على وفق العمل قوله في الوصايا: ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه قضى بالدين قبل الوصية»، وقد رواه الترمذي موصولا من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي، والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي[٢١٥]، ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به، ومثال الرابع: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، وهو

---

[٢١٢] سنن النسائي (٢/ ١٧٦)(١٠٠٧) صحيح

[٢١٣] المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة (١٣/ ١٤٩)

[٢١٤] المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة (١٥/ ٢٨٣)

[٢١٥] سنن الترمذي ت شاكر (٤/ ٤١٦) (٢٠٩٤) حسن لغيره

في الكتاب قليل جدا، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف، بخلاف ما قبله، فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة: ويذكر عن أبي هريرة رفعه "لا يتطوع الإمام في مكانه" ولم يصح[٢١٦]، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة، وليث بن أبي سليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يعرف، وقد اختلف عليه فيه[٢١٧]، فهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتمريض، وهاتان الصيغتان قد نقل النووي اتفاق محققي المحدثين وغيرهم على اعتبارهما، وأنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف؛ لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح، قال: وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم واشتد إنكار البيهقي على من خالف ذلك وهو تساهل قبيح جدا من فاعله، إذ يقول في الصحيح: "يذكر ويروى" وفي الضعيف: "قال وروى"، وهذا قلب للمعاني وحيد عن الصواب، قال: وقد اعتنى البخاري – رحمه الله – باعتبار هاتين الصيغتين، وإعطائهما حكمهما في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض، وبعضه بجزم مراعيا ما ذكرنا، وهذا مشعر بتحريه وورعه، وعلى هذا فيحمل قوله ما أدخلت في الجامع إلا ما صح؛ أي: مما سقت إسناده... وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه أنه لا يفتقر إلى هذا الحمل، وأن جميع ما فيه صحيح، باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقا إلا النادر، فهذا حكم المرفوعات، وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبرا إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله، وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، فحينئذ ينبغي أن يقال جميع: ما يورد فيه إما أن يكون مما

---

[٢١٦] صحيح البخاري (١/ ١٦٩)(٨٤٨) وَقَالَ لَنَا آدَمُ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْفَرِيضَةَ وَفَعَلَهُ الْقَاسِمُ وَيُذْكَرُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ لاَ يَتَطَوَّعُ الإِمَامُ فِي مَكَانِهِ وَلَمْ يَصِحَّ.

[٢١٧] سنن أبي داود ت الأرنؤوط (٢/ ٢٤٦)(١٠٠٦) إسناده ضعيف جداً

ترجم به، أو مما ترجم له، فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة، والأحاديث المعلقة نعم، والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجم به، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضا بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسر، ومنها مفسر فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار ولكن المقصود بالذات هو الأصل، فافهم هذا، فإنه مخلص حسن يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل والله الموفق"[٢١٨].

ثم يقول بعد ذلك: "وقد بسطت ذلك جميعه في تصنيف كبير سميته تغليق التعليق، ذكرت فيه جميع أحاديثه المرفوعة، وآثاره الموقوفة، وذكرت من وصلها بأسانيدي إلى المكان المعلق؛ فجاء كتابا حافلا وجامعا، لم يفرده أحد بالتصنيف"[٢١٩].

لقد اتضح من خلال هذا العرض لكلام الحافظ ابن حجر، والذي لا مزيد عليه حقا، أن ما ورد في البخاري من تعليق ليس موصولا في مواضع أخرى من الكتاب مائة وستون حديثا، وأن ما ورد فيها بصيغة التمريض منها ما هو على شرطه إلا أنه رواه بالمعنى معلقا، ووصله في موضع آخر من كتابه كحديث الرقية بالفاتحة، وأما ما لم يورده في موضع آخر مما هو على هذه الصيغة، منه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف إلا أن العمل به، كحديث: "أن النبي قضى بالدين قبل الوصية"، ومنه ما هو ضعيف لا جابر له، وهو قليل جدا وهذا يوضحه رحمه الله ويبين أنه لا يصح، كما فعل بعد أن ذكر حديث: "لا يتطوع الإمام في مكانه"، فقال بعده: لا يصح، وهذا يدل على تحري الإمام الحافظ البخاري رحمه الله وشدة ورعه.

قال ابن الصلاح: "ثم إن ما يتقاعد من ذلك على شرط الصحيح قليل يوجد في كتاب البخاري في مواضع من تراجم الأبواب، دون مقاصد الكتاب وموضوعه الذي يشعر به

---

[٢١٨] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٩: ٢٢.

[٢١٩] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٢٢.

اسمه الذي سماه به، وهو "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه"، وإلى الخصوص الذي بيناه يرجع مطلق قوله: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح"، وكذلك مطلق قول الحافظ أبي نصر الوايلي السجزي: "أجمع أهل العلم – الفقهاء وغيرهم – على أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قد صح عنه، ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – قاله لا شك فيه – أنه لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته"، وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين من قوله: "و لم نجد من الأئمة الماضين – رضي الله عنهم – من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين" – يقصد البخاري ومسلما – فإنما المراد بكل ذلك مقاصد الكتاب، وموضوعه، ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها"[٢٢٠].

ومن ثم، فهذا رد قاطع وبرهان ساطع على من ادعى أن في البخاري ضعيفا لوجود المعلقات؛ وذلك لأن هذه المعلقات ليست في أصل الكتاب ومضمونه، ومتون الأبواب، وإنما هي في التراجم. كما أن المعلقات نفسها ليس بها حديث واه، فما رواه البخاري في الصحيح مما عبر عنه بصيغة التمريض، والذي قلنا لا يحكم بصحته ليس بواه؛ أي: ساقط جدا؛ وذلك لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح؛ ولذا قال الإمام ابن الصلاح: "ومع ذلك فإيراده له في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصله إشعارا يؤنس به ويركن إليه"[٢٢١].

وقد ذكرنا أن ما جاء بصيغة التمريض مما هو ضعيف، نوعان: ضعيف جاء العمل على موافقته، كحديث "قضاء النبي – صلى الله عليه وسلم – بالدين قبل الوصية"، وضعيف لا ينجبر، وهذا يوضحه البخاري ويظهر ضعفه عقب روايته له، وهذا في البخاري قليل جدا.

---

[٢٢٠] علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٢، ٢٣.

[٢٢١] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١٢١.

وجدير بالذكر أن جميع ما في صحيح البخاري من المعلقات موصولة جميعها في كتب السنة الأخرى، وقد وصلها جميعا الحافظ ابن حجر العسقلاني في مؤلف أسماه تغليق التعليق، وبوصله يسقط ادعاء مثيري الشبهة، ولا يكون هناك وجه للاعتراض على القول بصحة معلقات البخاري.

ثانيا. قلة المعلقات في صحيح مسلم، وهي في غير الأصول بل في الشواهد والمتابعات:

إن المعلقات في صحيح مسلم لم يذكرها الإمام مسلم في كتابه إلا نادرا، فهي قليلة فيه، وقد ذكر الحافظ أبو علي الجياني أن المعلق في صحيح مسلم وقع في أربعة عشر موضعا، وقد أخذ هذا عنه أبو عبد الله المازري صاحب "المعلم بشرح صحيح مسلم".

ولكن الذي حققه الحافظ أبو عمرو بن الصلاح، ونقله عنه النووي أن عدتها اثنا عشر موضعا[٢٢٢].

قال ابن الصلاح كما نقله عنه النووي: "وذكر الحافظ أبو علي الغساني الجياني أن الانقطاع وقع فيما رواه مسلم في كتابه في أربعة عشر موضعا"، ثم ذكر هذه المواضع، وقال بعد أن أخرج منها موضعين بالتدقيق:[٢٢٣] "فهي إذن اثنا عشر لا أربعة عشر"[٢٢٤].

---

[٢٢٢] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٢٦٤، ٢٦٥ بتصرف.

[٢٢٣] صحيح مسلم (١/ ٢٨١)١١٤ - (٣٦٩) قَالَ مُسْلِمٌ، وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْد، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ عُمَيْرٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ أَبُو الْجَهْمِ: «أَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نَحْوِ بِئْرِ جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ، حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ»

معلقاً ووصله البخاري (١/ ٧٥) (٣٣٧) ومستخرج أبي عوانة (١/ ٢٥٦) (٨٨٨)

١٤٨ - (٥٩٩) قَالَ مُسْلِمٌ: وَحُدِّثْتُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ، وَيُونُسَ الْمُؤَدِّبِ، وَغَيْرِهِمَا، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ:

وليس لأحد وجه في أن يأخذ على مسلم هذا؛ لأن مسلما لم يذكر هذه المعلقات إلا في المتابعات، فهو يتابع على الحديث الموصول الذي يورده في المتن، قال ابن الصلاح رادا على من أخذ على مسلم هذه المعلقات: "وليس شيء من هذا – والحمد لله – مخرجا لما وجد فيه من حيز الصحيح، بل هي موصولة من جهات صحيحة، لاسيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة، ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث"[٢٢٥].

وهذا معلوم ثابت عندهم، التفريق بين الأصول، والمتابعات، والشواهد، فما كان في معرض المتابعة فالأمر فيه على المسامحة، ويغتفر في بابها مالا يغتفر في الأصول[٢٢٦].

فالمعلق إذا في "صحيح مسلم" قليل نادر، وهو في مواضع محدودة، قد اهتم العلماء ببحثها وتحقيقها، فظهر لهم صحتها، واتصالها من جهات صحيحة.

ثم إن العلماء قد حددوا أماكنها، وغرض الإمام مسلم من ذلك، كبيان اختلاف السند، أو ذكر من تابع رواية الذي أسند من طريقه عليه، فهو يسوقه مساق الاستشهاد والمتابعة، بعد أن يورده موصولا[٢٢٧].

«كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِـ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَلَمْ يَسْكُتْ»

معلقاً ووصله أبو عوانة مستخرج أبي عوانة (١/ ٤٣٠) (١٦٠١) وهو صحيح

[٢٢٤] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٢١، ١٢٠).

[٢٢٥] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٢١).

[٢٢٦] التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبدالله شعبان، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٥١٣.

[٢٢٧] التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبدالله شعبان، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٥٢١، ٥٢٢ بتصرف.

وليس في الاثني عشر حديثا موضع لم يوصله في كتابه إلا حديثا واحدا، وهو الحديث الذي رواه في باب التيمم، حيث قال: «وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن عمير مولى ابن عباس أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة زوج النبي – صلى الله عليه وسلم – حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو الجهم: أقبل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من نحو بئر جمل، فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عليه؛ حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه، ثم رد عليه السلام»[٢٢٨].

لكن هذا الحديث موصول عند غيره، وهو صحيح؛ فهو موصول عند البخاري من طريق يحي بن بكير عن الليث بن سعد[٢٢٩]، وموصول أيضا عند الإمام أبي داود من طريق عبد الملك بن شعيب عن أبيه عن جده[٢٣٠]، وموصول أيضا عند الإمام النسائي من طريق الربيع بن سليمان عن شعيب عن أبيه[٢٣١].

وبهذا يتبين لنا أن ما في الصحيحين من معلقات غير ملحق بالانقطاع القادح؛ لما عرف من عادتهما وشرطهما، وذكرهما ذلك في كتاب موضوع لذكر الصحيح خاصة، فلن يستجيزا فيه الجزم المذكور من غير ثبت وثبوت، بخلاف الانقطاع أو الإرسال الصادر من غيرهما، هذا كله من المعلق بلفظ الجزم، أما إذا لم يكن ذلك منهما بلفظ جازم مثبت له عمن ذكراه عنه على الصفة التي تقدم ذكرها، مثل أن يقولا: روي عن فلان، أو ذكر عن فلان،

---

[٢٢٨] معلقاً ووصله البخاري (١/ ٧٥) (٣٣٧) ومستخرج أبي عوانة (١/ ٢٥٦) (٨٨٨)

[٢٢٩] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التيمم، باب: التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوات الصلاة، (١/ ٥٢٥، ٥٢٦)، رقم (٣٣٧).

[٢٣٠] صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الطهارة، باب: التيمم في الحضر، (١/ ٣٥٨)، رقم (٣٢٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٢٩).

[٢٣١] صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الطهارة، باب: التيمم في الحضر، (١/ ٤٨)، رقم (٣١٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٣١١).

أو في الباب عن فلان ونحو ذلك، فليس ذلك في حكم التعليق الـــذي ذكرنـــاه، ولكـــن يستأنس بإيرادهما له[٢٣٢].

ومن ثم، فلا مطعن في معلقات مسلم ألبتة، ولا وجه – إذن – لمن ادعى أن فيـــه ضـــعيفا، وعليه تثبت صحة ما أجمعت عليه الأمة من أنه ليس في البخاري ومسلم حديث واه.

الخلاصة:

- إن المقصود بقول البخاري: "ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح" الأحاديث الـــتي أخرجها في أصول الكتاب ومتنه، وهذا ظاهر من تسمية صحيحه بـــ"الجـــامع الصـــحيح المسند من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه"، فما رواه بالإســـناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وهي التي في أصل الكتاب وموضوعه ومتنه، وليس فيها بحمد الله حديث منقطع.
- المعلقات الواردة في صحيح البخاري لم ترد إلا في تراجم الأبواب، ولذا فليس لأحد أن يطعن في صحيح البخاري(أصل الكتاب ومتنه).
- جميع الأحاديث التي رواها البخاري بصيغة الجزم، كقال وذكر – أحاديث صـــحيحة؛ لأنها تفيد الاتصال.
- ما رواه البخاري بصيغة التمريض، منه ما هو صحيح وليس على شرطه، ومنه ما هـــو حسن، ومنه ما هو ضعيف، إلا أن العمل على موافقته: كحديث «قضـــاء رســـول الله – صلى الله عليه وسلم – بالدين قبل الوصية»، ومنه ما هو ضعيف لا ينجبر، وهو قليل جدا، وهذا يوضح البخاري ضعفه كأن يقول ولا يصح، وهذا يدل على تحريه وشدة ورعه.
- ليس فيما رواه البخاري من المعلقات حديث واه؛ أي: ساقط جدا؛ وذلك لإدخـــال البخاري إياها في كتابه الموسوم بالصحيح، وإيراده لها مشعر بصحة أصلها إشعارا يؤنس به ويركن إليه.

---

[٢٣٢] . شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نـــزار مصـــطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـــ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٢٢) بتصرف.

- لقد وصل الحافظ ابن حجر جميع معلقات البخاري، وأوضح أنها موصولة في كتب السنة الأخرى، وذلك في كتاب أسماه "تغليق التعليق"، ثم اختصره في كتاب أسماه " التشويق إلى وصول المبهم من التعليق".
- ما ذكره الإمام مسلم في صحيحه من المعلق هو اثنا عشر حديثا، وهي موصولة في الكتاب نفسه إلا موضعا واحدا، وهو موصول عند البخاري وأبي داود والنسائي بأسانيد صحيحة، كما أن هذه المواضع في المتابعات، وليست في أصل الكتاب.[٢٣٣]

[٢٣٣] أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع، د. محمد محمود بكار، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

المبحث الحادي عشر

ادعاء أن في الصحيحين خرافات وإسرائيليات موضوعة

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن في الصحيحين كثيرا من الأحاديث الخرافية، والإسرائيليات المحرفة، التي أقر "البخاري" بصحتها، ونسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ويستدلون على ذلك بما ورد في صحيح البخاري من أخبار تؤكد نقل الصحابة – رضي الله عنهم – عن أهل الكتاب، منها: "أن عبد الله بن عمرو ظفر بالشام بحمل من كتب أهل الكتاب"، وكان يرويها للناس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومنها إنكار السيدة عائشة لحديث "رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – ربه ليلة الإسراء"، الذي رواه الشيخان عن عامر بن مسروق، كما يستدلون بمجموعة أخرى من الأحاديث، زاعمين أنها من الإسرائيليات؛ لأن رواتها من مسلمة أهل الكتاب، أو تخص شيئا من ذكر الأديان السابقة.

ويتساءلون: إذا كان "كتابا البخاري ومسلم"، وهما الصحيحان كما يسمونهما، يحملان هذه الروايات المحرفة من الإسرائيليات، فترى كيف يكون الأمر في غيرهما من كتب الأحاديث؟! ويهدفون من وراء ذلك إلى نزع الثقة عن الصحيحين، فضلا عن كتب السنة عامة، ومن ثم هدم العمل بالسنة والأخذ بها.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد أباح لنا الشرع رواية الإسرائيليات إذا وافقت شرعنا ولم تخالفه، وما جاء في الصحيحين من قبيل ذلك المباح.

٢) إن الرواية التي تذكر أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ظفر بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، وكان يحدث منهما عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ليست من الصحيح، ولكن ذكرها ابن حجر في أثناء شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأما زيادة جملة "يرويها عن النبي" فليست من الرواية.

٣) إن رواية السيدة عائشة رضي الله عنها التي في الصحيحين تنفي رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – ربه، وعلى فرض أن في الصحيحين إثبات الرؤية، فإن هذه قضية اختلف فيها السلف والخلف، والراجح ثبوتها للنبي – صلى الله عليه وسلم – وقد نقلت كتب السنة الخلاف بمصداقية، وهي ليست مسئولة عن شيء بعد صدق النقل.

٤) إن الروايات التي استدلوا بها على أنها من الإسرائيليات؛ لأن رواتها كانوا من مسلمة أهل الكتاب، أو لمجرد ذكرها لشيء يخص اليهود، روايات صادقة صحيحة، ولا مجال للطعن في هذه الروايات، طالما أن رواتها عدول ثقات.

تفصيل الرد على شبهتهم:

أولا. صحة ما جاء في الصحيحين من الإسرائيليات، إذا وافقت شرعنا:

في البداية يجب أن ننوه إلى دقة المنهج الذي توخاه كل من الإمامين: البخاري ومسلم في صحيحيهما، فهما قد اشترطا الصحة في كل ما يرويانه، وليس أدل على ذلك من انتقائهما الأصح من الأحاديث، وأعلاها سندا وأصحها متنا، مما هو على شرطهما.

ومن ثم، فإن ما ورد في الصحيحين من إسرائيليات فهو صحيح لا شك فيه، وهو يوافق ما في الشريعة الإسلامية.

إن لفظ الإسرائيليات – كما هو ظاهر – جمع، مفرده إسرائيلية، وهي قصة أو حادثة تروى عن مصدر إسرائيلي، والنسبة فيها إلى إسرائيل، وهو نبي الله يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام وإليه ينسب اليهود، فيقال: بنو إسرائيل.

ولفظ الإسرائيليات – وإن كان يدل على القصص الذي يروى أصلا عن مصادر يهودية – يستعمله علماء التفسير والحديث، ويطلقونه على ما هو أوسع وأشمل من القصص اليهودي، فهو في اصطلاحهم يدل على كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي، أو نصراني أو غيرهما، وإنما أطلق لفظ الإسرائيليات

على كل ذلك من باب التغليب للون اليهودي على غيره؛ لأن غالب ما يروى من هذه الخرافات والأباطيل يرجع في أصله إلى مصدر يهودي[٢٣٤].

أقسام الإسرائيليات:

١. ما علمنا صحته مما بأيدينا من القرآن والسنة، والقرآن هو الكتاب المهيمن، والشاهد على الكتب السماوية قبله، فما وافقه فهو حق وصدق، وما خالفه فهو باطل وكذب، قال سبحانه وتعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } [المائدة: ٤٨].

وهذا القسم صحيح، وفيما عندنا غنية عنه، ولكن يجوز ذكره وروايته للاستشهاد به، ولإقامة الحجة عليهم من كتبهم، وذلك مثل ما يتعلق بالبشارة بالنبي – صلى الله عليه وسلم – وبرسالته، وأن التوحيد هو دين جميع الأنبياء، مما غفلوا عن تحريفه، أو حرفوه، ولكن بقي شعاع منه يدل على الحق.

وفي هذا القسم ورد قوله صلى الله عليه وسلم: «بلغوا عني، ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[٢٣٥].

قال الحافظ ابن حجر: قوله: "وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"؛ أي: لا ضيق عليكم في الحديث عنهم؛ لأنه كان قد تقدم منه – صلى الله عليه وسلم – الزجر عن الأخذ عنهم، والنظر في كتبهم، ثم حصل التوسع في ذلك، وكأن النهي قد وقع قبل استقرار الأحكام

---

[٢٣٤] الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٣ بتصرف.

[٢٣٥] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٢)، رقم (٣٤٦١).

الإسلامية، والقواعد الدينية، خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك، لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار"[٢٣٦].

٢. ما علمنا كذبه مما عندنا مما يخالفه، وذلك مثل: ما ذكروه في قصص الأنبياء؛ من أخبار تطعن في عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كقصة يوسف، وداود، وسليمان عليهم السلام ومثل ما ذكروه في توراتهم: من أن الذبيح هو إسحاق لا إسماعيل، فهذا لا تجوز روايته وذكره إلا مقترنا ببيان كذبه، وأنه مما حرفوه وبدلوه، قال سبحانه وتعالى: { يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [المائدة: ٤١]

وهذا القسم ورد النهي من النبي – صلى الله عليه وسلم – للصحابة عن روايته، والزجر عن أخذه عنهم، وسؤالهم عنه، قال الإمام مالك رحمه الله في حديث: «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» كما ذكره ابن حجر المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا[٢٣٧].

ولعل هذا هو المراد حديث عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: " كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْدَثُ، تَقْرَءُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ بَدَّلُوا كِتَابَ اللَّهِ وَغَيَّرُوهُ، وَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الكِتَابَ، وَقَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا؟ أَلاَ يَنْهَاكُمْ

---

[٢٣٦] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٦/ ٥٧٥) بتصرف.

[٢٣٧] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٦/ ٥٧٥).

مَا جَاءَكُمْ مِنَ العِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟ لاَ وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ " البخاري[٢٣٨].

٣. ما هو مسكوت عنه، لا من هذا، ولا من ذاك، فلا نؤمن به، ولانكذبه؛ لاحتمال أن يكون حقا فنكذبه، أو باطلا فنصدقه، ويجوز حكايته لما تقدم من الإذن في الرواية عنهم، ولعل هذا القسم هو المراد بما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لاَ تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلاَ تُكَذِّبُوهُمْ وَقُولُوا: {آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ} [البقرة: ١٣٦] " الآيَةَ.[٢٣٩]

ومع هذا، فالأولى عدم ذكره؛ حتى ولا نضيع الوقت في الاشتغال به[٢٤٠].

وبهذا يتضح لنا أن من الإسرائيليات ما هو صحيح مقبول يوافق شريعة الإسلام، وهذا لا غبار عليه، وتجوز روايته؛ لأن لدينا ما يوافق صدقه ويثبته، ومن هذا القبيل ما ورد في الصحيحين، مثل أحاديث البشارة بالنبي – صلى الله عليه وسلم – وغيرها كثير مما يزعم المغرضون أنهما من الإسرائيليات الباطلة المحرفة.

ومن الإسرائيليات ما جاء مخالفا لما في شريعة الإسلام، وعلمنا كذبه مما لدينا من نصوص قرآنية أو نبوية، وذلك مردود غير مقبول، ولا يسمح بروايته، وهذا النوع لم يرد بحال من الأحوال في الصحيحين.

ومنها – أي الإسرائيليات – ما سكت عنه الشرع عنه وليس فيه ما يؤيده أو يعارضه، وهذا لا نكذبه ولا نؤمن به، وتجوز حكايته، ومن هذا النوع ما رواه "ابن كثير" عند تفسيره لقوله سبحانه وتعالى: {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا

---

[٢٣٨] صحيح البخاري (٩/ ١١١)(٧٣٦٣)[ش (محضا) صرفا خالصا ليس فيه تغيير ولا تبديل ولا تحريف]

[٢٣٩] صحيح البخاري (٩/ ١٥٨)(٧٥٤٢)

[٢٤٠] الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٠٣، ١٠٤ بتصرف.

أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ } [البقرة: ٦٧] وما بعدها إلى آخر القصة، في سورة البقرة عن السدي.

يقول د. محمد أبو شبهة "ولقد كان لجهابذة الحديث ونقاده جهد مشكور في الكشف عن هذه الإسرائيليات، وتمييز صحيحها من باطلها، وغثها من سمينها، وما من رواية من روايات كعب وغيره إلا ونقدوها نقدا علميا نزيها، ولولا هذا الجهد الرائع من علماء المسلمين لكانت طامة على الإسلام والمسلمين، ولقد بلغ من تحوط أئمة الحديث البالغ الغاية أنهم قالوا: إن قول الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه يكون له حكم الرفع إذا لم يكن مرفوعا بالأخذ عن علماء أهل الكتاب الذين أسلموا، أما إذا كان معروفا بالأخذ عنهم فلا؛ لجواز أن يكون من الإسرائيليات، وهو تحوط يدل على أصالة في النقد وبعد نظر محمود من المحدثين"[٢٤١].

ومن هنا يتأكد خلو الصحيحين من الخرافات والإسرائيليات الباطلة التي لا أصل لها.

وأما ما جاء في الصحيحين مما ورد عند الأمم السابقة، فهو من النوع الأول من الإسرائيليات؛ أي: مما جاء في شريعة الإسلام، ووافق هذه الإسرائيليات، وصدقها.

ومن ثم، فلا ضير بحال من الأحوال أن تأتي مثل هذه الإسرائيليات في الصحيحين.

ثانيا. رواية عبد الله بن عمرو قد ذكرها ابن حجر في الشرح، ولم تأت في الصحييحين ولا في غيرهما:

إذا ثبت وعلم مدى الثقة العظمى في الصحيحين، وما اشتملا عليه من الأحاديث والروايات؛ فما القول في الروايات التي يذكرها هؤلاء المغرضون على أنها إسرائيليات وخرافات؟

في حقيقة الأمر إذا رجعنا إلى هذه الأحاديث والروايات التي ذكرها هؤلاء الطاعنون نجدها إما محرفة عن أصلها الصحيح في الصحيحين، وإما لفهم خاطئ من الطاعن، وإما أنها جاءت من الإسرائيليات المقبولة عن مسلمة أهل الكتاب، مما علمنا صحته مما بأيدينا، أو لمجرد أن في رواتها واحدا من مسلمة أهل الكتاب.

---

[٢٤١] دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٨١.

ومن هذه الروايات التي ذكرها هؤلاء الطاعنون، ما ورد – على حد زعمهم – في صحيح البخاري يقول: إن عبد الله بن عمرو ظفر بحمل جمل من كتب أهل الكتاب وكان يرويها للناس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وللرد على ذلك نقول:

١. إن هذه الرواية لم يذكرها "البخاري" في صحيحه، ولم يروها، وإنما هي قول من مجموعة أقوال كثيرة اختلقها المغرضون، ونسبوها إلى الإمام "البخاري"، وزعموا أنها في صحيح البخاري، وهو أمر غير صحيح.

٢. "إن هذه الرواية حينما وردت في "فتح الباري"، لم ترو فيها – عبارة "عن النبي"، بل الذي ورد في فتح الباري هو من قول ابن حجر عند شرحه لحديث أبي هُرَيْرَةَ، قال: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلاَ أَكْتُبُ»[٢٤٢].

ثم ذكر أن من وجوه زيادة مرويات أبي هريرة عن مرويات عبد الله بن عمرو رغم وجود هذا الحديث، فقال: "رابعها: أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، فكان ينظر فيها، ويحدث منها، فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين"[٢٤٣].

وهذا يبين أن هذه الإضافة لم تذكر في أي رواية لهذا الحديث، وإلا فأين هي عند البخاري؟!

وبهذا يتأكد لدينا أن المغرضين يريدون بوجه أو بآخر أن يوهموا القارئ أن أكثر الأحاديث النبوية إسرائيليات، جاءت من كتب اليهود والنصارى، وكانت تروى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – متقولين على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما "أنه كان يروي ما عثر عليه من صحف أهل الكتاب على أساس أنها من أقوال النبي – صلى الله عليه وسلم – لكن

---

[٢٤٢] صحيح البخاري (١/ ٣٤)(١١٣)

[٢٤٣] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (١/ ٢٥٠).

الثابت أنه كان يرويها على أنها من أقوال أهل الكتاب، و لم يكن يرويها عن النبي – صلى الله عليه وسلم – والأصل بين أيدينا يؤكد ما ذكرناه، أما كلامهم فلا دليل عليه إلا تعنتهم أمام السنة وأهلها[٢٤٤].

ثالثا. كتب السنة ليست مسئولة عن الرؤية، وإنما هي مسئولة عن صدق نقل ما قيل في مسألة الرؤية، ورواية عائشة المستدل بها – محرفة عن أصلها:

ومما يستدل به الطاعنون أيضا لإثبات أن الصحيحين بهما إسرائيليات ما رواه الشيخان عن عامر عن مسروق "أن عائشة ردت حديث رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – لربه ليلة الإسراء".

والرد على هذه الفرية يتمثل في أن الرواية محرفة عن أصلها، ومنسوبة إلى الشيخين؛ إذ إنه لا يوجد عند الشيخين "البخاري ومسلم" حديث رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – لربه، فهذا اختلاق من أصحاب هذه الشبهة، فالذي رواه الشيخان هو حديث عَنْ مَسْرُوق، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمَّتَاهْ هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَفَّ شَعَرِي مِمَّا قُلْتَ، أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلاَثٍ، مَنْ حَدَّثَكَهُنَّ فَقَدْ كَذَبَ : مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: {لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ} [الأنعام: ١٠٣]، {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ} [الشورى: ٥١]. وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: {وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا} [لقمان: ٣٤]. وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَتَمَ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ} [المائدة: ٦٧] الآيَةَ وَلَكِنَّهُ «رَأَى جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ فِي صُورَتِهِ مَرَّتَيْنِ»متفق عليه[٢٤٥].

---

[٢٤٤] السنة المفترى عليها، سالم على البهنساوي، دار البحوث العلمية، مصر، ط٤، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص٢٨٤.

[٢٤٥] صحيح البخاري (٦/ ١٤١)(٤٨٥٥) وصحيح مسلم (١/ ١٥٩)٢٨٧ - (١٧٧)

[ش (قف شعري) قام من الفزع والخوف من هيبة الله عز وجل. (أين أنت) أين فهمك. (من ثلاث) من استحضار ثلاثة أشياء ينبغي أن لا تغيب عنك. (لا تدركه) لا تحيط به وفهمت عائشة رضي الله

ومن خلال هذا النص للحديث الذي ذكره الشيخان في صحيحيهما بهذه الرواية، يتضح لنا أن عائشة لم تكذب رواية البخاري ومسلم، بل نفت تمام النفي رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – لربه ليلة الإسراء، وقد نقلا عنها الرواية سالفة الذكر ثم كيف تكذبهما، ولم يكونا في عصرها؟!

إن الزاعم يريد أن يختلق وجود تناقض في روايات البخاري ومسلم؛ لهدم السنة النبوية بزعمه أن الشيخين قد رويا حديث رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – الله – سبحانه وتعالى – وما هو كذلك، وإنما قولهم هذا محض افتراء لا يسمن ولا يغني من جوع[٢٤٦].

ومن هنا نرى أن البخاري ومسلما لم يرويا حديث رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – ربه، وهذا يدحض ويرد على زعمهم هذا، وعلى فرض وجود رواية تنص على رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – ربه في الصحيحين، فإن هذا لا يطعن فيهما؛ لأن هذه قصة اختلف فيها السلف والخلف، كما يقول القاضي عياض: "فأنكرته عائشة رضي الله عنها كما وقع في رواية مسلم، وجاء مثله عن أبي هريرة وجماعة، وهو المشهور عن ابن مسعود، وإليه ذهب جماعة من المحدثين والمتكلمين، وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رآه بعينه، ومثله عن أبي ذر وكعب رضي الله عنهما والحسن البصري رحمه الله وكان يحلف على ذلك، وحكي مثله عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وأحمد بن حنبل"[٢٤٧].

عنها من هذا نفي الرؤية / الأنعام ١٠٣ /. (وحيا) بأن يلقي في روعه – نفسه – أو رؤيا في المنام ورؤيا الأنبياء حق. (من وراء حجاب) أي يكلمه من غير واسطة بحيث يسمع كلامه ولا يراه / الشورى ٥١ /. (تكسب غدا) ما يقع منها ولها في اليوم الذي يلي يومها أو في مستقبل الزمان / لقمان ٣٤ /]

[٢٤٦] السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، دار البحوث العلمية، مصر، ط٤، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، ص٢٨٦ بتصرف.

[٢٤٧] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (٢/ ٦٣٤).

قلت: النقل عن بعض هؤلاء غير دقيق

فابن عباس جاء عنه روايات مجملة وبعضها مفصل وفي رواية إنما رآه في فؤاده مرتين

ويقول الإمام النووي: الراجح عند أكثر العلماء أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – رأى ربه بعيني رأسه ليلة الاسراء؛ لحديث ابن عباس وغيره: «أتعجبون أن تكون الخلة لإبراهيم، والكلام لموسى، والرؤية لمحمد صلى الله عليه وسلم»[٢٤٨]، وقد راجعه ابن عمر في هذه المسألة، وراسله هل رأى محمد – صلى الله عليه وسلم – ربه؟! فأخبره أنه رآه، وإثبات هذا لا يأخذونه إلا بالسماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وهذا مما لا ينبغي أن يتشكك فيه، ثم إن عائشة رضي الله عنها لم تنف الرؤية بحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولو كان معها فيه حديث لذكرته، وإنما اعتمدت على الاستنباط من الآيات[٢٤٩].

---

[٢٤٨] أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب: التفسير، باب: سورة النجم، رقم (١١٥٣٩) صحيح

[٢٤٩] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (٢/ ٦٣٩) بتصرف.

قلت :

حَكَى عثمان الدارميّ في "كتاب الرّدّ" له إجماع الصحابة على أنه – صلى الله عليه وسلم – لَمْ يَرَ ربّه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عبّاس – رضي الله عنهما – من ذلك، وشيخنا يقول: ليس ذلك بخلافٍ في الحقيقة، فإن ابن عبّاس لَمْ يقل: رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتين، حيث قال: إنه رآه، ولم يقُل: بعيني رأسه، ولفظ أحمد كلفظ ابن عبّاس – رضي الله عنهما –.

قال ابن القيّم: ويدلّ على صحّة ما قاله شيخنا في معنى حديث أبي ذرّ – رضي الله عنه – قوله – صلى الله عليه وسلم – في الحديث الآخر: "حجابه النور"، فهذا النور هو – والله أعلم – النور المذكور في حديث أبي ذرّ – رضي الله عنه –: "رأيت نورًا". انتهى كلام ابن القيّم – رَحِمَهُ اللهُ – راجع: "مجموع الفتاوى" لابن تيميّة ٦/ ٥٠٧ – ٥٠٨.

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ: لَوْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – لَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ كُنْتَ تَسْأَلُهُ؟ قَالَ: كُنْتُ أَسْأَلُهُ، هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَدْ سَأَلْتُ، فَقَالَ: "رَأَيْتُ نُورًا").مسلم

وقوله: (رأيتُ نورًا) قال الإمام ابن حبّان – رَحِمَهُ اللهُ – في "صحيحه" بعد إخراجه هذا الحديث ما نصّه: قال أبو حاتم: معناه: أنه لَمْ يَرَ ربّه، ولكن رأى نورًا عُلْوِيًّا من الأنوار المخلوقة. انتهى (١).

قال الجامع عفا الله عنه: هذه الرواية لا تخالف الرواية التي قبلها: "نورٌ أنّى أراه"، فإن مؤدّى العبارتين أنه – صلى الله عليه وسلم – ير ربّه ببصره، وإنما رأى نورًا، وهو حجابه – سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى –، فالروايتان بمعنى واحد.

ثم إن هذا الذي دلّ عليه حديث أبي ذرّ – رضي الله عنه –: من أنه – صلى الله عليه وسلم – لَمْ ير ربّه هو الحقّ الذي ينبغي التمسّك به؛ لأنه الذي دلّت عليه ظواهر الآياتِ والأحاديث، وهو المنقول عن معظم السلف، ولم يُنقل عن أحد منهم أنه قال: إنه رآه ببصره، وإنما عن ابن عبّاس – رضي الله عنهما – وغيره أنه رآه بفؤاده.

قال شيخ الإسلام – رَحِمَهُ اللهُ –: وأما الرؤية فالذي ثبت في "الصحيح" عن ابن عبّاس – رضي الله عنهما – أنه قال: رأى محمد – صلى الله عليه وسلم – ربّه بفؤاده مرّتين، وعائشة أنكرت الرؤية، فمن الناس من جمع بينهما، فقال: عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عبّاس أثبت رؤية الفؤاد.

قال الجامع عفا الله عنه: هذا جمع وجيهٌ يَجمع الأقوال، فتمسّك به، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

قال: والألفاظ الثابتة عن ابن عباس – رضي الله عنهما – هي مطلقة، أو مقيّدة بالفؤاد، تارةً يقول: رأى محمد ربّه، وتارةً يقول: رآه محمد، ولم يثبت عن ابن عبّاس لفظ صريحٌ بأنه رآه بعينه، وكذلك الإمام أحمد تارةً يُطلق الرؤية، وتارةً يقول: رآه بفؤاده، ولم يقل أحد: إنه سمع أحمد يقول: رآه بعينه، لكن طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق، ففهموا منه رؤية العين، كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عبّاس، ففهم منه رؤية العين، وليس في الأدلّة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة – رضي الله عنهم –، ولا في الكتاب والسنّة ما يدلّ على ذلك، بل النصوص الصحيحة على نفيه أدلّ، كما في "صحيح مسلم" عن أبي ذرّ – رضي الله عنه – قال: سألت رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: هل رأيت ربّك؟ فقال: "نورٌ أَنَّى أراه؟ "، وقد قال تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (١)} [الإسراء: ١]، ولو كان أراه نفسه بعينه، لكان ذكر ذلك أولى، وكذلك قوله تعالى: {لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى (١٨)} [النجم: ١٨]، ولو كان رآه بعينه لكان ذكر ذلك أولى.

وفي "الصحيحين" عن ابن عبّاس – رضي الله عنهما – في قوله تعالى: {وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ} [الإسراء: ٦٠] قال: هي رؤيا عين أريها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ليلة أُسري به، وهذه رؤيا الآياتِ؛ لأنه أخبر الناس بما رآه بعينه ليلة المعراج، فكان ذلك فتنة لهم، حيث صدّقه قوم، وكذّبه قوم، ولم يُخبرهم بأنه رأى ربّه بعينه، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة ذكر ذلك، ولو كان قد وقع ذلك، لذكره، كما ذكر ما دونه.

وقد ثبت بالنصوص الصحيحة، واتفاق سلف الأمة أنه لا يرى الله أحد في الدنيا بعينه، إلَّا ما نازع فيه بعضهم من رؤية نبيّنا محمد – صلى الله عليه وسلم – خاصّةً، واتّفقوا على أن المؤمنين يرون الله تعالى يوم القيامة عِيانًا، كما يرون الشمس والقمر. انتهى كلام شيخ الإسلام – رَحِمَهُ اللهُ – "مجموع الفتاوى" ٦/ ٥٠٧ – ٥١٠. ، وهو تحقيقٌ نفيسٌ، وبحثٌ أنيسُ "البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج (٥/ ٦٧) والخلاصة في شرح حديث الولي (ص: ١١)

ويمكن الجمع بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة بأن يحمل نفيها على رؤية البصر، وإثباته على رؤية القلب، ثم المراد برؤية الفؤاد رؤية القلب لا مجرد حصول العلم، لأنه عليه الصلاة والسلام كان عالمًا به على الدوام، بل مراد من أثبت له أنه رآه بقلبه أن الرؤية التي حصلت له خُلقت في قلبه، كما يخلق الرؤية بالعين لغيره. والرؤية لا يشترط لها شيء مخصوص عقلًا، ولو جرت العادة بخلقها في العين. ولهذا كان عليه الصلاة والسلام يرى من خلفه كما يرى من أمامه ... كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري (٦/ ٣٤٢)

قلت : ويرد على كلامه أن الروايات عن ابن عباس مختلفة ، وقد ورد عنه روايات تنص على أن الرؤية بفواده فقط ، فيجب حمل المطلق على المقيَّد ، وقد ذكر الدارقطني جميع هذه الروايات في كتاب الرؤيا(٥)

وفي بعضها قَالَ : " رَأَى مُحَمَّدٌ – صلى الله عليه وسلم – رَبَّهُ بِقَلْبِهِ مَرَّتَيْنِ " " مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ، قَالَ : رَآهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ .

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي قَوْلِهِ : " وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ، قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ – صلى الله عليه وسلم – رَأَى رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقَلْبِهِ " زَادَ الرَّمَادِيُّ : فَقَالَ رَجُلٌ : أَلَيْسَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ؟ فَقَالَ عِكْرِمَةُ : أَلَيْسَ تَرَى السَّمَاءَ ؟ قَالَ : بَلَى ، قَالَ : فَكُلُّهَا تَرَى ؟

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : " رَأَى مُحَمَّدٌ – صلى الله عليه وسلم – رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَرَّتَيْنِ ، وَلَمْ يَرَهُ بِعَيْنَيْهِ ، وَلَكِنْ بِقَلْبِهِ ، مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى " *

وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي قَوْلِهِ : " مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى ، قَالَ : رَأَى مُحَمَّدٌ – صلى الله عليه وسلم – رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِفُؤَادِهِ "

فهذه الروايات عنه تقطع بأن الرؤية ليست بصرية ، وإنما هي رؤية قلبية ،

والأقوى منها جميعاً حديث أبي ذر المار ، فقد نفى النبي – صلى الله عليه وسلم – الرؤية البصرية ، والجمع بين الروايات هو المتعين وليس الترجيح ، فيحمل نفي عائشة رضي الله عنها ومن معها على الرؤية البصرية ، وإثبات ابن عباس ومن معه على الرؤية القلبية .

قَالَ ابن تيمية – رَحِمَهُ اللَّهُ – :" وَأَمَّا " الرُّؤْيَةُ " فَالَّذِي ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى ، قَالَ : " رَآهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ "صحيح مسلم (٤٥٥) وعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : " رَأَى مُحَمَّدٌ – صلى الله عليه وسلم – رَبَّهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ " الْإِيمَانُ لِابْنِ مَنْدَهْ (٧٧٤) صحيح.

وَعَائِشَةُ أَنْكَرَتْ الرُّؤْيَةَ . فَمِنَ النَّاسِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ : عَائِشَةُ أَنْكَرَتْ رُؤْيَةَ الْعَيْنِ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَثْبَتَ رُؤْيَةَ الْفُؤَادِ . وَالْأَلْفَاظُ الثَّابِتَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هِيَ مُطْلَقَةٌ أَوْ مُقَيَّدَةٌ بِالْفُؤَادِ تَارَةً يَقُولُ : رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ وَتَارَةً يَقُولُ رَآهُ مُحَمَّدٌ ؛ وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَفْظٌ صَرِيحٌ بِأَنَّهُ رَآهُ بِعَيْنِهِ . وَكَذَلِكَ " الْإِمَامُ أَحْمَد " تَارَةً يُطْلِقُ الرُّؤْيَةَ ؛ وَتَارَةً يَقُولُ : رَآهُ بِفُؤَادِهِ ؛ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إنَّهُ سَمِعَ أَحْمَد يَقُولُ: رَآهُ بِعَيْنِهِ ؛ لَكِنَّ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ سَمِعُوا بَعْضَ كَلَامِهِ الْمُطْلَقِ فَفَهِمُوا مِنْهُ رُؤْيَةَ الْعَيْنِ ؛ كَمَا سَمِعَ بَعْضُ النَّاسِ مُطْلَقَ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَفَهِمَ مِنْهُ رُؤْيَةَ الْعَيْنِ . وَلَيْسَ فِي الْأَدِلَّةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ رَآهُ بِعَيْنِهِ وَلَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ بَلِ النُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ عَلَى نَفْيِهِ أَدَلُّ ؛ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ قَالَ: « نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ »(صحيح مسلم (٤٦١)).

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ} (١) سورة الإسراء، وَلَوْ كَانَ قَدْ أَرَاهُ نَفْسَهُ بِعَيْنِهِ لَكَانَ ذِكْرُ ذَلِكَ أَوْلَى . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى (١٢) وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى (١٣) عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى (١٤) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى (١٥) إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى (١٦) مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى (١٧) لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى (١٨) [النجم/١٢-١٨] }.

وَلَوْ كَانَ رَآهُ بِعَيْنِهِ لَكَانَ ذِكْرُ ذَلِكَ أَوْلَى . وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ – رضى الله عنهما – فِى قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي القُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَانًا كَبِيرًا} (٦٠) سورة الإسراء، قَالَ هِي رُؤْيَا عَيْنٍ ، أُرِيَهَا رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – لَيْلَةَ أُسْرِىَ بِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ . قَالَ: وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِى الْقُرْآنِ قَالَ :هِىَ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ .(صحيح البخارى (٣٨٨٨))

وَهَذِهِ " رُؤْيَا الْآيَاتِ " لِأَنَّهُ أَخْبَرَ النَّاسَ بِمَا رَآهُ بِعَيْنِهِ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ فَكَانَ ذَلِكَ فِتْنَةً لَهُمْ حَيْثُ صَدَّقَهُ قَوْمٌ وَكَذَّبَهُ قَوْمٌ وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ بِأَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ بِعَيْنِهِ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَحَادِيثِ الْمِعْرَاجِ الثَّابِتَةِ ذِكْرُ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ قَدْ وَقَعَ ذَلِكَ لَذَكَرَهُ كَمَا ذَكَرَ مَا دُونَهُ . وَقَدْ ثَبَتَ بِالنُّصُوصِ الصَّحِيحَةِ وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّهُ لَا يَرَى اللَّهَ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا بِعَيْنِهِ إلَّا مَا نَازَعَ فِيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ رُؤْيَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ – صلى الله عليه وسلم –

وعلى هذا يتأكد لنا أن هذه الادعاءات والافتراءات نابعة من اختلاق وجهل هؤلاء الطاعنين، دون فهم صحيح لما يقولونه.

رابعا. الروايات التي ينكرها الطاعنون بحجة أنها من الإسرائيليات روايات صحيحة، رواها مسلمون عدول ثقات:

إن المغرضين يعولون لإثبات أن في الصحيحين إسرائيليات – على مجموعة من الأحاديث والروايات التي بها مجرد ذكر لما يخص اليهود، أو على الروايات التي كان رواها من مسلمة أهل الكتاب، مثل: "كعب الأحبار"، و "وهب بن منبه"، و "عبد الله بن سلام".

ومن هذه الروايات حديث "البشارة بالنبي صلى الله عليه وسلم"، وذكر أوصافه في التوراة، وحديث "الإسراء والمعراج"، ومراجعة موسى – عليه السلام – لنبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – وحديث «لا تشد الرحال...»[٢٥٠]، وحديث «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق... وهم بالشام»[٢٥١] وغير ذلك كثير![٢٥٢]

خَاصَّةً وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِيَانًا كَمَا يَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ(مجموع الفتاوى – (ج ٦ / ص ٥٠٩))

[٢٥٠] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لاَ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلاَثَةِ مَسَاجِدَ: المَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى " صحيح البخاري (٢/ ٦٠)(١١٨٩) [ش أخرجه مسلم في الحج باب لاتشد الرحال إلا لثلاثة مساجد رقم ١٣٩٧(أربعا) أي قال أربعا وهي الآتية في الحديث ١١٣٩. (لا تشد الرحال) لا يسافر بقصد العبادة والصلاة فيها والرحال جمع رحل وهو للبعير كالسرج للفرس وشده كناية عن السفر]

[٢٥١] عن مُعَاوِيَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «لاَ يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، مَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ وَلاَ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»، فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَامِرَ، سَمِعْتُ مُعَاذًا، يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ "صحيح البخاري (٩/ ١٣٦)(٧٤٦٠)

[٢٥٢] دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٨٣، ٨٦، ٨٧، ٩٠.

هذه جملة أحاديث يذكرها الطاعنون، ليس لهم فيها دليل إلا أنها تخص شيئا عن اليهود بصورة أو بأخرى، وهذا استدلال في حد ذاته مبتعد عن الصواب، وهو تهافت يفتقد إلى الرجحان، فما المانع في أن يذكر شيء مما يخص الأمم السابقة في شرعنا وسنتنا؛ حيث إن هذا الدين جاء ناسخا لما قبله من الأديان، ومهيمنا عليها، وهو يذكر منها ما يوافق شرعنا، وما تصدقه النصوص التي بين أيدينا؟!

ومن ثم، فلا يجوز الطعن في الرواة الذين أسلموا وصلح إسلامهم، كما هو حال "كعب الأحبار"؛ إذ اتفق الجمهور على توثيقه، فهل يظل الرجل معذبا مطعونا فيه، لمجرد أنه كان يهوديا، وكذلك القول في "وهب بن منبه"، وإنما كان منهج هؤلاء القوم الذين لا منهج لهم "أن يعتبروا كل ما روي عن كعب الأحبار ووهب بن منبه وأمثالهما مختلق مكذوب، وأن مروياتهم ليس فيها صدق ولا حق، حتى ولو كان في شريعتنا ما يؤيد هذا المروي ويصدقه"[٢٥٣].

كما يستدلون أيضا بحديث البشارة الذي رواه الإمام البخاري عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّوْرَاةِ؟ قَالَ: " أَجَلْ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَاةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي القُرْآنِ: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا} [الأحزاب: ٤٥]، وَحِرْزًا لِلْأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي، سَمَّيْتُكَ المَتَوَكِّلَ لَيْسَ بِفَظٍّ وَلاَ غَلِيظٍ، وَلاَ سَخَّابٍ فِي الأَسْوَاقِ، وَلاَ يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ المِلَّةَ العَوْجَاءَ، بِأَنْ يَقُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَفْتَحُ بِهَا أَعْيُنًا عُمْيًا، وَآذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا "[٢٥٤].

---

[٢٥٣] دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٨١.

[٢٥٤] صحيح البخاري (٣/ ٦٧)(٢١٢٥) [ش (أجل) حرف جواب مثل نعم. (شاهدا) لأمتك بتصديقهم وعلى الكافرين بتكذيبهم. (مبشرا) للمؤمنين. (نذيرا) للكافرين / الأحزاب ٤٥ /. (حرزا للأميين) حصنا للعرب. (المتوكل) المعتمد على الله تعالى. (بفظ) سيء الخلق. (غليظ) شديد في القول. (سخاب) يرفع صوته على الناس. (يقيم الملة العوجاء) ينفي الشرك ويثبت التوحيد. (عميا) لا تبصر الحق. (صما) لا تسمع دعوة الخير. (غلفا) غطتها ظلمة الشرك]

ولقد اعتبر المغرضون أن هذا الحديث من الإسرائيليات لأمرين، الأول منهما: أنه جاء من رواية أحد تلاميذ كعب الأحبار، وهو "عبد الله بن عمرو بن العاص"، والآخر: أنه يخص شيئا مما جاء في التوراة، يذكر أوصاف النبي – صلى الله عليه وسلم – متوهمين أن هذه الرواية بهذه المعايير تعد خرافة من الخرافات.

وبإلقاء نظرة سريعة على كلام الله – سبحانه وتعالى – تتلاشى هذه الشبهة أمام الناظرين؛ إذ جاء القرآن الكريم بما جاء به هذا الحديث، مما يؤكد أن الحديث صحيح، وليس من الإسرائيليات كما يدعون.

فأين أصحاب هذه الشبهة من قول الله سبحانه وتعالى: {وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (١٥٦) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٥٧) } [الأعراف: ١٥٦ – ١٥٧]

إن هذا الحديث ما هو إلا تصديق لما ورد في القرآن الذي لا يتطرق إليه الشك، وسواء أكان هذا الحديث قد حمله عبد الله بن عمرو عن كعب، أم لم يحمله عنه، أو كان مما علمه عبد الله بن عمرو من كتبهم، فقد صدقه الكتاب المهيمن، فهو حق وصدق، والتصديق به واجب[٢٥٥].

[٢٥٥] دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٨٤ بتصرف.

أما عن حديث "الإسراء والمعراج"، وما فيه من مراجعة موسى لنبينا محمد عليهما السلام في تخفيف الصلاة[٢٥٦]، فنجيب قائلين:

١. إن الداعي الأول للطعن في هذا الحديث، أنه ذكر فضلا لنبي الله موسى – عليه السلام – في مراجعة النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – ليلة المعراج؛ كي يخفف الله – سبحانه وتعالى – على أمته الصلوات، وهل هذا برهان قاطع، أو حجة بينة لاعتبار هذا الحديث من الإسرائيليات؟!

إننا لو اعتبرنا هذا، لشككنا في مجموع الأحاديث التي جاءت في ذكر مناقب الرسل السابقين عليهم السلام، وما بالنا والقرآن الكريم قد ذكر تفصيلا لقصص كثير من الأنبياء، ومن بينهم رسل بني إسرائيل، فهل هذه الأخرى نعتبرها إسرائيليات تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

٢. الأمر الآخر الذي يدفع عن الحديث هذا الافتراء، ما ذكره الدكتور محمد أبو شهبة حين قال: "إن حديث الإسراء والمعراج لو كان مرويا عن كعب الأحبار، أو غيره من علماء بني إسرائيل لجاز في العقل أن يكون ذكر موسى – عليه السلام – من دسهم، أما والحديث مروي عن بضع وعشرين صحابيا، ليس فيهم ولا فيمن أخذ عنهم أحد من مسلمة أهل الكتاب، فقد أصبح الاحتمال بعيدا كل البعد، وإن لم يكن غير ممكن في منطق البحث الصحيح..."[٢٥٧].

٣. ثم نقول ما الداعي إلى الريب في هذه الرواية، وما الضير في أن يعلم نبي الله موسى – عليه السلام – من خلال تجربته مع بني إسرائيل، ومعالجته لهم، أن أمة محمد – صلى الله عليه وسلم – لن تطيق هذا التكليف، فراجعه ليطلب التخفيف من ربه في هذا الأمر، كما أن هذه الرواية لا تشكك بصورة ما في كمال علم الله تعالى، فهو – عز وجل – يعلم ما

---

[٢٥٦] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصلاة، باب: كيف فرضت الصلاة، (١/ ٥٤٧)، رقم (٣٤٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإيمان، باب: الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم، (٢/ ٦٠٢، ٦٠٣)، رقم (٤٠٤).

[٢٥٧] دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٨٦.

كان، وما سيكون، وما هو كائن، وما لم يكن، لو كان كيف كان يكون، ويعلم أن نبيه محمدا – صلى الله عليه وسلم – سيسأله التخفيف، وأن الصلاة ستخفف لأجل هذا، وذلك ما يثبته الحديث في قوله – سبحانه وتعالى – على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم:«إنه لا يبدل القول لدى كما فرضت عليك في أم الكتاب، كل حسنة بعشر أمثالها، فهي خمسون في أم الكتاب، وهي خمس عليك...»[٢٥٨].

أما عن حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى»[٢٥٩].

فيزعم المدعون أن هذا الحديث من الإسرائيليات، لمجرد أنه جاء فيه فضل المسجد الأقصى، وأن الأحاديث الصحيحة كانت في أول الأمر في فضل المسجد الحرام، ومسجد الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولكن بعد بناء قبة الصخرة ظهرت أحاديث في فضلها وفضل المسجد الأقصى، وعلى ذلك فالحديث السابق ما هو إلا من الإسرائيليات الموضوعة – في ظنهم.

وهل ينكر أحد فضل المسجد الأقصى ومكانته في الإسلام؟! يكفي شاهدا على فضله قول الله سبحانه وتعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ } [الإسراء: ١]

إن المسجد الأقصى هو قبلة الأنبياء السابقين ومهاجريهم، وثاني المساجد التي وضعت في الأرض وشرفت، بناه نبي الله يعقوب حفيد الخليل إبراهيم عليهما السلام وجدد بناءه سليمان – عليه السلام – وإليه توجه المسلمون في صلاتهم بعد الهجرة بضعة عشر شهرا، وعلى هذا يثبت لدينا أن فضل بيت المقدس لم يثبت بالأحاديث الصحيحة فحسب، بل

---

[٢٥٨] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في قوله عز وجل:) وكلم الله موسى تكليما (١٦٤) (، (١٣/ ٤٨٦، ٤٨٧)، رقم (٧٥١٧).

[٢٥٩] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، (٣/ ٧٦)، رقم (١١٨٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحج، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، (٥/ ٢١٤٧)، رقم (٣٣٢٤).

ثبت ثبوتا قطعيا بالقرآن المتواتر الذي لا يتطرق إليه الشك، وعلى هذا فليس هناك ثمة مجال للحدس والظن الذي لم يقم على أساس، ولا يستند إلى دليل في إنكار تفضيل بيت المقدس"[٢٦٠].

ومن هذا القبيل أيضا الحديث الذي رواه الشيخان، ونصه «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم؛ حتى يأتي أمر الله، وهم كذلك»[٢٦١] وزاد البخاري من رواية معاذ: «وهم بالشام»[٢٦٢].

أما إنكار هذا الحديث وجعله من الإسرائيليات، لمجرد أنه ذكر أفضلية لبلاد الشام عن غيرها؛ فالرد عليه من وجوه:

أولها: أن الطعن في هذه الرواية ليس باعتبارها من الإسرائيليات فحسب، بل باعتبار أنها من وضع اليهود؛ لأنها ذكرت أن هذه الطائفة تكون في الشام، ولكن التساؤل القائم في هذه الحال يتمثل في الفائدة العائدة على اليهود من وضع هذا الحديث، فبلاد الشام ليست بلادهم، وإنما هي بلاد العرب قبل أن تكون بلادا لهم، وهل يعقل من اليهود – ولو على سبيل التزلف إلى بني أمية – أن يضعوا هذا الحديث الذي يدل على بقاء الإسلام وبقاء سلطانه، وبقاء هذه الطائفة الثابتة على الحق من الأمة المحمدية إلى يوم القيامة؟ كيف وهم يدعون أنهم شعب الله المختار كذبا وزورا – وأنهم أحق الشعوب بالبقاء؟، فكيف يضعون أحاديث تعلي بنيان أعدائهم وتقوض بيتهم من أساسه؟!

---

[٢٦٠] انظر: دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٨٨.

[٢٦١] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب: والسنة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، وهم أهل العلم"، (١٣/ ٣٠٦)، رقم (٧٣١١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الإمارة، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين لا يضرهم من خالفهم"، (٧/ ٢٩٩١)، رقم (٤٨٦٧).

[٢٦٢] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المناقب، باب: بقية أحاديث علامات النبوة، (٦/ ٧٣١)، رقم (٣٦٤١).

لا شك أن هذا محال عقلا، وبه ترد الشبهة من أساسها.

ثانيها: أن الرواية التي ذكر فيها البخاري «وهم بالشام» ليست مرفوعة إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – وإنما هي من قول معاذ بن جبل – رضي الله عنه – ويتضح لنا من ذلك أنها من تأويل الصحابي.

ثالثها: أن أهل العلم مختلفون في أصحاب هذه الطائفة، فقد ذهب الإمام "البخاري" إلى أنهم "أهل العلم"، وذهب "علي بن المديني" إلى أنهم "أصحاب الحديث"[٢٦٣].

ومن خلال هذه الصور التي عرضنا لها من الافتراءات والدعاوى التي ذكرها المغرضون لإثبات وجود إسرائيليات في الصحيحين، ومحاولة التشكيك في صحتهما – يتأكد لدينا أنها افتراءات كاذبة، لا تقوم على دليل يساندها، أو حجة تقومها، وإنما هي ناتجة عن فهم قاصر.

الخلاصة:

- لقد قسم العلماء الإسرائيليات إلى ثلاثة أقسام: منها ما وافق شريعة الإسلام، وهذا لا ضير في روايته، ومنها ما علمنا كذبه مما بين أيدينا من قرآن، وسنة صحيحة، وهذا لا تجوز روايته، ومنها ما هو مسكوت عنه، لا من هذا ولا من ذاك، فلا نؤمن به ولا نكذبه؛ وهذا أيضا تركه أولى؛ حتى لا ننشغل به ونضيع فيه وقتا.
- إن ما جاء من روايات إسرائيلية في الصحيحين كان موافقا لشرعنا، وقد أباح لنا الإسلام التحدث به؛ لأنه وافق القرآن والسنة و لم يخالفهما، فكيف يدعون أنه خرافة لا أصل لها؟
- لقد ذكر ابن حجر في كتابه "فتح الباري": أن عبد الله بن عمرو ظفر بحمل جمل من كتب أهل الكتاب، وهذا من جملة شرح ابن حجر لحديث أبي هريرة الذي يذكر فيه أنه ما كان أحد أكثر منه رواية للحديث من عبد الله بن عمرو؛ لأنه كان يكتب ولا أكتب، و لم يذكر ابن حجر زيادة "وكان يرويها عن النبي صلى الله عليه وسلم "، فكيف يطعنون في

---

[٢٦٣] دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٩١ بتصرف.

صحيح البخاري، وهذه الرواية ليست في صحيحه أصلا، بل لم ترد في أي من كتب الحديث.

• إن رواية السيدة عائشة رضي الله عنها التي في الصحيحين تنفي رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – ربه، فكيف يستدلون بها للطعن في الصحيحين؟! وعلى فرض أن في الصحيحين رواية تثبت رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – ربه فإن هذا لا يطعن فيهما؛ لأن هذه مسألة خلافية، اختلف فيها الصحابة، والتابعون، ومن جاء بعدهم، ولكن الراجح كما يقول العلماء هو ثبوت رؤية النبي – صلى الله عليه وسلم – ربه ومن ثم، فنقل البخاري ومسلم لأقوال الصحابةفي هذا بسند متصل لا يقدح في صحتهما.

• إن حديث الإسراء والمعراج قد رواه أكثر من عشرين صحابيا ولا يوجد بينهم أحد من مسلمة أهل الكتاب؟ فكيف يستدلون به على أنه من الإسرائيليات؟!

• إن حديث «لا تشد الرحال» الذي في الصحيحين ليس فيه ما يدل بأي وجه من الوجوه على أنه من الإسرائيليات؛ وذلك لأن مكانة المسجد الأقصى معروفة في الإسلام، ويكفي للتدليل على ذلك قوله سبحانه وتعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الإسراء: ١] كما أنه أولى القبلتين، وثالث الحرمين، ومسرى النبي – صلى الله عليه وسلم – ومن ثم، فلا حجة لأحد في رد هذا الحديث.

• إن حديث «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين» الذي رواه الشيخان، ليس فيه ما يدل على أنه من الإسرائيليات؛ إذ كيف يدس اليهود فضل أهل الشام مع كونهم أعداء لهم قديما وحديثا؟ إن هذا يناقض ادعاءهم بأنهم كما يقولون: شعب الله المختار، كما أن زيادة البخاري "وهم بالشام" إنما هي من قول معاذ بن جبل، كما وضح ابن حجر رحمه الله[٢٦٤].

---

[٢٦٤] السنة المفترى عليها، علي سالم البهنساوي، دار البحوث العلمية، مصر، ط٤، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

المبحث الثاني عشر

الطعن في صحيح البخاري لإهماله الرواية عن أهل الرأي وأهل البيت

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في صحيح الإمام البخاري رحمه الله مستدلين على ذلك بأنه أهمل الرواية عن أهل الرأي[٢٦٥]، كأبي يوسف، ومحمد بن الحسن مع سعة علمهما وفقههما، كما أنه أهمل الرواية عن أئمة أهل البيت، بحجة أنه لا يروي عن أهل الأهواء، مع أنه روى عن بعض الخوارج كعمران بن حطان، وهذا يخالف ما قرره.

هادفين من وراء ذلك إلى الطعن في السنة النبوية المطهرة من خلال الطعن في صحيح البخاري الذي عليه إجماع الأمة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن شروط الرواية في علم الحديث تقتضي كون الراوي، حافظا، ضابطا لما يحفظ، ثقة في نقله، فليس الفقه واستنباط الأحكام شرطا في الراوي، وهذا حال الفقهاء كالقاضي أبي يوسف، ومحمد بن الحسن.

٢) لقد كان الإمام البخاري كغيره من أهل السنة محبا لأهل البيت، ويدل على ذلك إيراده في صحيحه مناقبهم جميعا، كمناقب علي وفاطمة والحسن والحسين وغيرهم، وليس هذا فحسب، بل إنه روى عنهم أحاديث كثيرة إذا وصل إليه السند صحيحا كما اشترط في صحيحه، وهو بذلك لم يرو عنهم كلهم؛ وذلك لأنه لم يورد كل الأحاديث الصحيحة في جامعه الصحيح، كما أن انشغال أهل البيت بالحياة السياسية كان سببا في قلة مروياتهم.

٣) أجمع أهل الحديث والعلماء على جواز الرواية عن بعض المبتدعة أصحاب الأهواء، كالشيعة والخوارج إذا كان الحديث مخالفا لأهوائهم، وعرفوا بالصدق والعدالة والضبط لما يحفظون، وخاصة الخوارج الذين اشتهروا بالصدق وعدم الكذب.

---

[٢٦٥] أهل الرأي (من الفقهاء): من يكثرون من الاعتداد بالرأي في استنباط الأحكام، ويعتمدون عليه لقلة ما صح لديهم من الحديث.

تفصيل رد هذه الشبهة:

أولا: سعة الفقه والعلم ليست شرطا في الرواية:

في البداية نود أن نشير إلى أن كل علم من العلوم له اختصاصاته ورجاله، فالراوي يختلف عن الفقيه، ويختلف عن الشاعر أو الأديب، وهذا ما نقصده؛ إذ إن الرواية شيء، والفقه شيء آخر، وهذا يدلنا على أن فقه الإمامين محمد بن الحسن والقاضي أبي يوسف وسعة علمهما لم يكن ذلك ملزما للإمام البخاري – على وجه الخصوص أو أصحاب الصحاح والسنن على وجه العموم بالرواية عنهما.

فإن رواية الأخبار ونقلها وتوثيقها – كما هو مستقر عند أهل الشريعة – لون من إحقاق الحق وإبطال الباطل؛ لذلك فقد وضع علماء السنة خمسة شروط لقبول الخبر سندا ومتنا هي:

١. اتصال السند: أن يكون كل راو من رواته قد سمع ممن قبله، وأداه لمن بعده، مع المعرفة بحال كل راو.

٢. عدالة الراوي: أن يغلب على الراوي التقوى والصلاح.

٣. ضبط الراوي: أن يضبط الراوي سماعه ضبطا لا يتردد فيه، ويفهمه فهما جيدا لا يلتبس عليه، وأن يثبت على هذا من وقت سماعه إلى حين أدائه، ويضبط كذلك الكتاب الذي تحمل الحديث فيه.

٤. السلامة من الشذوذ: هي مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه حفظا وعددا.

٥. السلامة من العلة القادحة الخفية[٢٦٦].

وهذا إن دل فإنما يدل على أن لكل علم شروطا وقواعد، ولكل فن مقاييس وضوابط، ولكل أهل فن مراتب ودرجات، فكما أن للسنة وروايتها شروطا وقواعد، فكذلك للاجتهاد والمجتهد شروط معلومة، وللمجتهدين مراتب موسومة، فعلى سبيل المثال قد قيل: "أجمع المتقدمون من العلماء وأهل الصنعة المختصة بالنظر في قضايا الدين عامة، وقضايا

---

[٢٦٦] انظر: التأصيل الشرعي لقواعد الحديث، د. عبدالله شعبان، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص ١٩١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٣٨٢.

الفقه والتشريع خاصة على أن الحد الأدنى الذي ينبغي لمن يعالج قضايا الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، هو حفظ آيات الآحكام والعلم بما جاء فيها من التفسير المعتبر لدى الأئمة المختصين في هذا الشأن، وعلم ما اشتهر فيها من أسباب النزول، والعلم بما تقرر فيها من النسخ أوالأحكام، كما يشترط أيضا الحفظ أو المعرفة التامة بأحاديث الأحكام والعلم بما جاء فيها...، وما كان عليه العمل حتى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم...إلى آخر هذه الشروط"[٢٦٧].

ولعلنا لو نظرنا إلى الفرق بين شروط الرواية وبين شروط الاجتهاد والاستنباط، نجد أنه لا يلزم أن يكون الفقيه راويا للأخبار والسنن، وهذا المعنى نجده غضا طريا فيما جاءنا عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من حديث زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ – رضي الله عنه – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –: " نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا ، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ " [٢٦٨].

ففي هذا الحديث كون حامل الفقه (رواي الحديث) لا يشترط فيه أن يكون فقيها عالما باستنباط المعاني التي يحتوي عليها النص الذي ينقله، وإنما يكتفى فيه بالحفظ له على وجهه وتبليغه كما سمعه.

وهذه المفارقة بين التخصص في النقل دون الاستنباط، وبين التخصص في الاستنباط والفقه دون الانشغال بنقل الروايات، قد أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية في لمحة ذكية منه – رحمه الله – قال: وهذا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حبر هذه الأمة، وترجمان القرآن، رغم أن مقدار ما سمعه من النبي – صلى الله عليه وسلم – لا يبلغ نحو عشرين حديثا يقول فيه سمعت ورأيت، إلا أنه بورك له في سماعه والاستنباط منه، حتى ملأ الدنيا علما وفقها. قال محمد بن حزم: فعلم ابن عباس كالبحر، وفقهه واستنباطه وفهمه للقرآن بالموضع الذي

---

[٢٦٧] الاجتهاد والتجديد في الشريعة الإسلامية بين تأكيد الحقائق وتفنيد المزاعم، الخواص الشيخ العقاد، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص٧٢ بتصرف.

[٢٦٨] (ت) ٢٦٥٦ ، (د) ٣٦٦٠ ، (جة) ٢٣٠ ، (حم) ٢١٦٣٠ ، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد (٦/ ٤٢٥) المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة (٣/ ٣٦١) صحيح

فاق به الناس، وقد سمع ما سمعوا، وحفظ من القرآن ما حفظوا، ولكن أرضه كانت من أخصب الأراضي، وأقبلها للزرع، فبذر فيها النصوص، فأنبتت من كل زوج كريم.

وأين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه من فتاوى أبي هريرة وتفسيره؟

وأبو هريرة أحفظ منه، بل هو حافظ الأمة على الإطلاق؛ يؤدي الحديث كما سمعه، ويدرسه بالليل درسا، فكانت همته إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه، وهمة ابن عباس مصروفة إلى التفقه والاستنباط وتفجير النصوص، وشق الأنهار منها واستخراج كنوزها، وهكذا كان ورثتهم من بعدهم[٢٦٩].

وفي كلامه – رحمه الله – إشارة إلى حديث رسول الله الذي عند الشيخين وغيرهما عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – قَالَ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالعِلْمِ، كَمَثَلِ الغَيْثِ الكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ، قَبِلَتِ المَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الكَلَأَ وَالعُشْبَ الكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ، أَمْسَكَتِ المَاءَ، فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لاَ تُمْسِكُ مَاءً وَلاَ تُنْبِتُ كَلَأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللَّهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَاسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ» متفق عليه[٢٧٠]

---

[٢٦٩] مجموع الفتاوي، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م ، (٤/ ٩٣، ٩٤) بتصرف.

[٢٧٠] الأحاديث التي اتفق عليها البخاري ومسلم (ص: ٥١) ٧٩ – ٥٦ – [ش أخرجه مسلم في الفضائل باب بيان مثل ما بعث به النبي – صلى الله عليه وسلم – من الهدى والعلم رقم ٢٢٨٢ (الغيث) المطر الذي يأتي عند الاحتياج إليه. (نقية) طيبة. (الكلأ) نبات الأرض رطبا كان أم يابسا. (العشب) النبات الرطب. (أجادب) جمع أجدب وهي الأرض التي لا تشرب الماء ولا تنبت. (قيعان) جمع قاع وهي الأرض المستوية الملساء. (فذلك) أي النوع الأول. (فقه) صار فقيها بفهمه شرع الله عز وجل. (من لم يرفع بذلك رأسا) كناية عن شدة الكبر والأنفة عن العلم والتعلم. (قيلت الماء) شربته. (قاع الصفصف) ما ذكر من معانيهما تفسير من البخاري رحمه الله تعالى بطريق الاستطراد ومن عادته أن يفسر ما وقع في الحديث من الألفاظ الواردة في القرآن وربما فسر غيرها بالمناسبة. والقاع الصفصف واردان في قوله تعالى {فيذرها قاعا صفصفا} / طه ١٠٦ /]

ومن ثم، فمن الناس العالم العامل المعلم الذي هو بمنزلة الأرض الطيبة التي شربت، فأنبتت فهو مثال حي للعالم المجتهد المستنبط، وهناك الراوي الناقل الجامع للرواية، الذي ينتفع الناس بروايته.

قال ابن حجر العسقلاني: "وإنما جمع في المثل – يقصد رسول الله صلى الله عليه وسلم – بين الطائفتين الأوليين المحمودتين؛ لاشتراكهما في الانتفاع بهما"[٢٧١].

وإذا سلمنا بما سبق، فكيف نلزم رجلا كالإمام البخاري بالرواية عن فقيهين جليلين خاصة وهما من أهل الرأي الذين اشتهر عنهم كثرة الاستنباط، وقلة الاهتمام بالرواية ونقل الأخبار عن هذا الأمر الذي نجده واضحا جليا في كتب التراجم عن هذين الرجلين الجليلين، فلو نظرنا إلى قول الإمام الذهبي عن محمد بن الحسن: محمد بن الحسن الشيباني، أحد الفقهاء، لينه النسائي وغيره من قبل حفظه، وكان من بحور العلم والفقه[٢٧٢] والملاحظة أن وصف الذهبي للإمام محمد بن الحسن يعتبر في قمة التراهة العلمية، فكلامه عنه جاء في وجهين؛ الأول: عن حفظ الإمام وهو ما يخص نقل الرواية، فقال فيه: لينه النسائي وغيره من قبل حفظه، ثم أردف هذا الوصف ليبين الجهة الثانية وهي: قدره في العلم والفقه، فقال: وكان من بحور العلم والفقه. وفي ذلك دلالة على انشغال الإمام محمد بن الحسن عن الرواية، ونقل الأخبار بالفقه والاستنباط.

---

[٢٧١] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، (١/ ٢١٢).

[٢٧٢] ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، (٣ / ٥١٣) بتصرف.

قلت : هناك تجني على أئمة الحنفية الثلاث ومنهم محمد بن الحسن رحمه الله من قبل الشافعية من باب التعصب المذهبي ، وإلا فمحمد بن الحسن الشيباني من كبار المحدثين والفقهاء .... ومن رأى كتابه الآثار والحجة على أهل المدينة وموطأ محمد يقطع بأنه من كبار الحفاظ لكن الفقه غلب عليه رحمه الله .

أما أبو يوسف صاحب أبي حنيفة؛ فقد قال فيه الإمام الذهبي في السير: العلامة المحدث قاضي القضاة، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم.

وقال عنه أيضا: قال إبراهيم بن أبي داود البرلسي: سمعت ابن معين يقول، ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث، ولا أحفظ، ولا أصح رواية من أبي يوسف.

وروى عباس عن ابن معين قال: أبو يوسف صاحب حديث، صاحب سنة... وقال أحمد: كان أبو يوسف منصفا في الحديث، وقال النسائي في طبقات الحنفية: وأبو يوسف ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه[٢٧٣].

ومن ثم، فكل هذا يدل على أن الرجل كان ذا فضل وسعة علم، وهذا الثناء جاء على ألسنة المحدثين والنقاد أنفسهم، لكن شهرته في الفقه تزيد بكثير عن شهرته في الحديث، ولعل هذا ما جعل البخاري يترك الرواية عنه، ليس تقليلا من مكانته؛ وإنما لأن البخاري يبحث عن الرواية عند أكثر الرواة علوا في السند.

ومن هنا نخلص إلى أن عدم وجود مرويات لأصحاب الرأي كأبي يوسف ومحمد بن الحسن في صحيح البخاري ليس من قبيل معاداة الإمام البخاري لأهل الرأي، أو من قبيل العداء الشخصي، وإنما كان هذا سببه انشغال أهل الرأي عموما بالفقه واستنباط المعاني منه، وقلة اعتنائهم بالرواية ونقل الأخبار وتوثيقها في الوقت الذي وضع فيه الإمام البخاري شروطا هي الأقوى في قبول الرواية، كالشروط التي اشترطها في عدالة الراوي وشهرته بالرواية – وانتفاء الجهالة عنه – ومعاصرته وسماعه ممن روى عنه، في الوقت الذي لم يلزم البخاري نفسه فيه بالرواية عن راو بعينه، وإنما ألزم نفسه بما اشترطه على نفسه فيمن يخرج لهم في صحيحه.

ثانيا. حب البخاري لأهل البيت وذكره لمناقبهم، وروايته عنهم في صحيحه:

---

[٢٧٣] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م ، (٨/ ٥٣٥: ٥٣٧).

إن الزعم أن الإمام البخاري أهمل الرواية عن أهل بيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مغالطة كبيرة للواقع، وتعصب مذموم يفضي إلى الاتهامات الباطلة، فليس ثمة أحد يحب أهل بيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كحب أهل الحديث لهم.

ولما كان أهل الحديث دائما يطلبون العلو للقرب من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان القول بأنهم يؤذونه في أهل بيته و عشيرته ضربا من المغالطة والكذب.

فلو دققنا النظر وجدنا أن الإمام البخاري رحمه الله عقد أبوابا – في كتاب المناقب – لذكر مناقب أهل البيت وقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفيما يلي نذكر على سبيل المثال بعض هذه الأبواب، مع إيراد حديث من الأحاديث التي أوردها الإمام البخاري تحت هذه الأبواب لنبين كيف كانت منزلة أهل البيت عند المسلمين عامة وعند أهل الحديث خاصة، لا سيما الإمام البخاري:

١. باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه:

ذكر فيه الإمام البخاري تسعة أحاديث: سبعة منها مسنده، واثنان من المعلقات؛ تتحدث هذه الأحاديث عن فضله – رضي الله عنه – وسابقته في الإسلام، ونذكر منها مثالا حديث رقم(٣٧٠٦) عَنْ سَعْد، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْد، عَنْ أَبِيه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ، مِنْ مُوسَى» متفق عليه[٢٧٤]

يقول ابن حجر: قال أحمد، وإسماعيل القاضي، والنسائي، وأبو علي النيسابوري: "لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في علي، وكأن السبب في ذلك أنه

---

[٢٧٤] صحيح البخاري (٥/ ١٩)(٣٧٠٦) [ش أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل علي رضي الله عنه رقم ٢٤٠٤. (أبيه) أي سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. (بمنزلة هارون) نازلا مني منزلة هارون من موسى عليهما السلام في أخوة الدين والنسب وقيل إنه صلى الله عليه وسلم قاله له حين خرج إلى تبوك وخلفه على أهله وعياله وأمره أن يقيم فيهم فكان كهارون حين خلفه موسى عليهما السلام على بني إسرائيل لما ذهب لميقات ربه]

تأخر، ووقع الاختلاف في زمانه وخروج من خرج عليه، فكان ذلك سببا لانتشار مناقبه من كثرة من كان بينها من الصحابة، ردا على من خالفه"[٢٧٥].

٢. باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي – رضي الله عنه – وأورد فيه ثلاثة أحاديث، نذكر منها:

ما رواه عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ إِذَا سَلَّمَ عَلَى ابْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: «السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا ابْنَ ذِي الجَنَاحَيْنِ»[٢٧٦].

٣. باب ذكر مناقب قرابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومنقبة فاطمة رضي الله عنها ذكر فيه سبعة أحاديث؛ بين من خلالها مترلة فاطمة من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وكيف أنها سيدة نساء أهل الجنة.فعَنِ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي»[٢٧٧].

٤. باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما وذكر فيه الإمام البخاري تسعة أحاديث نذكر منها قوله:

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُهُ وَالحَسَنَ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا» أَوْ كَمَا قَالَ "[٢٧٨].

وعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نُعْمٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، وَسَأَلَهُ عَنِ المُحْرِمِ؟ قَالَ: شُعْبَةُ أَحْسِبُهُ يَقْتُلُ الذُّبَابَ، فَقَالَ: أَهْلُ العِرَاقِ يَسْأَلُونَ عَنِ الذُّبَابِ، وَقَدْ قَتَلُوا

---

[٢٧٥] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، (٧/ ٨٩).

[٢٧٦] صحيح البخاري (٥/ ٢٠)(٣٧٠٩) [ش (ذي الجناحين) سمي بذلك لما أخبر به صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى أبدله عن يديه اللتين قطعتا في غزوة مؤتة جناحين يطير بهما في الجنة]

[٢٧٧] صحيح البخاري (٥/ ٢١)(٣٧١٤) [ش (بضعة) قطعة]

[٢٧٨] صحيح البخاري (٥/ ٢٦)(٣٧٤٧)

ابْنَ ابْنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا»[٢٧٩]

ومما سبق من إيراد الإمام البخاري لهذه الفضائل في حق هؤلاء الأفاضل، تبين قطعا ما هو قدر أهل بيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عند أهل الحديث عامة، وعند الإمام البخاري خاصة، إيمانا بأن الاعتراف بالفضل، وذكر الفضائل والمآثر نوع من البر والمحبة التي يكنها أهل الحديث عامة لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأهل بيته.

وسيتبين لنا كما سيأتي كيف أن هذا الحب قد ترجمه الإمام البخاري ترجمة عملية بالرواية لأهل البيت، بل ولمن شايعهم من أهل العدالة والضبط.

• مرويات أهل البيت في صحيح البخاري:

إن مما يؤكد حب الإمام البخاري لأهل البيت أنه من أهل السنة، وأهل السنة جميعا يرون أن حب آل البيت واجب على كل مسلم؛ وذلك لأنهم أقرب الناس إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا ينكر ذلك إلا جاحد لشيء معلوم من الدين بالضرورة؛ لورود كثير من الأحاديث في فضلهم، فعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّتِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ القَصْوَاءِ يَخْطُبُ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي "[٢٨٠].

فالمراد من الحديث في قوله صلى الله عليه وسلم: «عترتي» أكثر مما يريده الشيعة، ولا يرده أهل السنة، بل هم مستمسكون به، ألا وهو أن العترة فيه هم أهل بيته – صلى الله عليه وسلم – وقد جاء ذلك صريحا في بعض طرقه كحديث الترجمة: "وعترتي أهل بيتي"، وأهل بيته في الأصل هم نساؤه بدليل قوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ

---

[٢٧٩] صحيح البخاري (٥/ ٢٧)(٣٧٥٣) [ش (ريحانتاي) مثنى ريحانة وجه التشبيه أن الولد يشم ويقبل كما تشم الرياحين]

[٢٨٠] سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٦٦٢)(٣٧٨٦) صحيح

أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا } [الأحزاب: ٣٣]، فالآيات تتحدث عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم"[٢٨١].

وفي هذا دلالة على أن أهل البيت المقصود بهم زوجاته وعلي وأهله وأعمامه وأولادهم، وهذا هوالمفهوم الشامل لأهل بيته – صلى الله عليه وسلم – وهذه هي عقيدة أهل السنة والجماعة، والإمام البخاري أحدهم، ثم إن المتصفح لصحيح البخاري يجد مرويات كثيرة لأهل البيت، فعلى سبيل المثال نجد البخاري قد روى عن سيدنا علي – رضي الله عنه – تسعة وعشرين حديثا في صحيحه، وروى عن العباس خمسة أحاديث، وروى عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب حديثين، وروى عن عبد الله بن عباس مائتي حديث وسبعة عشر حديثا، وعن السيدة فاطمة الزهراء حديثا واحدا[٢٨٢]، فهل بعد هذا يتهم بأنه لم يرو عن أهل البيت؟!

وفيما يلي نذكر بعض الروايات التي جاءت من طريق أهل البيت في صحيح البخاري من خلال سلسلة الرواة، سواء كانوا من الصحابة الذين عاصروا النبي – صلى الله عليه وسلم – من أهل البيت، أو من ذريتهم من أهل بيت علي رضي الله عنه.

١. باب من استحيا فأمر غيره بالسؤال:

روى الإمام البخاري: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرٍ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَنَفِيَّةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ

---

[٢٨١] حياة الألباني، محمد إبراهيم الشيباني، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (١/ ٣٣١، ٣٣٢) بتصرف.

[٢٨٢] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ص٤٩٩: ٥٠١ بتصرف.

المِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فِيهِ الوُضُوءُ»[٢٨٣]

فهذا حديث من طريق محمد بن الحنفية عن علي كرم الله وجهه.

٢. باب بيع الحطب والكلأ:

روى الإمام البخاري: عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّهُ قَالَ: أَصَبْتُ شَارِفًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَغْنَمٍ يَوْمَ بَدْرٍ.[٢٨٤]

فهذا إسناد من البيت العلوي من طريق ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي عن أبيه حسين بن علي عن أبيه علي رضي الله عنهم جميعا.

٣. باب تزويج النبي – صلى الله عليه وسلم – خديجة وفضلها رضي الله عنها.

روى الإمام البخاري: عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ:، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ»[٢٨٥].

وهذان إسنادان فيهما عبد الله بن جعفر عن علي – كرم الله وجهه.

٤. باب الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والمساكين.

قال الإمام البخاري: حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ المُحَبَّرِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الحَكَمُ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلاَمُ اشْتَكَتْ مَا تَلْقَى مِنَ الرَّحَى مِمَّا تَطْحَنُ، فَبَلَغَهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِسَبْيٍ، فَأَتَتْهُ تَسْأَلُهُ خَادِمًا، فَلَمْ تُوَافِقْهُ، فَذَكَرَتْ لِعَائِشَةَ، فَجَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ لَهُ، فَأَتَانَا،

---

[٢٨٣] صحيح البخاري (١/ ٣٨)(١٣٢) [ش أخرجه مسلم في الطهارة باب المذي رقم ٣٠٣(مذاء) كثير المذي وهو ماء أبيض رقيق يخرج غالبا عند ثوران الشهوة وعند ملاعبة النساء والتقبيل. (فيه الوضوء) يوجب الوضوء لا الغسل لأنه في حكم البول]

[٢٨٤] صحيح البخاري (٣/ ١١٤)(٢٣٧٥) (للشرف) جمع شارف وهي الناقة المسنة.

[٢٨٥] صحيح البخاري (٤/ ١٦٤)(٣٤٣٢) و[ش أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها رقم ٢٤٣٠. (خير نسائها) أي نساء الدنيا في زمانها]

وَقَدْ دَخَلْنَا مَضَاجِعَنَا، فَذَهَبْنَا لِنَقُومَ، فَقَالَ: «عَلَى مَكَانِكُمَا». حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي، فَقَالَ: «أَلاَ أَدُلُّكُمَا عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَاهُ، إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَكَبِّرَا اللَّهَ أَرْبَعًا وَثَلاَثِينَ، وَاحْمَدَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ، وَسَبِّحَا ثَلاَثًا وَثَلاَثِينَ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمَا مِمَّا سَأَلْتُمَاهُ»[٢٨٦].

٥. باب القثاء بالرطب:

روى الإمام البخاري: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالقِثَّاءِ»[٢٨٧].

ومن خلال هذه الأمثلة نستطيع أن نجزم بأن القول بتجافي البخاري الرواية عن أهل البيت زعم غير صحيح تشهد بخطئه هذه الروايات وغيرها، وقد تأكد بما لا يدع مجالا للشك أن الإمام البخاري كان يروي عن الثقات والعدول من أهل البيت الذين اشتهروا بالرواية ونقل الأخبار.

وبالإضافة إلى ماسبق، فقد يقال إن اللوم على البخاري ليس لأنه لم يرو لأهل البيت، وإنما اللوم عليه لأنه أهمل كثيرا من أئمتهم، والجواب عن هذا أنه لا يلزم الإمام البخاري أن يستغرق كل أهل البيت بالرواية، فهو يتتبع الإسناد الذي على شرطه، ولا يتتبع رجلا معينا ليروي عنه، أضف إلى ذلك أنه لم يستغرق كل الرواة الذين تصح عنهم الرواية؛ لأنه لم يستغرق كل الأحاديث الصحيحة في كتابه، كما هو معلوم.

---

[٢٨٦] صحيح البخاري (٤/ ٨٤)(٣١١٣) [ش أخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة باب التسبيح أول النهار وعند النوم رقم ٢٧٢٧. (الرحى) الطاحون. (بسبي) ما يؤخذ من العدو في أرض المعركة من نساء ورجال وأولاد إذا جعلوا أرقاء وقد تطلق عليهم وعلى الأموال. (فلم توافقه) فلم تصادفه و لم تجتمع به. (أخذنا مضاجعنا) اضطجعنا في فراشنا لننام]

[٢٨٧] صحيح البخاري (٧/ ٧٩)(٥٤٤٠)[ش أخرجه مسلم في الأشربة باب أكل القثاء بالرطب رقم ٢٠٤٣ (الرطب) ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يصير تمرا. (القثاء) قيل هو الخيار وقيل نوع خاص يشبهه]

ومع تسليمنا بعدالة أئمة أهل البيت وصلاحهم وعبادتهم، فإن هذا لا يلزم منه أن يكونوا كلهم أصحاب رواية ونقل؛ وذلك لسببين:

الأول: أن التقوى والصلاح ليسا هما الشرط الوحيد لقبول الرواية، وهذا متواتر عن أئمة هذا الفن، قال الخطيب البغدادي: "...عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: إن من إخواننا من نرجو بركة دعائه، ولو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها".

وقال يحيى بن سعيد القطان: "أئتمن الرجل على مائة ألف، ولا أئتمنه على حديث".

"... وعن أبي الزناد عن أبيه قال: أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمونون، ما يؤخذ عنهم شيء من الحديث، يقال ليس من أهله، وقال ذؤيب بن عمامة: قال سمعت مالك بن أنس يقول: أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم، ويقدم ابن شهاب وهو دونهم في السن، فيزدحم الناس عليه، وقال مالك بن أنس: لا يؤخذ العلم من أربعة، وذكر منهم: "... ولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة، لا يعرف ما يحدث"[٢٨٨].

فلا شك أن الناس منهم الصالح والطالح مع تسليمنا بأن أهل البيت كانوا كلهم من أهل الصلاح، ولكن يلزم من ذلك أن يكونوا كلهم أهل رواية، والدليل ما قدمناه من أقوال أهل صناعة الحديث من أن الصلاح والورع وحده لا يكفي في جواز الرواية عن الناس.

الأمر الثاني: وهو ما شهد به التاريخ وأثبتته الأحداث من أن أهل البيت كثيرا ما شغلوا بالخلافات السياسية مع بني أمية، وذلك في الفتنة التي وقعت بين علي – رضي الله عنه – ومعاوية – رضي الله عنه – والتي انتهت بمقتل علي – رضي الله عنه – في سنة ٤٠ هـ، ثم نشب الخلاف ثانية بعد رفض الحسين بن علي – رضي الله عنه – المبايعة ليزيد بن معاوية، وانتهي الأمر بمقتل الحسين في واقعة الطف (أي: كربلاء) سنة ٦١ هـ.

---

[٢٨٨] لكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: إبراهيم مصطفى آل بحبح، مكتبة ابن عباس، مصر، ٢٠٠٢م، (١/ ٤٦٧: ٤٧٢) بتصرف.

وقتل مع الحسين في هذه الواقعة جماعة من أهل بيته أمثال جعفر، والعباس وأبي بكر، ومحمد وعثمان، وهم من أبناء علي وإخوة الحسين، وكان من أبنائه عبد الله وعلي، وكان من أبناء الحسن عبد الله والقاسم وأبو بكر، وغيرهم[٢٨٩].

ولم تزل الخلافات منصوبة حتى قامت الدعوة العباسية، والتي كانت في بدايتها تحت ستار الدعوة لآل البيت، مما يؤكد أن هناك جانبا كبيرا من أهل البيت كان في شغل عن الرواية.

لذلك فعدم رواية البخاري عن كل أهل البيت لا يطعن فيه؛ لأنه لم يلزم نفسه بالرواية عن كل من تصح الرواية عنه، كما لم يلزم نفسه بجمع كل الصحيح، وليس الورع والصلاح شرطا لقبول الرواية، حتى نلزمه بالرواية عنهم جميعا، أما الشرط فهو صحة الرواية عنه.

ثالثا. لا حرج في الرواية عن الخوارج لبعدهم عن الكذب:

من المعلوم أن الخوارج من الذين يكفرون مرتكب الكبيرة، والكذب من الكبائر، لذلك فهم لا يحلونه؛ ولهذا يروي الإمام البخاري عن بعضهم إذا تحققت فيه شروط الراوي الذي تقبل روايته، وقد وضح لنا ابن حجر في مقدمته شروط قبول الرواية عن أهل الأهواء، فقال: "أما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لا بد وأن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفة لأصول السنة خلافا ظاهرا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة، فقيل يقبل مطلقا، وقيل يرد مطلقا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية (أي: إلى بدعة)، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف الأئمة...، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل،

---

[٢٨٩] انظر: حقبة من التاريخ، عثمان الخميس، مكتبة البخاري، مصر، ط٣، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ص٢١١: ٢٣٢ بتصرف.

فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد ببدعته، ويزينها ويحسنها ظاهرا فلا تقبل، وإن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا، وعلى هذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلا، هل ترد أو تقبل مطلقا؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو؛ إخمادا لبدعته، وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد و لم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث، ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته[٢٩٠]. وقد أخذ بهذا المنهج الإمام البخاري رحمه الله فروى عن بعض الذين رموا بالتشيع؛ لضبطهم وثقتهم وقوة حفظهم، مع تجنبهم الكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وما يخالف عقيدتهم.

ولذلك فإننا نجد البخاري قد روى في كتابه لداعية الخوارج ورأسها عمران بن حطان الدوسي الشاعر المعروف؛ للأسباب السابقة والتي تتلخص فيما يأتي:

١. أن الخوارج بوجه عام لا يستحلون الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ إنهم كانوا يكفرون مرتكب الكبيرة، والكذب عند عموم المسلمين كبيرة، فكيف يستحلون شيئا كهذا؟! لذلك قبل أهل صناعة الحديث رواية الخوارج، وفي هذا يقول أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره[٢٩١].

٢. ومع جواز صحة الرواية عن الخوارج، إلا أن الإمام البخاري لم يخرج لعمران كما يقول ابن حجر: "سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، قال: «سألت

---

[٢٩٠] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ص٤٠٤.

[٢٩١] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ص ٤٥٤.

عائشة عن الحرير، فقالت...»الحديث[٢٩٢]، وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات؛ فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره، وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمرو وغيره، ويقول ابن حجر بعد هذا: أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، فإن صح ذلك كان عـــذرا جيدا، وإلا فلا يضر التخريخ عمن هذا سبيله في المتابعات[٢٩٣].

ومن خلال ما سبق نقول إن مدار الرواية عند البخاري كان مبنيا على توافر شـــروطها في الراوي من عدالة في الدين، وصدق في الحديث، وتثبت في الأخذ والأداء؛ لـــذلك نجـــده يروي عن جماعة من المتشيعة، ويهمل من يجد فيهم عدم اكتمال أهليتهم لرواية الحـــديث، والحال مع غيره كذلك.

وبالإضافة إلى ما سبق، نذكر فيما يأتي بعض هؤلاء الرواة الذين وصفوا بتشـــيعهم لأهـــل البيت، وذلك من خلال الرجوع إلى تراجمهم وأقوال معاصريهم فيهم:

١. خالد بن مخلد القطواني الكوفي أبو الهيثم، من كبار شيوخ البخاري، روى عنه، وروى عن واحد عنه، قال العجلي: ثقة فيه تشيع، وقال ابن سعد: كان متشيعا مفرطـــا، وقـــال صالح جزرة: ثقة، إلا أنه كان متهما بالغلو في التشيع، وقال أبو داود: صـــدوق إلا أنـــه يتشيع.

قلت – أي: ابن حجر العسقلاني: أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان قد ثبت الأخذ والأداء لا يضره، ولا سيما إن لم يكن داعيا إلى رأيه[٢٩٤].

---

[٢٩٢] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: اللباس، باب: لبس الحرير للرجال وقدر ما يجـــوز منه، (١٠/ ٢٩٥، ٢٩٦)، رقم (٥٨٢٨).

[٢٩٣] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخـــرين، دار الريـــان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م ، ص ٤٥٥.

[٢٩٤] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخـــرين، دار الريـــان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م ، ص ٤٢٠ بتصرف.

٢. عبيد الله بن موسي بن أبي المختار العبسي مولاهم أبو محمد الكوفي، من كبار شيوخ البخاري، سمع من جماعة من التابعين، ووثقه ابن معين وأبو حاتم، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة وآخرون.

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقا وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع، قلت – أي: ابن حجر: لم يخرج له البخاري من روايته عن الثوري شيئا، واحتج به هو والباقون[٢٩٥].

٣. علي بن الجعد بن عبيد الجوهري أبو الحسن البغدادي أحد الحفاظ:

قال يحيى بن معين: ما روى عن شعبة من البغداديين أثبت منه، وقال أبو حاتم: لم أر من المحدثين من يحدث بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى علي بن الجعد، وذكره غيره، ووثقه آخرون وتكلم فيه أحمد من أجل التشيع، قلت – أي ابن حجر: روي عنه البخاري من حديثه عن شعبة فقط أحاديث يسيرة[٢٩٦].

٤. الفضل بن دكين أبو نعيم الكوفي:

أحد الأثبات قرنه أحمد بن حنبل في التثبت بعبد الرحمن بن مهدي؛ وقال: إنه كان أعلم بالشيوخ من وكيع، وقال مرة: كان أقل خطأ من وكيع.

والثناء عليه في الحفظ والتثبت يكثر، إلا أن بعض الناس تكلم فيه بسبب التشيع، ومع ذلك فصح عنه أنه قال: ما كتبت علي الحفظة أني سببت معاوية، احتج به الجماعة[٢٩٧]. ومن خلال ما ذكرنا من بعض النماذج يتضح لنا أن هؤلاء الرواة كانوا من المتشيعة لأهل البيت، ومنهم من كان يغالي في ذلك، ومع هذا نجد الإمام البخاري قد روى عنهم ما لا

---

[٢٩٥] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ص٤٤٤ بتصرف.

[٢٩٦] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ص ٤٥١ بتصرف.

[٢٩٧] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ص ٤٥٦ بتصرف.

يدعو إلى أهوائهم وبدعهم؛ لما غلب على حالهم من التثبت والحفظ، وعرفوا بالصدق والعدالة والضبط لما يحفظون.

الخلاصة

• لقد اشترط العلماء وأئمة الحديث شروطا لا بد من توافرها في راوي الحديث، وهذه الشروط هي: العدالة، والصدق، والحفظ، والإتقان، والضبط؛ صونا للحديث، وخوفا من إدخال شيء فيه ليس منه.

• من خلال استعراض الشروط الواجبة في الراوي، والشروط الواجبة في الفقيه، يتضح أنه لا يلزم أن يكون الفقيه راويا للحديث، وإن وصف بالعدل والصدق وسعة العلم؛ لأن هذا العلم يعتمد على الحفظ والضبط والإتقان كما هو معلوم عند علمائه.

• ترك الإمام البخاري الرواية عن أهل الرأي، كمحمد بن الحسن، والقاضي أبي يوسف؛ وذلك لانشغالهم بالفقه وعلومه أكثر من انشغالهم بالحديث، كالقاضي أبي يوسف، أما محمد ابن الحسن فقد ضعفه النسائي وغيره في الحديث.

• إن حب أهل البيت واجب على كل مسلم؛ لأنهم عترة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وخاصته، والإمام البخاري لا ينكر ذلك لكونه من أهل السنة والجماعة الذين يؤمنون بذلك، والدليل على ذلك؛ أنه أورد في كتابه الصحيح مناقب أهل البيت، كعلي وفاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم.

• إن المتفحص لصحيح الإمام البخاري يجد أنه قد أورد أحاديث كثيرة مروية عن علي أو فاطمة رضي الله عنهما أو من رواية أحد من ذريتهما، والعجيب أنه أورد سلسلة من الرواة كلهم من أهل البيت في أكثر من مكان في كتابه، ولكنه مع هذا لم يرو عنهم كلهم؛ لأنه لم يورد كل الأحاديث الصحيحة في صحيحه، كما أن انشغال أهل البيت بالحياة السياسية كان سببا في قلة مروياتهم.

• لقد أجاز العلماء الرواية عن أهل البدع والأهواء، كالخوارج والشيعة إذا تحققت فيهم الشروط الواجبة في الراوي إلى جانب شروط أخرى، كأن يخالف الحديث مذهبهم، وأن يكون له ما يقويه من المتابعات أو الشواهد من طريق آخر غير طريقهم.

• أجاز العلماء الرواية عن الخوارج؛ لأنهم عدوا الكذب من الكبائر المكفرة، و لم يبيحوه؛ لذلك روى البخاري لعمران بن حطان حديثا واحدا؛ أورده في المتابعات لا في الأصول.

• رواية البخاري لبعض من اتهم بالتشيع كان بعد أن علم عدالتهم وصدقهم وقوة ضبطهم وحفظهم للحديث، وقد بين الحافظ ابن حجر في مقدمته أقوال العلماء وأئمة الجرح والتعديل فيمن روى لهم، وعلة الرواية عنهم وقبول ذلك منهم كخالد بن مخلد القطواني، وعبيد الله بن موسى العبسي وغيرهما ممن على شاكلتهما.[٢٩٨]

[٢٩٨] أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٥م.

المبحث الثالث عشر

التشكيك في نسبة الجامع الصحيح بصورته الحالية للإمام البخاري

مضمون الشبهة:

يشكك بعض المغرضين في صحة نسبة "الجامع الصحيح" إلى البخاري، ويستدلون على ذلك بما يصفونه بالاضطراب في الترتيب الذي اعتمده المؤلف لأبوابه، ذلك أن بعض أبوابه تتضمن أحاديث كثيرة، وبعضها فيه حديث واحد، وبعضها يذكر فيه آية من القرآن، وبعضها لا يذكر فيه شيئا ألبتة؛ وما ذلك إلا لأن البخاري مات قبل أن يضع كتابه في صيغته النهائية؛ مما أدى ببعض ناسخي الكتاب إلى ضم بعض الأبواب، وإضافة تراجم إلى أحاديث غير مترجم لها، وهذا يعني أن "الجامع الصحيح" في شكله النهائي أنجزه أتباع البخاري وتلاميذه، لا البخاري نفسه.

هادفين من وراء ذلك إلى التشويش على المسلمين بالقدح في نسبة أصح ديوان من دواوين السنة إلى صاحبه.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لا ينكر أي منصف أن يكون البخاري هو مؤلف "الجامع الصحيح" لثبوت ذلك عقلا ونقلا؛ إذ إنه بعد تنقيحه وتهذيبه عرضه على ثلاثة من كبار علماء الحديث فاستحسنوه، وقدحدث به كثيرا من تلامذته فنقلوه عنه، كما كتبه في صيغته التي وصلت إلينا.

٢) إن طريقة تصنيف كتاب "الجامع الصحيح" تشير إلى أنه من تأليف الإمام البخاري؛ فقد حرص البخاري على أن يخرج كتابه بهذا الترتيب والتبويب؛ حيث راعى فيه الدقة والتحري والتشدد في قبول الأحاديث، وأن يشتمل على الصحيح لا على غيره.

٣) إن ما استدل به مثيرو الشبهة لم يقع من الإمام البخاري سهوا، وإنما كان لفقه خاص به؛ لأن مقصوده ليس مقتصرا على سرد الأحاديث فقط؛ بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها من خلال فقهه في تراجمه التي أعيت فحول العلماء.

تفصيل الرد على هذه الشبهة:

أولا. إثبات نسبة "الجامع الصحيح" للبخاري عقلا ونقلا:

من الواضح الجلي لكل ذي عقل أن البخاري هو مؤلف كتاب "الجامع الصحيح" ولا يكاد ينكر ذلك الأمر إلا جاهل بعلم السنة ورجالاها، كما أن البخاري رحمه الله نقح كتابه وهذبه غاية التهذيب قبل موته، و لم يمت إلا بعد أن تركه بصورته التي وصلت إلينا.

ويؤكد ذلك الأمر ما قاله أبو جعفر محمود بن عمر العقيلي مؤكدا تأليف البخاري للجامع الصحيح: "لما ألف البخاري كتاب "الصحيح" عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث، والقول فيها للبخاري وهي صحيحة[٢٩٩].

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن البخاري رحمه الله لما أتم كتابه العظيم عرضه على هؤلاء الأعلام، و لم ينكر ذلك أحد، ومعنى نفي الصحة عن أربعة أحاديث أنهم فحصوا الكتاب حديثا حديثا قبل أن يشهدوا له بالصحة، ويالها من شهادة نطق بها أئمة الحديث في عصره.

وقد أكد البخاري نفسه أنه قد أتم صحيحه قبل موته، و لم يتركه إلا بعد أن هذبه ونقحه فقال رحمه الله: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات"[٣٠٠]، وصنف الشيء أي: ميز بعضه عن بعض، فالبخاري نقح كتابه وهذبه وراجعه ثلاث مرات، فكيف نقول إن كتابه لم يكتمل في صورته النهائية إلا بعد موته؟!

فإذا أراد المشتبهون نفي أن يكون الكتاب من تأليفه رحمه الله فلينفوا ما حكاه التاريخ على مر الزمن عن البخاري وكتابه "الصحيح"، واشتهار ذلك على جميع المستويات والطوائف يؤكده الإمام الذهبي في "تاريخ الإسلام" إذ يقول: وأما جامع البخاري الصحيح فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، قال: وهو أعلى في وقتنا هذا إسنادا للناس،

---

[٢٩٩] هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ص٥١٤.

[٣٠٠] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٠٣).

ومن ثلاثين سنة كانوا يفرحون بعلو سماعه، فكيف اليوم؟ فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته[٣٠١].

وقال الحافظ ابن كثير: "وكتاب البخاري الصحيح يستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام"[٣٠٢].

وعليه فإن الإمام البخاري رحمه الله هو أشهر الأئمة الأعلام من أصحاب الموسوعات الحديثية، وقد كان كتابه "الجامع" أحد الأنهار الكبرى التي صبت فيها الروافد المتدفقة من عهد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين[٣٠٣].

ومن الأدلة الواضحة المؤكدة على أن البخاري هو مؤلف الصحيح، هذه الشروح الكثيرة والضخمة التي ملأت المكتبة الإسلامية شارحة لكتاب "البخاري"، موضحة منهجه في تأليف ذلك الكتاب، وشروطه في قبول أحاديثه أو ردها، يعلم هذا القاصي والداني، المتعلم والأمي، المثقف والجاهل، الجميع يعرف ذلك، ولا ينكر هذا إلا متعنت يريد أن يسلب الحق أهله.

قال ابن عدي: حدثني محمد بن أحمد القومسي، سمعت محمد ابن حمدويه، سمعت محمد بن إسماعيل - أي البخاري - يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح[٣٠٤].

وقال ابن عدي: سمعت عبد القدوس بن هَمَّامٍ يَقُوْلُ: سَمِعْتُ عِدَّةً مِنَ المَشَايِخِ، يَقُوْلُوْنَ: حَوَّلَ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ تَرَاجِمَ جَامِعِهِ بَيْنَ قبر سول اللهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَمِنْبَرِهِ،

---

[٣٠١] الإمام القسطلاني وصحيح البخاري، عبد الرحيم عطية، ص١١٤، نقلا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص٧٧.

[٣٠٢] البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م، (٦/ ٨٢).

[٣٠٣] كيف ولماذا التشكيك في السنة؟، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٦١ بتصرف.

[٣٠٤] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، (٢٤/ ٤٦١).

وَكَانَ يصلي لكل ترجمة ركعتين.وَقَالَ: سَمِعْتُ البُخَارِيَّ يَقُوْلُ: صنّفْتُ "الصَّحِيْحَ" فِي ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وَبَيْنَ الله تَعَالَى."[٣٠٥].

وقد اشتهر أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدث بصحيحه كثيرا من تلامذته، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله حتى وصل إلينا كما تركه هو، يقول أبو إسحاق المستملي عن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول: "سمع كتاب "الصحيح" لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري"[٣٠٦].

ويقول الدكتورأبو شهبة: "وليس أدل على ما بذله من جهد وتنقيح وغربلة للأحاديث حتى جاء كتابه في غاية الصحة من قوله: "جمعت كتابي هذا من ستمائة ألف حديث"، وقد استفاض واشتهر أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدث بصحيحه الكثيرين من تلاميذه، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله الذي بالغ في التحري في جمع أحاديثه، حتى وصل إلينا كما تركه"[٣٠٧].

ومن ثم، فالقول بأن أحدا من النساخ أو التلاميذ تصرف في صحيح البخاري بعد موت صاحبه أي تصرف، هو قول ممتنع عقلا؛ إذ ليس من الممكن أن يسمع الإمام البخاري صحيحه الجامع لآلاف التلاميذ بعد أن عرضه على أئمة الحديث، وقضى في تصنيفه ستة عشر عاما دون أن يستقر على صورته النهائية، وإذا لم يستقر على الانتهاء من الصيغة النهائية لكتاب وقف نفسه على تأليفه ستة عشر عاما، فمتى كان سيستقر إذا؟

وإذا كان الإمام البخاري قد عرض كتابه على مشايخه، وأقروه عليه، فهل عرضه عليهم بعد ستة عشر عاما قضاها في تأليفه دون أن يكون قد انتهي منه؟ وعلام أقره شيوخه إذن، هل على ما صنفه أم على ما سيصنفه؟!

---

[٣٠٥] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٠٤، ٤٠٥). سير أعلام النبلاء ط الحديث (١٠/ ٨٦)

[٣٠٦] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٦٩).

[٣٠٧] دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٢٥٥.

وإذا كان الإمام البخاري قد حدث آلاف التلاميذ بكتابه الصحيح مبوبا ومرتبا حسب ما صنفه، وكان من هؤلاء المحدثين طائفة من صفوة تلاميذه، فكيف تدخل النساخ دون أن ينكر عليهم التلاميذ ذلك؟ وإذا انفرد أحد التلاميذ بتبويب وترتيب وتقديم وتأخير لصحيح البخاري لم يقم به الإمام، فكيف يقره باقي التلاميذ على ذلك؟! وإذا تواطأ تلاميذ الإمام على التدخل في كتابه، وقد رواه آلاف مؤلفة، فكيف أقرهم جمهور المحدثين على ذلك؟! وإذا كان هذا القول لم يقل به أحد من قبل، فما هو المسوغ لقبوله، والقول به مع قيام الدليل بنقيضه؟!

ومن ثم، فإن هذا يثبت أن ما قام به بعض النساخ من ضم بعض أبواب صحيح البخاري، وإضافة تراجم إلى أحاديث غير مترجم لها – لم يؤثر بحال على "الجامع الصحيح" بصورته الحالية، وذلك لأن ما قام به هؤلاء النساخ لم يلق قبولا لدى العلماء وجماهير النساخ الآخرين الذين أبقوا على ما فعله البخاري؛ حتى وصل إلينا صحيحه كما هو، وليس أدل على هذا من تضمن الجامع الصحيح في صورته الحالية أحاديث ليست لها ترجمة، وترجمة ليس فيها أحاديث، فلو كان لما فعله هؤلاء النساخ أثر، لظهر جليا في صحيح البخاري بصورته الحالية؟![٣٠٨].

ثانيا. طريقة تصنيف الكتاب "الجامع" تشير إلى أنه من تأليف البخاري:

لقد كان الغرض الأساسي من تصنيف البخاري "الجامع الصحيح" أمرين:

الأول: انتخاب جملة من الأحاديث التي أجمع عليها المحدثون في فروع الإسلام المختلفة، حتى تكون نبعا صافيا للسنة النبوية، يستقي منه الناس في سائر الأعصار والأمصار، ومن ثم، تحرى أشد التحري واحتاط باختيار أعلى الرواة في الحفظ والعدالة، وتأكد من شدة اتصال سلسلة الإسناد في كل حديث.

الآخر: هو استنباط المسائل الفقهية، واستخراج النكات الحكمية، ولهذا الغرض قسم الكتاب إلى كتب، وقسم كل كتاب إلى أبواب، وترجم للأحاديث تراجم، ولم يكتف

---

[٣٠٨] انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٠.

بترجمة واحدة لكل حديث، بل يذكر أحيانا للحديث الواحد عدة تراجم، إما بتقطيعه، والترجمة لكل معنى يتضمنه الحديث، وإما بذكر روايات الحديث الواحد المختلفة، والترجمة لكل رواية بما يناسبها[٣٠٩].

لذا كان لهذا الترتيب الذي جاء به كتاب الصحيح مناسبة ذكرها ابن حجر في "الفتح"، فقال: قال شيخ الإسلام أبو حفص عمر البلقيني: "بدأ البخاري بقوله كيف بدأ الوحي ولم يقل كتاب بدء الوحي؛ لأن بدء الوحي من بعض ما يشتمل عليه الوحي، قلت(أي: ابن حجر): ويظهر لي أنه إنما عراه من باب؛ لأن كل باب يأتي بعده ينقسم منه، فهو أم الأبواب فلا يكون قسيما لها، قال (أي: عمر البلقيني): وقدمه؛ لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ومنه عرف الإيمان والعلوم، وكان أوله إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – بما يقتضي الإيمان من القراءة والربوبية وخلق الإنسان، فذكر بعد كتاب الإيمان والعلوم، وكان الإيمان أشرف العلوم، فعقبه بكتاب العلم، وبعد العلم يكون العمل، وأفضل الأعمال البدنية الصلاة ولا يتوصل إليها إلا بالطهارة، فقال: كتاب الطهارة فذكر أنواعها وأجناسها"[٣١٠]، وهكذا بين رحمه الله لماذا اختار البخاري هذه الطريقة في الترتيب، إذ لم تكن من قبيل الصدفة؛ وإنما كانت لغرض حكيم في نفسه.

وعلى أية حال، فإن هذه التراجم كلها تدور حول معاملة العبد مع الخالق، وبعدها معاملة العبد مع الخلق، فقال: كتاب البيوع، وذكر تراجم بيوع الأعيان، ثم بيع دين على وجه مخصوص وهو السلم، وكذا البيع يقع قهريا، فذكر الشفعة التي هي بيع قهري[٣١١].

---

[٣٠٩] الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص٨٥.

[٣١٠] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٤٩٤.

[٣١١] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٤٩٤ بتصرف.

وهذا يعني أن تصنيف "الجامع الصحيح" كان شغل البخاري الشاغل في هذه المدة (في ست عشرة سنة هي عمر تصنيف كتاب الجامع الصحيح)؛ فقد أكثر من مراجعته، والإضافة إليه والحذف منه[٣١٢].

يقول محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله(يعني البخاري) يقول: صنفت جميع كتبي ثلاث مرات[٣١٣].

و لم يكتف الإمام البخاري باحتياطه، واتباعه لأصح الأساليب العلمية للوصول إلى هدفه في التأليف، حتى استعان بالله – عز وجل – واستخار ربه تعالى قبل أن يضع كل حديث في "جامعه الصحيح"[٣١٤].

فهل بعد هذا يحق لمدع أن يقول: إن "الجامع الصحيح" يتسم بشيء من الاضطراب والغرابة، أو إنه ليس من تأليف البخاري؟!

ثالثا. فقه البخاري في تراجم كتابه "الجامع الصحيح":

لقد سار الإمام البخاري في ترتيب أبواب كتابه الجامع الصحيح على المنهج الفقهي – كما أشرنا – وهو استنباط المسائل الفقهية، واستخراج النكات الحكمية، والذي دعاه إلى أن يترجم لأحاديث كتابه بتراجم توضح ذلك، ولكن بعض الذين أثاروا حول كتابه الشبهات لم يفطنوا إلى ذلك.

يقول ابن جماعة: "إن الإمام البخاري ضمن تراجم بعض الأبواب ما يبعد فهمه من حديث ذلك الباب، فأوقع ذلك بعض التباس على كثير من الناس، فبعضهم مصوب له ومتعجب

---

[٣١٢] الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص٨٧.

[٣١٣] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٠٣).

[٣١٤] انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٥١٣.

من حسن فهمه، وبعضهم نسبه إلى التقصير في فهمه وعلمه، وهؤلاء ما أنصفوه؛ لأنهم لم يعرفوه"[٣١٥].

ومن ثم، فقد ذهب هؤلاء إلى القول بأن الإمام البخاري لم يهذب كتابه، و لم يرتب أبوابه بوعي، مستدلين على ذلك خطأ بأنه يقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها حديث واحد، وفي بعضها آية من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه ألبتة.

وهاهو الحافظ ابن حجر يوضح الإشكالات التي أثيرت حول تراجمه ومناسبة الترجمة لحديث الباب، وتوهيم من وهم البخاري في كثير من الأحيان، وذلك من خلال بيان فقه البخاري في تراجمه الذي اشتهر من قول جمع من الفضلاء، فيقول: "وكثيرا ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادئ الرأي، كقوله: "باب استياك الإمام بحضرة رعيته"؛ فإنه لما كان الاستياك قد يظن أنه من أفعال المهنة، فلعل بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولى مراعاة للمروءة، فلما وقع في الحديث أن النبي – صلى الله عليه وسلم – استاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر، نبه على ذلك ابن دقيق العيد، وكثيرا ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحا في الترجمة، ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي، من ذلك قوله: "باب الأمراء من قريش"، وهذا لفظ حديث يروى عن علي – رضي الله عنه – وليس على شرط البخاري، وأورد في حديث "لا يزال وال من قريش"... وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه، وأورد معها أثرا أو آية، فكأنه يقول لم يصح في الباب على شرطي"[٣١٦]، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، حتى يتبين للغافلين المشككين مدى فقه البخاري في "تراجمه التي حيرت

---

[٣١٥] مناسبات تراجم البخاري، بدر الدين بن جماعة، نقلا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٦٧ بتصرف.

[٣١٦] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٦.

الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار[٣١٧]، والتي بذل فيها جهدا كبيرا، حيث قام باستخراجها من عشرات النصوص من بين آية قرآنية، وحديث نبوي، وأثر جيد، وفريدة لغوية، وهو بهذا يثبت أنه ليس راوية حديث فحسب، ولا رجل دراية في الأسانيد فقط، ولكنه جمع فيما جمع فهما جيدا لفقه الكتاب والسنة حتى أصبح إماما في هذا الشأن[٣١٨].

ولقد أجاد القائل:

أعيا فحول العلم حل رموز ما أبداه في الأبواب من أسرار[٣١٩]

وقد ختم الحافظ ابن حجر كلامه عن تراجم البخاري، ومدى مناسبة الترجمة لحديث الباب بقوله: "وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر، ومن جد وجد"[٣٢٠].

وعليه، فإن القول بأنه يقع في كثير من أبواب صحيح البخاري الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها حديث واحد، وفي بعضها آية من كتاب الله تعالى، وبعضها لا شيء فيه ألبتة، هو قول حق أريد به باطل، وهو الزعم بأنه لم يهذب كتابه و لم يرتب أبوابه، وقد وقع ما قالوه في الجامع الصحيح للبخاري لكن ليس سهوا من مؤلفه، وإنما لحكمة بديعة، ذكرها ابن حجر في "الفتح"، فقال: "تقرر أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه "الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه"، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه

---

[٣١٧] انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٥.

[٣١٨] من جهود الأمة في حفظ السنة، د. أحمد حسين محمد إبراهيم، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص٢٢١ بتصرف.

[٣١٩] الإمام القسطلاني وصحيح البخاري، عطية عبد الرحيم عطية، ص ٩٨، نقلا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٠٥.

[٣٢٠] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٦.

صريحا، ثم رأى ألا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفقهه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام؛ فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة، قال الشيخ محيي الدين: ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط؛ بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيرا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: "فيه فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم" أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقا، وإنما يفعل هذا؛ لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلى الحديث لكونه معلوما، وقد يكون مما تقدم، وربما تقدم قريبا"[٣٢١].

وهذا يدل دلالة واضحة على أن "الجامع الصحيح" هو صنعة وتصنيف وتبويب الإمام البخاري، وأنه عمد إلى هذا التبويب والتصنيف عمدا؛ لأن له من وراء ذلك مبتغى فقهيا.

فهل بعد هذا يحق لمدع أن يقول بأن الإمام البخاري لم يضع كتابه في صورته النهائية، وإنما وضعه تلاميذه، أو الذين قاموا بنسخه؟!

وفي النهاية نستطيع القول بأن الحق الذي لا مراء فيه أن البخاري لم يمت إلا بعد أن نقح كتابه، وهذبه غاية التهذيب، ولم يتركه إلا بهذه الصورة التي وصلت إلينا، وأما وضعه أحاديث كثيرة في بعض الأبواب، وحديث واحد أو أكثر في بعضها الآخر، وعدم وضع أحاديث مطلقا في بعض الأبواب؛ فإن ذلك عن عمد منه، وهو أن يبين أن الباب الذي لم يذكر فيه أحاديث لم يثبت عنده حديث بشرطه في هذا المعنى.

الخلاصة:

- مما لا شك فيه أن كتاب "الجامع الصحيح" بصورته النهائية من تأليف البخاري لا غيره، ولا ينكر هذا إلا جاهل بعلم السنة ورجالها، ومن الأدلة على ذلك أن البخاري بعدما هذب كتابه ونقحه عرضه على الأئمة الأعلام: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة.

---

[٣٢١] هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٠.

• لقد أكد البخاري نفسه أنه أتم صحيحه قبل موته وهذبه أكثر من مرة فقال رحمه الله: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات" فكيف نقول: إن كتابه لم يكتمل في صورته النهائية إلا بعد موته وقد راجعه في التصنيف ثلاث مرات؟!

• اشتهر بين أهل العلم أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدث بصحيحه كثيرا من تلامذته، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله؛ حتى وصل إلينا كما تركه، وليس أدل على تنقيحه وتهذيبه له من قوله: "جمعت كتابي هذا من ستمائة ألف حديث".

• إن الكلام عن طريقة ترتيب أبواب الكتاب وكتبه يؤكد أن الغرض الأساسي من تصنيف "الجامع الصحيح"، هو انتخاب جملة من الأحاديث التي أجمع عليها المحدثون في فروع الإسلام المختلفة، وكذلك استنباط المسائل الفقهية، واستخراج النكات الحكمية؛ لذا كان لهذا الترتيب حكمة؛ فابتدأ صحيحه بقوله "كيف بدأ الوحي" وعراه من باب لأنه أم الأبواب، فلا يكون قسيما لها، كما أنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ثم ذكر الإيمان ثم الأعمال البدنية، فابتدأ بأفضلها "الصلاة"، وهكذا لم يكن التبويب إلا لحكمة في نفسه رحمه الله.

• إن مثيري الشبهة قد غفلوا عن المقاصد الدقيقة، والفوائد الجمة التي ضمنها الإمام البخاري تراجم كتابه، فتوهموا وظنوا أنه ترك الكتاب بلا تبييض، لكنه لما كان يترجم لأبواب ولا يذكر فيها أحاديث، يريد أن يخبر أنه لم يجد لهذا الباب حديثا على شرطه، وهذا لا يعني الاضطراب في التبويب وإنما يعني الدقة في تحري الصحيح دون غيره، فإعداد الأحاديث في الأبواب عن قصد منه، وليس سهوا كما زعموا[٣٢٢].

[٣٢٢] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٥م.

المبحث الرابع عشر

الطعن في "صحيح البخاري" لعدم اشتماله على الأحاديث الصحيحة كلها

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في "صحيح البخاري"؛ لعدم استيعابه كل الأحاديث الصحيحة، مدعين أن ذلك يعد منقصة لهذا الكتاب، مستدلين على ذلك بأن البخاري لم يدون في صحيحه إلا أربعة آلاف حديث من غير المكرر، وهو كل ما صح عنده من عدد الأحاديث التي كانت متداولة في عصره، وبلغت ستمائة ألف حديث.

متسائلين: أكان هذا بسبب ندرة الصحيح في محفوظ البخاري؟ وهذا مما يقدح في مؤلفه.

رامين من وراء ذلك كله إلى الطعن في السنة النبوية من خلال الطعن في أصح كتبها ورميه بالنقص.

وجه إبطال الشبهة:

١) لم يكن هدف الإمام البخاري من تدوين صحيحه جمع كل الأحاديث الصحيحة فيه – بل كان هدفه انتقاء جملة من الأحاديث الصحيحة التي أجمع عليها المحدثون في فروع الدين المختلفة؛ وذلك من باب تقريب السنة من الأمة، وجمعها على كتاب مختصر صحيح.

٢) لقد كان الإمام البخاري من حفاظ الدنيا؛ إذ كان يحفظ مائة ألف حديث صحيح أو أكثر، ولعل مؤلفاته هي خير شاهد على ذلك، فكيف يتهم بندرة الصحيح في محفوظه؟!! ثم إن الستمائة ألف حديث المتداولة في عصره ليس عددها على حقيقته، بل شمل العدد طرق الحديث المتعددة، وآثار الصحابة والتابعين.

تفصيل الرد على هذه الشبهة:

أولا. هدف الإمام البخاري من جمع كتابه تقريب السنة من الأمة، لا جمع الأحاديث الصحيحة وحسب:

إن محاولة الانتقاص من صحيح البخاري؛ لأنه لم يستوعب كل الصحيح محاولة فاشلة تدل على سفه أحلام القائلين بها، إذ علم عن الإمام البخاري – رحمه الله – أنه لم يكن همه جمع كل الصحيح في كتابه الجامع الصحيح، بل كان يهدف إلى وضع كتاب مختصر صحيح

يجمع أبواب الإسلام المختلفة، ويضع تحت كل باب من الأحاديث ما يكفيه، وليس كما يتوهم المدعون من أنه أودع كتابه كل حديث صحيح عنده.

ومما يدعم هذه الرؤية عند الإمام البخاري ما رواه إبراهيم بن معقل قائلا: "سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح؛ كي لا يطول الكتاب"[٣٢٣].

ولعل الباعث على جمع البخاري لهذا الكتاب يؤكد أيضا ما ذهبنا إليه، إذ يقول الذهبي: "وقال خلف الخيام: سمعت إبراهيم بن معقل، سمعت أبا عبد الله يقول: كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي – صلى الله عليه وسلم – فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب"[٣٢٤].

ومن ثم، فكان الغرض والباعث على جمع هذا الكتاب أن يكون مختصرا لسنن النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا يصح عقلا أن يجمع المختصر كل السنة الصحيحة.

إن الإمام البخاري رحمه الله أراد أن يجمع أبواب الإسلام، ويضع تحت كل باب من الأحاديث ما يكفيه، على أن تكون هذه الأحاديث صحيحة.

فغطى أبواب الإسلام من عقيدة، وشريعة، وآداب، وفضائل، وتفسير... غطى كل ذلك بأحاديث صحيحة، وكان حريصا على أن لا يطول الكتاب؛ لأنه لم يضعه بغرض جمع كل الأحاديث الصحيحة، وإنما وضعه لتقريب السنة من[٣٢٥].

وها هو الحافظ ابن كثير يزيد الأمر تأكيدا وتوضيحا فيقول: "ثم إن البخاري ومسلما لم يلتزما بإخراج جميع ما يحكم بصحته من الأحاديث، فإنهما قد صححا أحاديث ليست في

---

[٣٢٣] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٠٢).

[٣٢٤] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٠١).

[٣٢٥] دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، ص٥٢ بتصرف.

كتابيهما، كما ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست عنده، بل في السنن وغيرها"[٣٢٦].

ثم إن الإمام البخاري ألزم نفسه منهجا في تدوين الحديث، وهو كتابة حديثين في اليوم الواحد، وكان يتوضأ ويصلي ركعتي الاستخارة قبل أن يضعهما في صحيحه المعروف، ولذلك استغرق تأليف صحيحه ست عشرة سنة، وقد حرص البخاري على تدوين الصحيح، ولكنه لم يدون كل ما صح عنده، كما قال – في كلمته الشهيرة: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح مخافة الطول"[٣٢٧] ولو أنه أدخل كل الصحيح – وهو يزيد عن خمسمائة ألف حديث – لاحتاج في هذه الحالة إلى ٧١٤ سنة تقريبا؛ إذ كان يدون كل يوم حديثين اثنين، وهو محال عقلا أن يحدث أو يعيش البخاري هذه المدة إذ إن عمره لم يتجاوز الستين إلا بقليل.

ومن المعروف أيضا أن الإمام البخاري في "الجامع الصحيح" لم يكن ساردا لما دونه من الأحاديث، بل كان تدوينه موزعا على أبواب الفقه وفروعه الدقيقة، وكان يقطع الحديث الواحد أجزاء، يضع كل جزء في مقامه من علم الفقه، مع عناوين لمسائل الفقه المسوق من أجلها الحديث[٣٢٨].

إن العقل لا يقبل ما يقوله هؤلاء المغرضون؛ من إلزامهم للبخاري رحمه الله بما لا يلزمه، فهل يملكون دليلا يقول بأن البخاري تعهد بأن يجمع كل الصحيح في كتابه؟ هل قال البخاري ذلك؟ الإجابة هي: لا، لم يقل ذلك، ولا يملك المغرضون – أعداء السنة – دليلا

---

[٣٢٦] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص١٨، ١٩.

[٣٢٧] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، (١/ ٩٨).

[٣٢٨] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٧١، ٧٢ بتصرف.

على أنه قال ذلك، وعليه فإن من مسلمات العقل أن إلزام الشخص بشيء لم يقله ظلـــم، وبعد عن سبيل الحق.

فلو أن طبيبا قال بأنه سيضع كتابا مختصرا في أمراض البطن وطرق علاجها، ثم جاء صحافي فكتب مقالة علق فيها على الكتاب وانتقده بأنه لم يستوعب جميع التفاصيل في كل مرض، و لم ينقل كل طرق العلاج، متجاهلا أن الطبيب قال بأنه سيضع كتابا مختصـــرا و لم يقـــل مفصلا، فلو أن كاتبا فعل ذلك وجرى على هذا الأسلوب في نقده؛ لرماه الناس بســـفاهة العقل والفكر.

إن الإمام البخاري لم يلزم نفسه بجمع كل الصحيح في كتابه، وإنما وضع كتابا مختصرا و لم يضع كتابا مفصلا؛ وعليه فإن أي نقد مداره على إلزام البخاري بما لم يلزم به نفسه قـــول ساقط لا يقول به عاقل.

وبهذا يتأكد ما ذهبنا إليه وتدحض هذه الشبهة من أساسها؛ لما تأكد أنه مـــن المحـــال أن يطالب البخاري بتدوين جميع الصحيح في كتابه؛ لتنافي ذلك مع العقل، فكتاب البخـــاري ملخص للسنة الصحيحة كما أشرنا.

ثانيا. قوة حفظ الإمام البخاري وسعة علمه:

إن العجب ليتملكنا من هذه التهمة التي تلصق بالإمام البخاري وصحيحه، فبعد ما تبين أنه رحمه الله لم يكن يحتاج أن يدون في كتابه "الجامع الصحيح" من الأحاديث الصحيحة أكثر مما دون، ذهبوا إلى القول بأن هذا كان بسبب قلة حفظ البخاري، والقدح في المؤلف قدح في المؤلف، وهذا أيضا مردود واستدلالهم يدل على جهلهم الفاضح بهذا الإمام العظيم الذي يعد بلا مبالغة من حفاظ الدنيا.

"قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم: قلت لأبي عبد الله: تحفظ جميع ما أدخلت في المصـــنف؟ فقال: لا يخفى علي جميع ما فيه"[٣٢٩].

---

[٣٢٩] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرســـالة، بـــيروت، ط٧، ١٤١٠هـــ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٠٣).

"قال محمد بن حمدويه: سمعت البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح.

قال وراقه: سمعته يقول ما نمت البارحة؛ حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث، فإذا نحو مائتي ألف حديث، وقال أيضا لو قيل لي تمن لما قمت حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة"[٣٣٠].

ومما يؤكد ما سبق قول محمد بن أبي حاتم الوراق: "سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام، فلايكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟ فقال لنا يوما بعد ستة عشر يوما: إنكما أكثرتما علي وألححتما، فاعرضا علي ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه، ثم قال: أترون أني أختلف هدرا، وأضيع أيامي؟! فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد"[٣٣١].

ولا عجب في ذلك؛ لأنه رحمه الله طلب العلم فحصله، وبلغ فيه مبلغا عظيما، ومما يدل على ذلك قول جعفر بن محمد القطان إمام كرمينية: "سمعت محمد بن إسماعيل يقول: كتبت عن ألف شيخ وأكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديث إلا أذكر إسناده"[٣٣٢]

كما ألف الإمام البخاري رحمه الله كتبا كثيرة، وما الجامع الصحيح إلا أحد هذه الكتب، وهذه الكتب قد حوت أحاديث صحيحة، وليست من أحاديث الجامع الصحيح.

---

[٣٣٠] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٥١٢.

[٣٣١] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٠٨).

[٣٣٢] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٠٧).

فمن كتب الإمام البخاري الكثيرة:

- o المسند الكبير.
- o التفسير الكبير.
- الجامع الكبير.
- o الأدب المفرد، وفيه ١٣٢٢ حديثا.
- o التاريخ الكبير.
- o التاريخ الأوسط.
- o التاريخ الصغير، وتواريخه الأحاديث فيها كثيرة ومسندة.
- o القراءة خلف الإمام.
- o خلق أفعال العباد.
- o بر الوالدين.
- o الضعفاء.
- o الأشربة.
- o العلل.
- o الكنى.
- o المبسوط.
- o الفوائد.
- o رفع اليدين في الصلاة.
- o الهبة، وفيه ٥٠٠ حديث.

ومن المحال أن يكون البخاري قد ألف هذه الكتب وغيرها بأحاديث موضوعة؟! إذ إنه رحمه الله ألفها للعمل بأحاديث ثابتة عالية السند[٣٣٣].

ومما يؤكد سعة حفظه أنه صنف كتاب "الاعتصام" في ليلة.

---

[٣٣٣] دفع أباطيل د. مصطفى محمود في إنكار السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي،، دار الاعتصام، القاهرة، ص٥٠، ٥١ بتصرف.

"قال محمد بن أبي حاتم: سمعت أبا عبد الله يقول: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في مصنفاتي من الحديث، فإذا نحو مائتي ألف حديث مسندة"[٣٣٤]

وبناء على هذا نستطيع القول بأنه لا سبيل إلى اتهام الإمام البخاري بندرة الصحيح في محفوظه، أو الطعن في مؤلفه؛ لما ثبت من أنه الحافظ المدقق، شيخ الإسلام في الحديث وأن "صحيح البخاري" هو أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

فإن قيل إن الأحاديث المتداولة في عصر الإمام البخاري قد بلغت أكثر من ستمائة ألف حديث، فأين هذه الأحاديث من محفوظ الإمام البخاري؟ قلنا: الجواب عن هذا من وجهين:

أولهما: أن الأحاديث التي تداولها الناس في عصر البخاري كانت كثيرة جدا، بلغت ستمائة ألف أو أكثر، ولكن ما حقيقة هذه الكثرة الهائلة؟

لو تأملنا لوجدنا أن هذه الأعداد الهائلة تشمل المنقول عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وأقوال الصحابة والتابعين، كما تشمل طرق الحديث الواحد، فقد يروي المحدث الحديث الواحد من عشرين وجه، فيعدها عشرين حديثا، وهي ليست في الأصل إلا حديثا واحدا.

وبهذا إذا جمعت أقوال النبي – صلى الله عليه وسلم – وأفعاله وتقريراته إلى أقوال الصحابة والتابعين، وجمعت طرق كل حديث منسوب إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – و إلى الصحابة والتابعين، لا يستغرب أبدا أن يبلغ ذلك كله مئات الألوف بهذا المعنى.

والآخر: أننا لا نقول بصحة الستمائة ألف حديث المنتشرة في عصر الإمام البخاري كلها، ولكن الذي نرفضه أن نقول بعدم صحة ما تركه الإمام البخاري كله و لم يخرجه في جامعه الصحيح؛ إذ إنه قد قال في غير موضع روي: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف

---

[٣٣٤] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤١٢).

حديث غير صحيح، وقال أيضا: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح؛ كي لا يطول الكتاب[٣٣٥].

وهذا هو الذي يظهر من صنيع الإمام البخاري في تصانيفه، وهو الصواب الذي ينبغي أن يقال في تدوين الإمام البخاري لصحيحه، لا ما يقوله منكرو السنة النبوية والطاعنون على الأئمة والرواة.

ومن هذا كله يتبين لنا سعة حفظ الإمام البخاري وإلمامه بالأحاديث النبوية – صحيحها وضعيفها – وأن عدم ذكره لكل الصحيح في كتابه "الجامع الصحيح" ليس دليلا على قلة محفوظه منها؛ وإنما كان ذلك منه مخافة التطويل، وحتى يسهل حمل كتابه في الأسفار، وهذا كله لا يعد منقصة ولا مطعنا فيه رحمه الله ولا في صحيحه الجامع.

الخلاصة:

- الانتقاص من صحيح البخاري لمجرد أنه لم يستوعب كل الصحيح لا يصح بحال، إذ إن البخاري لم يكن يريد أن يجمع كل الصحيح من الأحاديث، بل كان هدفه تقريب السنة من الأمة بجمع المسلمين على كتاب يجمع جميع أبواب الإسلام المتعددة، ويضع تحت كل باب ما يكفيه من الأحاديث؛ فقال: "ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب".
- لقد التزم الإمام البخاري بمنهج فريد في تدوينه لكتابه الجامع الصحيح، وهو ألا يدخل فيه أكثر من حديثين في اليوم الواحد، ولو ألزمناه بإدخال كل الصحيح للزمه في هذه الحالة ٧١٤ سنة تقريبا، وهو محال حدوثه عقلا، إذ إن عمر الإمام البخاري لم يتجاوز الستين إلا بقليل، فكان من المحال عقلا أن يطالب البخاري بتدوين جميع الصحيح في كتابه وفق المنهج الذي سار عليه في التدوين.
- إن محاولة القدح في "صحيح البخاري" بدعوى ندرة الصحيح في محفوظه لا تستقيم أبدا بأي حال من الأحوال، إذ شهد أهل العلم بحفظه وسعة علمه، ثم إنه يشير إلى ذلك

---

[٣٣٥] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص٤١٥ بتصرف.

قائلا: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، وقال وراقه: سمعته يقول ما نمت البارحة، حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث فإذا نحو مائتي ألف حديث، وقال: لو قيل لي تمن، لما قمت حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة.

• خير شاهد على حفظ الإمام البخاري وسعة علمه مؤلفاته الكثيرة التي حوت أحاديث كثيرة صحيحة ليست ضمن أحاديث الجامع الصحيح منها: المسند الكبير، والتفسير الكبير، والجامع الكبير، والأدب المفرد، والتاريخ الكبير والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، وغير ذلك كثير.

• لم يبلغ عدد الأحاديث في عصر الإمام البخاري ستمائة ألف حديث أو أكثر كما يدعون، فإنه قد يروي المحدث الحديث الواحد من عشرين وجه مختلف فيعدها عشرين حديثا، بالإضافة إلى موقوفات الصحابة والتابعين فإنها تدخل في جملة المعدود إلى جانب أقوال النبي – صلى الله عليه وسلم – وأفعاله وتقريراته.

• نحن لا نقول بصحة كل ما انتشر من الأحاديث في عصر البخاري، ولكننا نرفض القول بضعف ما تركه البخاري من الأحاديث التي لم يروها في كتابه "الجامع الصحيح"؛ فقد صرح أنه ترك من الصحاح الكثير مخافة طول الكتاب، وليسهل حمله في الأسفار.[٣٣٦]

[٣٣٦] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

المبحث الخامس عشر

ادعاء أن صحيح البخاري حوى أحاديث تخالف العقيدة

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن صحيح البخاري قد حوى أحاديث تخالف العقيدة، ويستدلون على ذلك بالحديث المروي عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " إِنَّمَا الشُّؤْمُ فِي ثَلاَثَةٍ: فِي الفَرَسِ، وَالمَرْأَةِ، وَالدَّارِ "[٣٣٧].

فهم يرون أن هذا الحديث لا تصح نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه يشتمل على شرك صريح، وذلك لأن الحديث يشير مضمونه إلى أن المرأة والدار والفرس مصادر للشر باستقلالها، وأن المؤمن يجب عليه أن يعتقد ذلك، ولا شك أن في هذا شركا لا ينكر.

ويهدفون من وراء ذلك إلى الطعن في صحيح البخاري لاشتماله على هذا الحديث.

وجه إبطال الشبهة:

- ليس في صحيح البخاري أي أحاديث تخالف العقيدة، وأما عن الحديث الذي بين أيدينا، فإن المراد منه نفي صحة الشؤم ووجوده حقيقة، فالمراد من شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، وشؤم المرأة عقمها وسلاطة لسانها، وشؤم الفرس ألا يغزى عليه؛ وذلك لأن هذه الأشياء سبب لشقاوة المرء، كما دلت على ذلك أحاديث صحيحة، و يؤكد هذا أن البخاري وغيره قد روى أحاديث كثيرة في تكريم الإسلام للمرأة، وفي فضل الخيل وبركتها إذا اتخذت للغزو.

التفصيل:

---

[٣٣٧] صحيح البخاري (٤/ ٢٩)(٢٨٥٨) [ش (الشؤم) التشاؤم والمعنى إذا وجد التشاؤم فإنما يوجد في هذه الثلاثة. (الفرس) في جموحها ونفورها أو عدم الغزو عليها. (المرأة) إذا كانت سليطة اللسان أو غير قانعة. (الدار) إذا كانت ضيقة أو قريبة من جار سوء أو بعيدة عن المسجد]

إن الطاعنين في صحيح البخاري قد بنوا كلامهم كله على فهم خاطئ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما الشؤم في ثلاثة...»[٣٣٨] الحديث، ولو أنهم تأملوا أحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم – في هذا الموضوع، وجمعوها كلها في مكان واحد، وتأملوها بفكر العالم وإخلاص المؤمن لما وقعوا فيما وقعوا فيه. والشيء العجيب أنهم قد حملوا صحيح البخاري نتيجة فهمهم الخاطئ، وثاروا عليه ثورة عارمة آخذين من زلتهم نقطة ارتكاز، ومبدأ انطلاق لإنكار السنة النبوية نفسها، وما كان هذا المسلك سائغا لهم ولا مقبولا منهم[٣٣٩].

ومجازفة هؤلاء برد هذا الحديث؛ لأنه – حسب زعمهم – يخالف الشرع، يقتضي الطعن في كل العلماء الذين نقلوه وصححوه، ومنهم: الإمام مالك، وأحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، فضلا عن البخاري سلطان المحدثين.

أما الذي عليه الأئمة الأعلام أن مراد النبي – صلى الله عليه وسلم – من هذا الحديث أنه – صلى الله عليه وسلم – ينفي ما كان يدعيه أهل الجاهلية من الشؤم في الأشياء، وإباحته لمن تشاءم من شيء من هذه الثلاثة (المرأة أو الدار أو الدابة) أن يتحول عنها؛ لئلا يستمر اعتقاده الشؤم فيها[٣٤٠].

والحديث أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: ما يذكر في شؤم الفرس، والإمام مسلم في السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه الشؤم، والنسائي في عشرة النساء، باب: شؤم المرأة، والترمذي، كتاب: الأدب، باب: الشؤم. والإمام مالك في الموطأ، كتاب: أبواب السيرة وغيره، باب: النوادر.

---

[٣٣٨] صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما يذكر من شؤم الفرس، (٦/ ٧١)، رقم (٢٨٥٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: السلام، باب: الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، (٨/ ٣٣٥٦)، رقم (٥٦٩٦).

[٣٣٩] ضلالات منكري السنة، طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٣١٢ بتصرف.

[٣٤٠] السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الادعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص ١٧٩، ١٨٠ بتصرف.

وهذا يدل على أن الحديث قد أجمع المحدثون على قبوله؛ لأنهم فهموا المقصد الحقيقي الذي يرمي إليه النبي صلى الله عليه وسلم. وقد ذكر ابن حجر في "الفتح" أقوال أهل العلم في ذلك، ثم عقب عليها:

قال أبو العباس القرطبي: "ولا يظن به أن يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقده بناء على أن ذلك يضر وينفع بذاته؛ فإن ذلك خطأ، وإنما عني أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطير به الناس، فمن وقع في نفسه شيء أبيح له أن يتركه ويستبدل به غيره".

وقال المازري: "مجمل هذه الرواية: إن يكن الشؤم حقا فهذه الثلاث أحق به، بمعنى أن النفوس فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها".

وقد روى ابن القاسم عن مالك أنه سئل عنه فقال: كم من دار سكنها ناس فهلكوا. قال المازري: فيحمله مالك على ظاهره، والمعنى: أن قدر الله ربما اتفق مع ما يكره عند سكنى الدار فتصير في ذلك كالسبب، فتسامح في إضافة الشيء إليه اتساعا.

وقال ابن العربي: "لم يرد مالك إضافة الشؤم إلى الدار، وإنما هو عبارة جري العادة فيها، فأشار إلى أنه ينبغي للمرء الخروج عنها؛ صيانة لاعتقاده عن التعلق بالباطل".

قال ابن حجر: "قلت: وما أشار إليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى، وهو نظير الأمر بالفرار من المجزوم مع صحة نفي العدوى، والمراد بذلك حسم المادة وسد الزريعة؛ لئلا يوافق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة، فيقع في اعتقاد ما نهي عن اعتقاده، فأشير إلى اجتناب مثل ذلك، والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلا أن يبادر إلى التحول منها؛ لأنه متى استمر فيها ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم"[٣٤١].

وقال الزرقاني: "قال القاضي عياض: يعني لو كان له وجود في شيء لكان في هذه الثلاثة؛ لأنها أقبل الأشياء له، لكن لا وجود له فيها، فلا وجود له أصلا... قال الطيبي: وعليه فالشؤم محمول على الكراهة التي سببها ما في الأشياء من مخالفة الشرع والطبع، كما قيل:

---

[٣٤١] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٦/ ٧٢، ٧٣) بتصرف.

شؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها، وشؤم المرأة عقمها وسلاطة لسانها، وشؤم الفرس أن لا يغزى عليها، فالشؤم فيها عدم موافقتها له طبعا وشرعا.

وقيل: "هذا إرشاد منه – صلى الله عليه وسلم – لمن له دار يسكنها، أو امرأة يكره عشرتها، أو فرس لا يوافقه، أن يفارقها بنقل أو طلاق، ودواء ما لا تشتهيه النفس تعجيل الفراق، والبيع أي للدابة أو للدار – فلا يكون بالحقيقة من الطيرة"[٣٤٢].

يقول المباركفوري: ومعنى هذا الحديث، إن فرض وجود الشؤم يكون في هذه الثلاثة، والمقصود منه نفي صحة الشؤم ووجوده على وجه المبالغة، فهو من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم: «العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين»[٣٤٣].

وقال الخطابي: هو استثناء من غير الجنس معناه إبطال مذهب الجاهلية في التطير، فكأنه قال: إن كانت لأحدكم دار يكره سكناها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس يكره سيره فليفارقه، ومنها: أنه ليس المراد بالشؤم في قوله: "الشؤم في ثلاثة" معناه الحقيقي، بل المراد من شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها، ومن شؤم المرأة أن لا تلد، وأن تحمل لسانها عليك، ومن شؤم الفرس أن لا يغزى عليه، وقيل: حرانها[٣٤٤] وغلاء ثمنها.

ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه أحمد عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –: " مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ، وَمِنْ شِقْوَةِ ابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةٌ، مِنْ سَعَادَةِ ابْنِ آدَمَ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، وَالْمَسْكَنُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكَبُ الصَّالِحُ، وَمِنْ شِقْوَةِ ابْنِ آدَمَ: الْمَرْأَةُ السُّوءُ، وَالْمَسْكَنُ السُّوءُ، وَالْمَرْكَبُ السُّوءُ "أحمد[٣٤٥].

---

[٣٤٢] شرح الزرقاني على الموطأ، (٤/ ٤٨٥)، نقلا عن: السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م، ص١٨١.

[٣٤٣] صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: السلام، باب: الطب والمرض والرقى، (٨/ ٣٣٠٧)، رقم (٥٥٩٨).

[٣٤٤] حران الدابة: عدم انقيادها.

[٣٤٥] المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة (١٦/ ١٢٨) ومسند أحمد مخرجا (٣/ ٥٥) (١٤٤٥) صحيح

وفي رواية ابن حبان عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيه، عَنْ جَدِّه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه – صلى الله عليه وسلم –: «أَرْبَعٌ مِنَ السَّعَادَةِ: الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ، وَالْمَسْكَنُ الْوَاسِعُ، وَالْجَارُ الصَّالِحُ، وَالْمَرْكَبُ الْهَنِيءُ، وَأَرْبَعٌ مِنَ الشَّقَاوَةِ: الْجَارُ السُّوءُ، وَالْمَرْأَةُ السُّوءُ، وَالْمَسْكَنُ الضِّيقُ، وَالْمَرْكَبُ السُّوءُ» [٣٤٦]

وفي رواية للحاكم عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيه، أَنَّ رَسُولَ اللَّه – صلى الله عليه وسلم – قَالَ: " ثَلَاثٌ مِنَ السَّعَادَةِ، وَثَلَاثٌ مِنَ الشَّقَاوَةِ، فَمِنَ السَّعَادَةِ: الْمَرْأَةُ تَرَاهَا تُعْجِبُكَ، وَتَغِيبُ فَتَأْمَنُهَا عَلَى نَفْسِهَا، وَمَالِكَ، وَالدَّابَّةُ تَكُونُ وَطِيَّةً فَتُلْحِقُكَ بِأَصْحَابِكَ، وَالدَّارُ تَكُونُ وَاسِعَةً كَثِيرَةَ الْمَرَافِقِ، وَمِنَ الشَّقَاوَةِ: الْمَرْأَةُ تَرَاهَا فَتَسُوءُكَ، وَتَحْمِلُ لِسَانَهَا عَلَيْكَ، وَإِنْ غِبْتَ عَنْهَا لَمْ تَأْمَنْهَا عَلَى نَفْسِهَا، وَمَالِكَ، وَالدَّابَّةُ تَكُونُ قَطُوفًا، فَإِنْ ضَرَبْتَهَا أَتْعَبَتْكَ، وَإِنْ تَرْكَبْهَا لَمْ تُلْحِقْكَ بِأَصْحَابِكَ، وَالدَّارُ تَكُونُ ضَيِّقَةً قَلِيلَةَ الْمَرَافِقِ» الحاكم[٣٤٧] [٣٤٨]

---

[٣٤٦] تهذيب صحيح ابن حبان (١ – ٣) علي بن نايف الشحود (٢/ ١٩٢)(٤٠٣٢)(صحيح)

[٣٤٧] المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/ ١٧٥) (٢٦٨٤) حسن

(ثلاثة من السعادة، وثلاثة من الشقاوة فمن السعادة: المرأة الصالحة تراها فتعجبك وتغيب عنها فتأمنها على نفسها ومالك) تقدمت الثلاث هذه في قوله: "ثلاث من نعيم الدنيا" والمراد أنها من دليل سعادة المرء في دنياه ودينه لأن هذه الثلاثة حصولها له من أسباب رضاه وشكره فإذا أعجبته زوجته وخَلقها وخُلقها وبأمانتها وحفظها لنفسها وماله أغنته عن طموح النفس إلى غيرها وأعانته على دينه ودنياه. (والدابة تكون وطيئة) أي التي يركبها والوطيئة حسنة السير سريعة المشي بلا إزعاج. (تلحقك بأصحابك، والدار تكون واسعة كثيرة المرافق) أي ما يرتفق بها فيها، وفيه أنه ينبغي للإنسان طلب هذه الثلاثة وأنه لا ينافي الزهادة في الدنيا فإنها من أعوانه على الخيرية. (ومن الشقاوة) أي من أسباب كدر العيش وضيق الحال. (المرأة تراها فتسوؤك) لسوء خَلقها وخُلقها. (وتحمل لسانَها عليك) أي تؤذيك بالشتم وسعة المطالب كأن قلبها يحمل لسانها على الكلام ويغريها به. (وإن غبت عنها لم تأمنها على نفسها) من إتيان الفاحشة. (ومالك، والدابة تكون قطوفاً) بفتح القاف آخرها فاء أي بطيئة السير إذ القطوف من الدواب بطيء السير، وفيه بأنه يحسن تجنب هذه الثلاثة ويطلب ما هو على خلافها وأنه لا مذمة على العبد في ذلك في دينه. (فإن ضربتها أتعبتك وإن تركتها لم تلحقك بأصحابك، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق).التنوير شرح الجامع الصغير (٥/ ٢٠٧)

وهذا ما فهمه العلماء من هذا الحديث، وهو فهم عاقل متأن لا يمكننا الاستغناء عن مثله.

إنه لمن قبيل الأمر الطبيعي أن يكون في طبع الإنسان مع أخيه الإنسان إقبال وإدبار واستحسان ونفور ورضا وسخط، وأنت تستطيع أن تقول مثل ذلك في علاقة الإنسان بالمكان من حيث ضيقه واتساعه، ومن حيث جيرانه والمحيطين به، وتستطيع أن تقول مثل ذلك في المركب، من حيث إنه مبعث للراحة، أو مثير للقلق والاضطراب، وتستطيع أن تقول مثل ذلك في الزوجة، من حيث هي سكن لزوجها، أو قلق، ومن حيث هي رحمة لزوجها، أو مبعث شقاء، ومن حيث إنها متوددة إلى بعلها، أو عنيدة شاذة مضطربة.

وتستطيع أن تقول ذلك في سيف الرجل وسلاحه إلى غير ذلك من الأشياء التي تحيط بالإنسان، ولا غنى له عن نوعها.

والإسلام يتعامل مع المرء مع ما فيه من هذه الطباع، فإن وجده نافرا بطبعه مضطربا في علاقته مع بعض أفراد نوع بعينه إنسانا أو حيوانا أو جمادا، وعلم المشرع بعلمه المحيط أنه لو أجبر على علاقة معينة و تلازم لا ينفك مع هذا الفرد الذي يكرهه أو الشيء الذي يتشاءم منه أثر ذلك في عقيدته، و لم يفعل الشرع ذلك، بل إنه ليضع من التشريع ما يبيح للمسلم الابتعاد عما يكره واستبداله ببعض أفراد النوع وهي كثيرة.

فمن المعلوم بنص الشرع أن بعض الزوجات أعداء لأزواجهن، وقد ورد في قصص القرآن من نحو امرأة نوح وامرأة لوط، كما ورد في تقعيد القرآن العام، قال عز وجل: { يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [التغابن: ١٤]

وعدم التوافق هذا موجود تشهد به العادة والتجربة اليومية، والشرع الحكيم مشهود له بالعرفان في دلالته للإنسان على سبل الخير والسعادة.

---

[٣٤٨] ضلالات منكري السنة، د. طه حبيبشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٣١٤: ٣١٦ بتصرف.

أما الذين أنكروا الحديث وطعنوا في أصح كتاب بعد كتاب الله – عـز وجـل – وهـم يحسبون أنهم على شيء، فإننا ننصحهم بالقراءة والإطلاع في كل علم يتصل بالإنسان، وإلا فإنه يجب عليهم أن يتحملوا كبر ما قالوه"[٣٤٩].

ويؤكد ما سبق أن الشرع قد كرم المرأة، ونبه إلى مكانتها في المجتمع في أحاديث كثيرة، من ذلك ما

جاء عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْأَحْوَصِ حَدَّثَنِي أَبِي: أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَذَكَّرَ وَوَعَظَ، ثُمَّ قَـالَ: "اسْتَوْصُـوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٍ، لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِـكَ، إِلَّـا أَنْ يَـأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْـرَ مُبَـرِّحٍ، فَـإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا، إِنَّ لَكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّـا، فَأَمَّـا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ: فَلَا يُوَطِّئْنَ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ" ابن ماجة [٣٥٠]

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّـهِ وَاليَـوْمِ الآخِرِ فَلاَ يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَـيْءٍ

---

[٣٤٩] ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٣١٤: ٣١٦ بتصرف.

[٣٥٠] سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط (٣/ ٥٧) (١٨٥١) صحيح لغيره

وقوله: فلا يُوطئن فرشَكم مَن تكرهون. قال الخطابي في "معالم السُّنن" ٢/ ٢٠٠: معناه: أن لا يـأذَن لأحد من الرجال يدخل عليهن فيتحدث إليهن، وكان الحديث من الرجال إلى النساء من عادات العرب لا يرون ذلك عيبًا، ولا يعدونه ريبة، فلما نزلت آية الحجاب، وصارت النساء مقصورات نهـى عـن محادثتهن والقعود إليهن، وليس المراد بوطء الفرش ها هنا نفس الزنى، لأن ذلك محرم على الوجوه كلها، فلا معنى لاشتراط الكراهية فيه ...

وعوانٍ: أسيرات، جمع عانية، والكلام على التشبيه.

فِي الضِّلَعِ أَعْلاَهُ، فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا». متفق عليه[٣٥١]

وعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –: «خَيْرُكُمْ خَيْرَكُمْ لِأَهْلِه، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي، » رواه ابن حبان في "صحيحه"[٣٥٢].

وقد كرم النبي – صلى الله عليه وسلم – المرأة باعتبارها أما، فقال – صلى الله عليه وسلم – في الحديث الذي رواه الشيخان عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّه – صلى الله عليه وسلم – فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّه، مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قَالَ: «أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أُمُّكَ» قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَبُوكَ» متفق عليه[٣٥٣].

---

[٣٥١] شرح تهذيب صحيح البخاري (علي بن نايف الشحود (١ – ١٠) (٩/ ٧٤) ٤٤. *- (بخاري:٥١٨٥ و ٥١٨٦) إرشاد الحيران فيما اتفق عليه الشيخان (ص: ٢٥٦) ٩٦٦. (١٤٦٨)
أدب رفيع وسياسة حكيمة يدعو إليها الرسول الكريم بقوله من كان يؤمن بالله وبيوم الجزاء إيمانا كاملا فلا يؤذ أحدا مهما أوذي وليدفع بالتي هي أحسن وليكن خلقه مع جيرانه حسن المعاملة خصوصا مع النساء ذلك المخلوق العجيب الذي حارت في سياسته العقول التي ساست الدول والذي استعبد كثيرا من الملوك الذين استعبدوا الشعوب والذي قال الله فيه {إن كيدكن عظيم} على حين قال {إن كيد الشيطان كان ضعيفا} فيقول النبي استوصوا بهذا المخلوق الأعوج في طباعه وفي معاملاته وعاشروه بالحكمة والكياسة يكن ذلك خيرا له ولكم لأنه كالضلع المعوج بل كطرف الضلع الأعلى الشديد الأعوجاج الذي لا يمكن تقويمه لأن الشدة تكسره واللين لا يقومه فاستوصوا بالنساء خيرا تنتفعوا بهن مع اعوجاجهن.

[٣٥٢] السنن الكبرى للبيهقي (٧/ ٧٧٠) (١٥٦٩٩) والمسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة (١٨/ ٥٤) وتهذيب صحيح ابن حبان (١ – ٣) علي بن نايف الشحود (٢/ ٢١٤) ٤١٧٧ – (صحيح)

[٣٥٣] الأحاديث التي اتفق عليها البخاري ومسلم (ص: ٦٢٤) ٥٩٧١ – ١٧١٠ – [ش أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب بر الوالدين وأنهما أحق به رقم ٢٥٤٨ (رجل) هو معاوية بن حيدة جد بهز بن حكيم رضي الله عنه. (أحق .... صحابتي) أولى الناس بمعروفي وبري ومصاحبتي المقرونة بلين الجانب وطيب الخلق وحسن المعاشرة]

ومن ثم، فهذه بعض الأحاديث التي قالها النبي – صلى الله عليه وسلم – موضحا بها مكانة المرأة، وتكريم الإسلام لها، فكيف يدعون أنه – صلى الله عليه وسلم – جعلها مصدرا للشؤم والطيرة؟!

إن فهمهم الخاطئ لكلام النبي – صلى الله عليه وسلم – أودى بهم إلى هذا الادعاء الكاذب على النبي – صلى الله عليه وسلم – في الحديث الذي رواه البخاري في كتابه الصحيح.

وأما الخيل، فقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة منها عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –:"الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ " متفق عليه،[٣٥٤] وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «البَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الخَيْلِ» متفق عليه[٣٥٥].

قال ابن حجر: استدل به على أن الذي ورد فيها من الشؤم على غير ظاهره، لكن يحتمل أن يكون المراد هنا جنس الخيل؛ أي: أنها بصدد أن يكون فيها الخير، فأما من ارتباطها لعمل غير صالح، فحصول الوزر؛ لطريان ذلك الأمر العارض[٣٥٦].

---

[٣٥٤] إرشاد الحيران فيما اتفق عليه الشيخان مع الشرح (ص: ٢٣٨٦) ١٣٦٢. (١٨٧٣) أخرجه البخاري مطولاً في: ٥٦ كتاب الجهاد والسير: ٤٤ باب الجهاد ماض مع البر والفاجر

(الخيل معقود في نواصيها الخير) أي ملازم لها كأنه معقود فيها فهو استعارة مكنية كما ذكره القاضي. (إلى يوم القيامة) أي إلى آخر دار التكليف، فيه إعلام بأن الجهاد لا ينقطع إلى انقطاع دار التكليف. مالك (حم ق ن هـ) عن ابن عمر) وأخرجه الشافعي أيضاً، (حم ق ن هـ) عن عروة بن الجعد بفتح الجيم وسكون المهملة آخره مهملة (خ) عن أنس (م ت ن هـ) عن أبي هريرة، (حم) عن أبي ذر الغفاري، وعن أبي سعيد الخدري (طب) عن سوادة من الربيع، وعن أبي كبشة وعن النعمان بن بشير قال المصنف: هو متواتر. التنوير شرح الجامع الصغير (٦/ ٦٣)

[٣٥٥] صحيح البخاري (٤/ ٢٨)(٢٨٥١) [ش أخرجه مسلم في الإمارة باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة رقم ١٨٧٤. (البركة) الزيادة والنماء والخير]

[٣٥٦] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٦/ ٦٦) بتصرف.

وقد روي عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِصَاحِبِهِ سَهْمًا»، وَقَالَ مَالِكٌ: " يُسْهَمُ لِلْخَيْلِ وَالبَرَاذِينِ مِنْهَا، لِقَوْلِهِ: {وَالخَيْلَ وَالبِغَالَ وَالحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا} [النحل: ٨]، وَلاَ يُسْهَمُ لِأَكْثَرَ مِنْ فَرَسٍ " البخاري[٣٥٧].

قال ابن حجر في شرح الحديث: وفي الحديث حض على اكتساب الخيل، واتخاذها للغزو؛ لما فيها من البركة وإعلاء الكلمة وإعظام الشوكة، كما قال تعالى:)ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم((الأنفال: ٦٠)[٣٥٨].

وكيف يتشاءم النبي – صلى الله عليه وسلم – من الفرس، وقد جعل لصاحبه أجرا في شبعه وريه، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قَالَ النَّبِيُّ – صلى الله عليه وسلم –: «مَنِ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيمَانًا بِاللَّهِ وَتَصْدِيقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنَّ شِبَعَهُ وَرِيَّهُ وَرَوْثَهُ وَبَوْلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» رَوَاهُ البُخَارِيُّ[٣٥٩].

فهل بعد كل هذه الأحاديث التي تبين فضل الفرس في الإسلام للغزو وغيره يقال إن النبي – صلى الله عليه وسلم – جعل الشؤم في الفرس؟! وبهذا يتبين أن صحيح البخاري قد حوى كثيرا من الأحاديث التي تبين مكانة المرأة والفرس، لا ما يدعو إلى الشؤم منهما.

الخلاصة:

---

[٣٥٧] صحيح البخاري (٤/ ٣٠)(٢٨٦٣) [ش (جعل) من الغنيمة. (سهمين) نصيبن. (البراذين) جمع برذون وهي الخيل غير العربية. (لقوله) تعالى في الآية {والخيل} وهي عامة في كل أنواعها / النحل ٨ /. (ولا يسهم لأكثر. .) أي إذا حضر الوقعة وكان معه أكثر من فرس لا يعطى إلا عن فرس واحد] وقال مالك يسهم للخيل والبراذين منها لقوله {والخيل والبغال والحمير لتركبوها} / النحل ٨ / ولا يسهم لأكثر من فرس

[٣٥٨] فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٦/ ٨١) بتصرف.

[٣٥٩] صحيح البخاري (٤/ ٢٨) (٢٨٥٣) [ش (احتبس) هيأ وأعد. (في سبيل الله) بنية الجهاد. (إيمانا بالله) امتثالا لأمره. (تصديقا بوعده) الذي وعد به من الثواب على ذلك. (ريه) ما يرويه من الماء. (روثه) فضلاته. (في ميزانه) أي يوضع ثواب هذه الأشياء في كفة حسناته]

• إن الطاعنين في صحيح البخاري قد بنوا كلامهم كله على فهم خاطئ لحديث التشاؤم بالفرس والمرأة والدار، ولو أنهم تأملوا أحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم – في هذا الموضوع، وجمعوها كلها في مكان واحد، وتأملوا بفكر العالم وإخلاص المؤمن، لما وقعوا فيما وقعوا فيه.

• إن مجازفة هؤلاء برد هذا الحديث؛ لأنه – حسب زعمهم – يخالف الشرع، تقتضي الطعن في كل العلماء الذين رووه وصححوه، ومنهم: الإمام مالك، وأحمد، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، فضلا عن البخاري إمام المحدثين، وهذا لا يصح في عقل سليم أو منطق مقبول.

• إن مراد النبي – صلى الله عليه وسلم – من هذا الحديث ينفي ما كان يدعيه أهل الجاهلية من الشؤم في الأشياء، وإباحته لمن تشاءم من شيء من هذه الثلاثة (المرأة والدار والدابة) أن يتحول عنها؛ لئلا يستمر اعتقاده الشؤم فيها.

• وقيل إن الشؤم محمول على الكراهية التي سببها ما في الأشياء من مخالفة الشرع والطبع، كما سبق أن ذكرنا من أن شؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها، وشؤم المرأة عقمها وسلاطة لسانها، وشؤم الفرس أن لا يغزى عليه؛ فالشؤم في هذه الأشياء عدم موافقتها له طبعا وشرعا.

• المعلوم بنص الشرع أن بعض الزوجات أعداء لأزواجهن، وقد ورد ذلك في قصص القرآن من نحو امرأة نوح وامرأة لوط، كما ورد في قوله عز وجل: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [التغابن: ١٤] وعدم التوافق هذا موجود تشهد به العادة والتجربة اليومية، وهذا ما أراده – صلى الله عليه وسلم – من شؤم المرأة.

• لقد روى الإمام البخاري رحمه الله وغيره أحاديث كثيرة في فضل المرأة ومكانتها في الإسلام، ومن هذه الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم:«استوصوا بالنساء خيرا»، كما روي أحاديث أخرى في قيمة الفرس ومكانته خاصة إذا استخدمه صاحبه في غزو الكفار، وأسهم له من الغنائم يقول صلى الله عليه وسلم: «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم

القيامة»، وهذا يعني أن الشؤم الذي قصده النبي – صلى الله عليه وسلم – من الحـــديث – موضوع الشبهةـــ لم يكن على حقيقته؛ فأين المخالفة للشرع إذا؟! [٣٦٠]

[٣٦٠] ضلالات منكري السنة، د. طه حبيشي، مطبعة رشوان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـــــ/ ٢٠٠٦م. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبدالله عبدالعظيم الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

المبحث السادس عشر

ادعاء أن البخاري روى عن الضعفاء في صحيحه

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغالطين أن الإمام البخاري روى عن الضعفاء والمجروحين، الذين تكلم فيهم، ويستدلون على ذلك بورود هذا التضعيف في كتب الرجال، وبذكر الإمام ابن حجر في مقدمة الفتح لهؤلاء الرجال الذين تكلم فيهم.

هادفين من وراء ذلك إلى الطعن في صحيح البخاري من خلال الطعن في رجاله الذين روى عنهم.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد اتبع البخاري منهجا علميا في انتقاء الرواة، فلم يخرج في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة، وعلى الرغم من تشدد البخاري في شروط صحة الحديث إلا أن نقاد الحديث لم يتركوا حديثا أو راويا للبخاري دون تمحيص؛ حتى أثبتوا صحة أحاديثه، وبينوا عدالة رواته.

٢) حصول اسم الصدق لمن خرج لهم البخاري في المتابعات والشواهد والتعاليق متحقق، وإن كانوا يتفاوتون في درجات الضبط وغيره، وقد قال الشيخ أبو الحسن المقدسي فيمن خرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة" أي أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

٣) معرفة البخاري بالحديث وعلله، وبالرواة وأحوالهم، وإقرار كبار العلماء له بهذه المعرفة يقف حائلا أمام القول بروايته عن الضعفاء في صحيحه.

تفصيل الرد على هذه الشبهة :

أولا. منهج البخاري ودقته العلمية في انتقاء الرواة:

إن البخاري لم يخرج في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة وعلى الرغم من تشدد البخاري في شروط صحة الحديث إلا أن النقاد من أهل السنة لم يتركوا له حديثا من غير تمحيص، فقد صنف البخاري كتابه من ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وما وضع فيه حديثا إلا وصلى ركعتين، ثم استخار الله تعالى في وضعه، ولم يخرج فيه إلا ما

صح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط واللقيا، ولم يكن يكتفي بإمكان معاصرة التلميذ للشيخ، بل اشترط ضرورة ثبوت سماعه عنه ولقياه له، وبهذا خرج كتابه على هذه الشروط الدقيقة، مجردا من الأحاديث الضعيفة والحسنة، ومقتصرا على الأحاديث الصحيحة فقط، وقد بوب البخاري كتابه تبويبا علميا فقهيا يدل على أنه كان دقيق النظر جدا، بعيد الغور في الاستنباط.

وأما عن دقته وتأنيه في انتقاء الرواة الذين يحدث عنهم، فإنه كان لا يسمع بشيخ في الحديث إلا رحل إليه واختبره وسأل عنه قبل أن يأخذ منه، ويؤكد هذا ما ذكره الذهبي في السير من أن محمد بن أبي حاتم سمع البخاري يقول: "كنت إذا كتبت عن رجل سألته عن اسمه وكنيته، ونسبته، وحمله الحديث، إن كان رجلا فهيما، فإن لم يكن سألته أن يخرج إلي أصله ونسخته[٣٦١].

• شرط البخاري في صحيحه:

لم ينص الإمام البخاري على الشرط الذي أخرج بموجبه أحاديث كتابه، ولكن العلماء استنبطوا ذلك من منهجه، وكل منصف يرى أن البخاري اختار رواته ممن اشتهروا بالعدالة والضبط والإتقان، وهذا لا يخفى على عالم، كما لا يخفى منهجه الخاص في كتابه، الذي يدل على عظيم فهمه وسعة علمه وقوة استنباطه.

وكما استقرأ العلماء شرط البخاري من منهجه، استنبطوه أيضا من اسم كتابه، الذي سماه "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه". فعلم من قوله الصحيح أنه احترز عن إدخال الضعيف في كتابه، وقد صح عنه أنه قال: (ما أدخلت في الجامع إلا ما صح)[٣٦٢].

---

[٣٦١] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٠٦).

[٣٦٢] الآثار المسندة عن الصحابة والتابعين في السنن الأربعة جمعا ودراسة (ص: ٩٩) والأحاديث التي أوردها الحافظ ابن حجر العسقلانى رحمه الله فى فتح البارى (١/ ٣٨) وتوجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٢٢١)

ومن قوله (المسند) أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث المتصل إسنادها بالصحابة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ من قول، أو فعل، أو تقرير، وأن ما وقع في الكتاب من غير ذلك، فإنما وقع تبعا وعرضا، لا أصلا وموضوعا. و لم يكتف الإمام البخاري بشرطه أن يعاصر الرواي من يروي عنه، بل أوجب ثبوت لقائه له، ولو مرة واحدة، ومن هنا قال العلماء: للبخاري شرطان: شرط المعاصرة، وشرط اللقاء، في حين أن الإمام مسلما قد اكتفى بالمعاصرة، وهذا لا يوهن شرط مسلم؛ لأن الثقة لا يروي عن شيخ إلا ما سمعه منه، كما لا يروي عمن لم يسمعه، ولكن هذا زيادة تشدد من الإمام البخاري، فهو لا يرضى خبرا إلا إذا صرح الراوي بسماعه ممن فوقه، أو ثبت لقاؤه لمن يروي عنه إذا قال (عن فلان)؛ لأن عن لا تفيد السماع عنده.

فبمجموع تلك الصفات وصف الأئمة صحيح البخاري قديما وحديثا بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث على عمومها، وأجمع الأئمة من أهل الحديث على أن جميع ما فيه من المتصل المرفوع صحيح، وقد تلقته الأمة بالقبول؛ ولذلك عكف الناس على دراسته وحفظه، كما عكف كثير من الأئمة والعلماء على شرحه وبيان ما تضمنه من علوم وفوائد[٣٦٣].

وقد احتل صحيح البخاري مكانة مرموقة بين العلماء تعد هي الأعلى عناية بكتاب بعد القرآن الكريم، حيث تكاثرت الأقلام على شرحه حتى وصلت شروحه إلى اثنين وثمانين ما بين المطول والمختصر، والمجمل والمفصل.

ومما يؤكد كبير عناية البخاري بحال الراوي قوله: "تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر"[٣٦٤]، ومما يبين فساد هذه الشبهة، أن

---

[٣٦٣] السنة، د. عبد الله شحاته، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤١: ٤٣ بتصرف.

[٣٦٤] دراسات في منهج النقد عند المحدثين، د. محمد على قاسم العمري، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص ١٠٦.

البخاري لايحتج بأحد من الرجال إلا من كان في الطبقة الأولى، وهي التي تتصف بغاية الحفظ والإتقان وطول الملازمة للشيخ[٣٦٥].

ومما يؤكد صحة ما قلناه في دحضنا لهذه الشبهة ما ذكره النووي إذ يقول: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث"[٣٦٦].

فهل بعد هذه الشهادة شهادة، وهل بعد كل هذه الدقة العلمية التي كان يتبعها البخاري في انتقاء الرواة يتهم رجاله بالضعف؟!

ثانيا. عدالة كل من روى لهم البخاري وصحة ضبطه وعدم غفلته:

إن كل من أخرج له البخاري في صحيحه هو عدل ضابط صحيح الحديث، وقد فصل ذلك ابن حجر في مقدمة فتح الباري فقال: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج البخاري لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيه، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنا؛ فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مبين السبب، مفسرا بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقا، أو في ضبطه لخبر

---

[٣٦٥] النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، جدة، ط٤، ١٤١٧هـ، (١/ ٢٨٦) بتصرف.

[٣٦٦] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١١٦، ١١٧).

بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: "هـذا جاز القنطرة" يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

وقال الشيخ أبو الفتح القشيري في "مختصره": وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة وبيان شاف يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بـ"الصحيحين"، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

قلت (أي ابن حجر): فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، بأن يدعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل.

فأما جهالة الحال: فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة، فمن زعم أن أحدا منهم مجهول، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدا ممن يسوغ اطلاق اسم الجهالة عليه أصلا كما سنبينه.

وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل؛ فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له، إن وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء؛ وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيء الحفظ أو له أوهام، أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة: وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه، أو أكثر عددا بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع بينهما على قواعد

المحدثين، فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ، فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرا، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير.

وأما دعوى الانقطاع: فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري؛ لما علم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا.

وأما البدعة: فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة.

والمفسق بها، كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب، مشهورا بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفا بالديانة والعبادة فقيل: يقبل مطلقا، وقيل: يرد مطلقا، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف الأئمة[٣٦٧].

ثم سرد ابن حجر رحمه الله أسماء من طعن فيهم من رجال البخاري في سبع وسبعين صفحة بترتيب المعجم، وبين بطلان هذا الطعن في جميع الرواة الذين تكلم فيهم، ولنأخذ مثلا واحدا على ذلك وهو الراوي الأول "أحمد بن بشير الكوفي أبو بكر مولى عمرو بن حريث المخزومي، قال النسائي فيه: ليس بذلك القوي، وقال عثمان الدرامي: متروك، وقواه ابن معين وأبو زرعة وغيرهما، أخرج له البخاري حديثا واحدا تابعه عليه مروان بن معاوية وأبو أسامة، وهو في كتاب "الطب"، فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ، وأما كلام

---

[٣٦٧] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٤٠٣، ٤٠٤

عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه، وهو كما قال الخطيب رحمه الله تعالى، وروى له الترمذي وابن ماجه[٣٦٨].

وقد ختم ابن حجر كلامه بعد سرد من أخرج لهم البخاري أحاديثهم بصورة الاتصال، فقال: فقد وضح من تفاصيل أحوالهم ما فيه غنى للمتأمل، ولاح من تمييز المقالات فيهم، ومقدار ما أخرج المؤلف لكل منهم ما ينفي عنه وجوه الطعن للمتعنت[٣٦٩].

ثم ذكر – رحمه الله – فصلا في تمييز أسباب الطعن في المذكورين قائلا: ومنه يتضح من يصلح منهم للاحتجاج به ومن لا يصلح، وهو على قسمين:

القسم الأول: من ضعفه بسبب الاعتقاد، وقد قدمنا حكمه.

القسم الثاني: فيمن ضعف بأمر مردود، كالتحامل، أو التعنت، أو عدم الاعتماد على المضعف؛ لكونه من غير أهل النقد، ولكونه قليل الخبرة بحديث من تكلم فيه أو بحاله، أو لتأخر عصره، ونحو ذلك، ويلتحق به من تكلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه، كمن ضعف في بعض شيوخه دون بعض، وكذا من اختلط، أو تغير حفظه، أو كان ضابطا لكتابه دون الضبط لحفظه، فإن جميع هؤلاء لا يحمل إطلاق الضعف عليهم، بل الصواب في أمرهم التفصيل كما قدمناه.[٣٧٠]

وقال الحافظ الذهبي: من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين:

أحدهما: ما احتجا به في الأصول.

---

[٣٦٨] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٤٠٥.

[٣٦٩] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٤٧٩.

[٣٧٠] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٤٨٤.

وثانيهما: من خرجا له متابعة وشهادة واعتبارا، فمن احتجا به أو أحدهما و لم يوثق ولا غمز، فهو ثقة، حديثه قوي، ومن احتجا به أو أحدهما وتكلم فيه فتارة: يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضا.

وتارة: يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها من أدنى درجات الصحيح، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول وروايته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة[٣٧١].

قال الزيلعي رحمه الله: صاحبا الصحيح – رحمهما الله – إذا أخرجا لمن تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أن له أصلا، ولا يروون ما تفرد به، لاسيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث: "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي"[٣٧٢].

---

[٣٧١] الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ، ص٨٠.

[٣٧٢] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ – صلى الله عليه وسلم – قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَا فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ» ثَلَاثًا غَيْرُ تَمَامٍ. فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: «اقْرَا بِهَا فِي نَفْسِكَ»؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – يَقُولُ:"قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة:٢]،قَالَ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: {الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [الفاتحة:١]،قَالَ اللهُ تَعَالَى: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}،قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي – وَقَالَ مَرَّةً فَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي – فَإِذَا قَالَ: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} [الفاتحة:٥] قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} [الفاتحة:٧] قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ " اختصار صحيح مسلم مع المتفق عليه (ص: ١٢٧) (٣٩٥) [ش (خداج) قال الخليل بن أحمد والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والهروي وآخرون الخداج النقصان قال يقال خدجت الناقة إذا ألقت ولدها قبل أوان النتاج وإن كان تام الخلقة وأخدجته إذا ولدته ناقصا وإن كان لتمام الولادة ومنه قيل لذي اليدين مخدوج اليد أي ناقص قالوا فقوله – صلى الله عليه وسلم – خداج أي ذات خداج وقال

لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات، كمالك، وشعبة، وابن عيينة؛ فصار حديثه متابعة[٣٧٣]

وكما روي أنه كل من خرج له في صحيح البخاري فقد جاز القنطرة، فلا معدل فيه إلا ببرهان بين، "وروي أن البخاري لما أتم جامعه الصحيح عرضه على: أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن المديني، وجلة من العلماء الثقات فشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث، وقال فيها العقيلي: القول فيها قول البخاري، فلا مأخذ عليه، وابن الصلاح يجزم بصحة ما في البخاري من الحديث، والجمهور على أن الجامع الصحيح هو أصح كتاب في السنة، ويعتبرونه بعد القرآن عند البحث والاجتهاد"[٣٧٤].

وعليه، فقد كان الجامع الصحيح للإمام البخاري أحد الأنهار الكبرى التي صبت فيها الروافد المتدفقة من عهد الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، وفي هذا يقول ابن حجر فلما رأى البخاري – رضي الله عنه – هذه التصانيف ورواها وانتشق رياها، واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثه ثمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه حين قال: "لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٣٧٥].

جماعة من أهل اللغة خدجت وأخدجت إذا ولدت لغير تمام (قصمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين) قال العلماء المراد بالصلاة هذا الفاتحة سميت بذلك لأنها لا تصح إلا بها]

[٣٧٣] نصب الراية لأحاديث الرواية مع حاشية بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، (١/ ١٠).

[٣٧٤] السنة الإسلامية بين إثبات الفاهمين ورفض الجاهلين، د. رءوف شلبي، دار الطباعة الحديثة، مصر، د. ت، ص٢٤١.

[٣٧٥] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٨، ٩ بتصرف.

ومعنى هذا أن المؤلفات التي انتشرت في عهد التابعين وتابعي التابعين كانت تشمل بعض الأحاديث الضعيفة بمعايير البخاري الصارمة، فكان عليه أن يتحاشى كل ضعيف ولا يقبل إلا الصحيح، وهذا هو نص كلامه إذ يقول أيضا: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول"[٣٧٦]، وكما ذكرنا من قبل أن البخاري عندما أتم كتابه "الجامع" عرضه على أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المديني، وغيرهم من كبار المحدثين: "ومعنى نفي الصحة عن أربعة أحاديث أنهم فحصوا الكتاب حديثا حديثا قبل أن يشهدوا له بالصحة، ويالها من شهادة نطق بها أئمة المحدثين في عصره، وحتى هذه الأحاديث الأربعة وجدت من النقاد من يثبت أنها صحيحة، وأن البخاري على حق في إثبات صحتها طبقا لمعاييره الصارمة، وأن الذين نفوا صحتها كانوا هم المخطئين، بحسب ما قاله العقيلي في المسألة وقال الحافظ أبو بكر الحازمي: "إن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا، وأن يكون راويه مسلما صادقا، غير مدلس، ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطا متحفظا، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد".

وأوجز ابن حجر أهم شروط الصحة عند البخاري فقال إنها: "الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل"[٣٧٧]، وقال أيضا: إن البخاري لم يخرج في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة، فأما من خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مع حصول اسم الصدق لهم[٣٧٨].

ولقد انتقدت بعض روايات البخاري، كما ذكرنا – وتبين أن الحق فيها للبخاري – ولكن أحدا لم يقل قط إنه روى عن "رجال ضعفاء"، كما يدعون.

---

[٣٧٦] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ٩.

[٣٧٧] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٣ بتصرف.

[٣٧٨] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م ، ٣، ٤ بتصرف.

ثالثا. معرفة البخاري بالحديث وعلله وبالرواة وأحوالهم، وإقرار كبار العلماء له بهـذه المعرفة يقف حائلا أمام القول بروايته عن الضعفاء في صحيحه:

نال الإمام البخاري رحمه الله منزلة سامية لم ينلها إمام من المحدثين من قبله ولا من بعده، ولكن هذه المنزلة لم ينلها الإمام بماله، ولا بجاهه، ولا بإمارة أو ولاية، بل كان ذلك محصلة لهمة عالية، وعزم قوي، وعلم كثير دقيق، ونفس لا تعرف الراحة أو الكسل؛ حتى بلغ الأمر أن أساتذته صاروا له أقرانا؛ لأنه روى عن شيوخهم – أي شيوخ شيوخه – ما لم يحصلوه، فحصلوا ما فاتهم معرفته من خلاله، فصار أستاذا وشيخا بعد أن كان تلميذا، فإن كنت لا تدرك قدر هذه المنزلة السامية التي بلغها، فاعلم قيمة ما كان يحمله الإمام البخاري – رحمه الله – من علم يغمر به جنبات نفسه كما يغمر به عقول العلماء بعده.

ومن ثم، كان الإمام البخاري رحمه الله ذا همة عالية، دفعته هذه الهمة إلى طلب أعلى سند للحديث؛ حتى كان بينه وبين النبي – صلى الله عليه وسلم – في عدد من الأحاديث ثلاثة رواة فقط، ولا تقف همته عند هذا الحد، بل تتعداه إلى معرفة رواة كل حديث يرويه من حيث معيشتهم، وأسمائهم، وكناهم، وعدالتهم، و لم يكن ذلك بالأمر الشاق عليه؛ لأن أغلبهم كانوا شيوخه، فكان يعلم عنهم كل شيء، لذلك لم يكن البخاري ليترك حديثا حتى يترفه ويلم به إلماما تاما.

ومما يدل على هذا ما رواه أبو سعيد المؤدب قال: "سمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: لم يكن يشبه طلب محمد للحديث طلبنا، كان إذا نظر في حديث رجل أنزفه"[٣٧٩].

وعن أبي جعفر قال: "سمعت أبا عمر سليم بن مجاهد يقول: كنت عند محمد بن سلام البيكندي، فقال: لو جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعين ألف حديث. قال: فخرجت في طلبه حتى لحقته، قال: أنت الذي يقول: إني أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر، ولا أجيئك بحديث من الصحابة والتابعين إلا عرفتك مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم،

---

[٣٧٩] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٢٧).

ولست أروي حديثا من حديث الصحابة أو التابعين إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظا عن كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم"[٣٨٠].

وعليه، فإن كبار العلماء من أهل الحديث كانوا يقدمون الإمام البخاري على أنفسهم في المعرفة والنظر، ولا يدل ذلك إلا على سعة اطلاعه، وقوة بصيرته، ودقة أحكامه؛ فقد روى الإمام الذهبي في السير قال: قال محمد بن أبي حاتم: سمعت إبراهيم بن محمد بن سلام يقول: إن الرتوت[٣٨١] من أصحاب الحديث مثل: سعيد بن أبي مريم، ونعيم بن حماد، والحميدي، وحجاج بن منهال، وإسماعيل بن أبي أويس، والعدني، والحسن الخلال بمكة، ومحمد بن ميمون صاحب ابن عيينة، ومحمد بن العلاء، والأشج، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وإبراهيم بن موسى الفراء، كانوا يهابون محمد بن إسماعيل، ويقضون له على أنفسهم في المعرفة والنظر"[٣٨٢].

وهذه شهادة موثقة من كبار أئمة الحديث – كما ترى – تقضي للإمام البخاري بالعلم والمعرفة بالحديث، وبتقدمه على كبار علماء الحديث.

فهذا هو إمامه وشيخه إسحاق بن راهويه أمير المؤمنين في الحديث – كما سماه أهل العلم – يسأل تلميذه الإمام البخاري عما أشكل عليه فهمه من الحديث، وفق ما روى الإمام الذهبي في السير قال:

قال محمد بن أبي حاتم: "سمعت أبا بكر المديني بالشاش زمن عبد الله بن أبي عرابة يقول: كنا بنيسابور عند إسحاق ابن راهويه، وأبو عبد الله(يعني البخاري) في المجلس، فمر إسحاق بحديث كان دون الصحابي عطاء الكيخاراني، فقال إسحاق: يا أبا عبد الله، أيش كيخاران؟ فقال: قرية باليمن، كان معاوية بن أبي سفيان بعث هذا الرجل، وكان يسميه

---

[٣٨٠] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤١٧).

[٣٨١] الرتوت: كبار العلماء.

[٣٨٢] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٢٥).

"أبو بكر"، فأنسيته إلى اليمن، فمر بكيخاران، فسمع منه عطاء حديثين، فقال له إسحاق: يا أبا عبد الله. كأنك شهدت القوم[٣٨٣].

ويروي الذهبي سندا آخر عن ابن حمدون قال: رأيت محمد بن إسماعيل في جنازة سعيد بن مروان، ومحمد بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسامي والكنى والعلل، ومحمد بن إسماعيل يمر فيه مثل السهم[٣٨٤]، كأنه يقرأ: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } [الإخلاص: ١]

ويسوق الذهبي رواية أخرى تؤكد سعة علم الإمام البخاري، فيقول: قال محمد بن أبي حاتم: "سئل عبد الله بن عبد الرحمن عن حديث محمد بن كعب: لا يكذب الكاذب إلا من مهانة نفسه عليه، وقيل له: محمد يزعم أن هذا صحيح، فقال: محمد أبصر مني؛ لأن همه النظر في الحديث، وأنا مشغول مريض، ثم قال: محمد أكيس خلق الله؛ إنه عقل عن الله ما أمره به، ونهى عنه في كتابه، وعلى لسان نبيه – صلى الله عليه وسلم – إذا قرأ محمد القرآن شغل قلبه وبصره وسمعه، وتفكر في أمثاله، وعرف حلاله وحرامه"[٣٨٥].

لكل ما تقدم أثنى كبار العلماء على الإمام البخاري رحمه الله سواء كانوا من شيوخه أو من أقرانه.

قال حاشد بن إسماعيل: "سمعت أحمد بن حنبل يقول: لم يجئنا من خراسان مثل محمد بن إسماعيل".

وعن أبي حاتم الرازي قال: "محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق".

---

[٣٨٣] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤١٥).

[٣٨٤] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٣٢).

[٣٨٥] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٢٦).

وقال أبو عبد الله الحاكم: "محمد بن إسماعيل البخاري إمام أهل الحديث"[٣٨٦].

لذا فلم يكن البخاري ليخفى عليه الحديث الضعيف؛ لأنه تقريبا كان يعرف كل الأحاديث الضعيفة، كما يحفظ كما كبيرا أيضا من الأحاديث الصحيحة التي لا يستطيع أحد أن يقدح فيها بعلة، ولما اختار البخاري تصنيف الصحيح انتقى أقل من ثمانية آلاف حديث من مائة ألف حديث صحيح، وصحة هذه الأحاديث مبنية على روايته عن العدول لا عن الضعفاء.

قال ابن عدي: حدثني محمد بن أحمد القومسي، سمعت محمد بن خميرويه، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح"[٣٨٧].

وتأسيسا على ما سبق، فإن من يقول: إن الإمام البخاري يروي عن الضعفاء ويقدح في معرفة الإمام بعلل الحديث ورجاله، يناقض الواقع، ويناقض كذلك شهادة كبار العلماء له من شيوخه وأقرانه وتلاميذه بمعرفته للحديث رجالا وعللا، صحة وضعفا.

كذلك لا يقدح في الإمام البخاري وصحيحه إلا المغرضون الذين ينكرون ضياء الشمس في وضح النهار، وماذا عليك أن تقول إن قال لك قائل: إن الشمس تشرق الآن من الغرب، وتغرب من الشرق، وإن الصفر أكبر من العشرة؟ إن هؤلاء لا يلتفت إلى كلامهم؛ لأنهم يطمسون أنوار الحقائق.

إن الإمام البخاري رحمه الله كان عالما بالرجال وعدالتهم، وبالحديث: صحيحه وضعيفه، شهد بذلك كبار العلماء له، فالإمام الترمذي – رحمه الله – يشهد له بالمعرفة التامة في

---

[٣٨٦] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٣١).

[٣٨٧] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤١٥).

العلل والتاريخ والأسانيد حين يقول: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل، والتاريخ، ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل[٣٨٨].

والدارمي يسأل عن حديث سالم بن أبي حفصة، فيقول: "كتبناه مع محمد، ومحمد يقول: سالم ضعيف. فقيل له: ما تقول أنت؟ قال: محمد أبصر مني"[٣٨٩].

وأبو زرعة يسأل: عن ابن لهيعة، فيقول: "تركه أبو عبد الله بن محمد بن إسماعيل، ويسأل عن محمد بن حميد، فيقول: تركه أبو عبد الله"[٣٩٠].

إن الأمر لا يقتصر على هؤلاء العلماء فقط، بل يدخل ضمن هذا الإطار واحد من أكبر علماء الجرح والتعديل في تاريخ الأمة الإسلامية، موصوف بالتشدد في الحكم على الرجال هو الإمام العلم يحيى بن معين – رحمه الله – الذي ينقاد للإمام البخاري في معرفته بالرجال.

قال محمد بن أبي حاتم حكيت لمهيار بالبصرة عن قتيبة بن سعيد، قال: "رحل إلي من شرق الأرض وغربها، فما رحل إلي مثل محمد بن إسماعيل، فقال مهيار: صدق، أنا رأيته مع يحيى بن معين، وهما يختلفان جميعا إلى محمد بن إسماعيل، فرأيت ينقاد له في المعرفة"[٣٩١].

إن هذا الانقياد من الإمام العلم يحيى بن معين – رحمه الله – وغيره – كما ذكرنا – للإمام البخاري رحمه الله في معرفة الرجال لا يعني إلا أن الإمام البخاري أعلم منه بأحوال الراوة؛ لزيادة علم عند البخاري لا يعلمها يحيى، لذلك انقاد له، ليس ذلك فقط، بل أضف إلى

---

[٣٨٨] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م،(١٢/ ٤٣٢).

[٣٨٩] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٢٦).

[٣٩٠] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٢٦).

[٣٩١] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٢٩، ٤٣٠).

ذلك دقة البخاري في الحكم على الرجال توثيقا وتضعيفا، وهو – أي البخاري – من أعدل المحدثين وعلماء الرجال حكما على الرواة، كما تذكر كتب مصطلح الحديث وكتب الرجال، فكيف يروي البخاري عن الضعفاء في صحيحه إذن وهو المشهود له بالمعرفة الدقيقة بعلم الحديث والرجال والعلل؟

قال أبو حامد أحمد بن حمدون القصار: سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى البخاري، فقبل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك، ثم قال: حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في كفارة المجلس، فما علته؟ قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثا غير هذا الحديث الواحد في هذا الباب، إلا أنه معلول حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا سهيل، عن عون بن عبد الله قوله، قال محمد: وهذا أولى، فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل، فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك[٣٩٢].

إن الإمام البخاري رحمه الله لم يذكر للإمام مسلم – رحمه الله – علة الحديث – التي لا يعلمها غير البخاري فقط – وإنما ذكر له الطريق الصحيح لهذا الحديث، فأي البراهين يريدها المغالطون للحقائق بعد الذي سقناه؟ إذا كان البخاري لا يترك حديثا حتى يعرف جميع طرقه ورجاله وعلله، وإذا كان أئمة علم الحديث يسلمون له بذلك، وإذا كان البخاري قد انتقى صحيحه من بين مائة ألف حديث صحيح، وإذا كان البخاري له كتابان في الضعفاء: هما الضعفاء الصغير، والضعفاء الكبير، وإذا كانت أحكامه على الراوة أحكاما عادلة، ثم هو بعد ذلك مستفيض العدالة لا يكذب، مسلم له بالإمامة والإمارة في علم الحديث، فكيف نصدق من يقول بعد ذلك: إن الإمام البخاري روى عن الضعفاء في صحيحه؟!

الخلاصة:

---

[٣٩٢] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١٢/ ٤٣٦، ٤٣٧).

• لم يخرج البخاري في الأصول إلا لمن هو ثقة متصف بالعدالة.

• لم يخرج البخاري في صحيحه إلا ما صح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالسند المتصل الذي توفر في رجاله العدالة والضبط واللقيا، ولم يكن يكتفي بإمكان معاصرة التلميذ للشيخ، بل اشترط ثبوت سماعه منه ولقياه به، وبهذا خرج أول كتاب في السنة على هذه الشروط الدقيقة مجردا من الأحاديث الضعيفة والحسنة، ومقتصرا على الأحاديث الصحيحة فقط.

• وصف الأئمة صحيح البخاري قديما وحديثا بأنه أصح الكتب المصنفة في الحديث، وبأن رجاله عدول، ثقات.

• إن تخريج البخاري لأي راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة"، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، ولذلك فلا يقبل الطعن في أحد منهم.

• علم البخاري بالصحيح والضعيف من الحديث، والثقات والضعفاء من الرواة، وإحاطته بكل طرق وعلل الحديث الذي يرويه، وشهادة العلماء له بذلك، كل ذلك يقف حائلا أمام القول بروايته عن الضعفاء في صحيحه.[٣٩٣]

[٣٩٣] الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

المبحث السابع عشر

التشكيك في إجماع الأمة على صحة صحيحي"البخاري ومسلم"

مضمون الشبهة:

يشكك بعض الطاعنين في إجماع الأمة على صحة كتابي البخاري ومسلم، متسائلين: كيف كان هذا الإجماع؟ أكان بالطواف على جميع البقاع، أم بجمع علماء الأمة في صعيد واحد للحصول عليه؟!

متخذين من هذه الأسئلة دليلا على ادعائهم، رامين من وراء ذلك إلى الطعن في حجية الصحيحين، والتشكيك في قوة إسنادهما.

وجه إبطال الشبهة:

- الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين، وتلقي الأمة لهما بالقبول، صحيح لا شك فيه، ومنعقد لا ريب في انعقاده، ولا يعتبر في الإجماع هنا إلا أهل العلم بالحديث دون غيرهم، ولا عبرة لخلاف من عداهم؛ لأنهم أهل الصناعة وخاصتها، وكلام بعض الحفاظ في بعض أحاديث الصحيحين لا يخرق هذا الإجماع؛ لكون الانتقاد بعيدا عن أصل الصحة، موجها لمدى الالتزام بشرطهما في بعض المواضع.

تفصيل الرد على هذه الشبهة:

لقد هيأ الله سبحانه وتعالى على مراحل التاريخ أعلاما، وضعوا ضوابط وقواعد تضبط الراوي والمروي، فجعلوا الأمر وكأنه أسوارا حديدية، لا يتجاوزها إلا ما كان مسندا، صحيحا غير معل، ولا شاذ، ثابت النسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وكان من أعلام السنة المشهود لهم بالفضل والتقدم، ومن علماء الحديث وأئمة الدين البخاري ومسلم، فقد أجمع المتقدمون والمتأخرون على أن لهما دراية واسعة بنقد الروايات والأحاديث، وعلى معرفة تامة بعلل الحديث وأحوال الرجال.

وكلا هذين الإمامين الحافظين أخذ جملة من الأحاديث الصحيحة، وأفرد لها مصنفا خاصا بالصحيح المسند من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – دون أن يستوعبا كل الصحيح.

وكانت هناك عناية تامة من الإمامين – البخاري و مسلم – في انتقاء الأحاديث التي أودعت في الكتابين، وفي وضع شروط خاصة وعالية في ضبط المتون والأسانيد؛ حتى لا يدون في الكتابين إلا ما كان صحيحا؛ ولهذا انتشر الكتابان باسم الصحيح "صحيح البخاري"، و"صحيح مسلم"، واشتهرا بالصحيحين.

وقد تلقت الأمة هذين الكتابين بالقبول، وحصل لهما من الإجماع ما لم يحصل لغيرهما من كتب الحديث[٣٩٤].

وفيما يأتي ننقل غيضا من فيض، من كلام العلماء الفحول والأئمة العدول حول إجماع الأمة على صحة الصحيحين، وتلقيها لهما بالقبول؛ لنسمع بها آذانا صما، وأعينا عميا، ونرد بهذا الإجماع على بعض المتسلقين من المتأخرين، ومن الطاعنين الذين عدوا أنفسهم محققين، وهم واهمون، فالطعن على الصحيحين بشيء لم يتكلم به أحد من المتقدمين ضلال مبين، وبدعة عظيمة؛ لأن الباب واحد فمن ولجه ولج مغبة متلفتة؛ لإجماع الأمة على صحة هذين الكتابين، وتلقيها لهما بالقبول.

قال ابن الصلاح: أهل الحديث كثيرا ما يطلقون على ما أخرجه البخاري ومسلم جميعا "صحيح متفق عليه"، ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاقها على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن[٣٩٥].

قال السيوطي: ووافق ابن الصلاح جماعة من المتأخرين، مع كونه لم ينفرد بنقل الإجماع على التلقي، بل هو كلام إمام الحرمين "الجويني" أيضا، فإنه قال: بإجماع المسلمين على

---

[٣٩٤] انظر: مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم: عبد العزيز العتيبي، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، ص١١: ١٤ بتصرف.

[٣٩٥] علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٤ بتصرف.

صحة كتابي الإمامين: البخاري ومسلم، وكذا هو في كلام ابن طاهر وغيره لا شك، كما قال عطاء: إن ما أجمعت عليه الأمة أقوى من الإسناد ونحوه[٣٩٦].

ونحو ذلك قول ابن حجر: والخبر المحتف بالقرائن أنواع، منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، مما لم يبلغ حد التواتر، فإنه احتفت به قرائن، منها: جلالتهما في هذا الشأن، وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر[٣٩٧].

وقال ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١هـ): اعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب، فأما ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق، فهو محصل للعلم، مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها، دون المتكلمين والنحاة والأطباء، وكذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين لأقوال متبوعهم.

فكما أن العلم ينقسم إلى عام وخاص، فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوما لغيرهم، فضلا عن أن يتواتر عندهم، فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم وضبطهم لأقواله، وأفعاله، وأحواله، يعلمون من ذلك علما لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به ألبتة[٣٩٨].

---

[٣٩٦] فتح المغيث في شرح ألفية الحديث، السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، (١/ ٥١) بتصرف.

[٣٩٧] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ص٦٠

[٣٩٨] مختصر الصواعق المرسلة، محمد بن الموصلي، (٢/ ٣٧٣)، نقلا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص١١٣.

وقال الحافظ أبو نصر الوايلي السجزي: "أجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم على أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قد صح عنه ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – قاله لا شك فيه – أنه لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته، وكذلك ما ذكره أبو عبد الله الحميدي في كتابه "الجمع بين الصحيحين" من قوله: "لم نجد من الأئمة الماضين – رضي الله عنهم – أجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين"[٣٩٩].

وقال الإمام النووي: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن الصحيحان: البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول"[٤٠٠].

وقال في موضع آخر: "وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما، وهذا متفق عليه... وإنما يفترق الصحيحان، وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحا لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقا، وما كان في غيرهما لا يعمل به حتى ينظر، وتوجد فيه شروط الصحيح[٤٠١].

وقال الإمام الشوكاني: "واعلم أن ما كان من الأحاديث في "الصحيحين" أو في أحدهما جاز الاحتجاج به دون بحث؛ لأنهما التزما الصحة وتلقت ما فيها الأمة بالقبول"[٤٠٢].

وقال أيضا: "واعلم أن ما كان من أحاديث هذا الكتاب في أحد الصحيحين، فقد أسفر فيه صبح الصحة لكل ذي عينين؛ لأنه قد قطع عرق النزاع ما صح من الإجماع، على تلقي

---

[٣٩٩] علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٢.

[٤٠٠] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١١٦).

[٤٠١] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٢٥).

[٤٠٢] نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، الشوكاني، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ٦٢).

جميع الطوائف الإسلامية لما فيهما بالقبول، وهذه رتبة فوق رتبة التصحيح عند جميع أهل المعقول والمنقول على أنهما قد جمعا في كتابيهما من أعلى أنواع الصحيح ما اقتدى به وبرجاله من تصدي بعدهما للتصحيح"[٤٠٣].

ويقول أبو الحسن الندوي في مقدمة كتاب "لامع الدراري" وليس الاتفاق بين الأمة وعلمائها مجرد مصادفة، ولا عن تواطؤ ومؤامرة، وقد أعاذ الله هذه الأمة التي اختارها لحمل دينه وتبليغ رسالته أن تكون فريسة غفلة وغباوة، وأن تجتمع على الضلال، بل كان ذلك إلهاما من الله"[٤٠٤].

وحكى أبو نصر القشيري عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنه بين في كتاب "التقريب": أن الأمة إذا اجتمعت – أو أجمع أقوام لا يجوز تواطؤهم على الكذب – كان ذلك دليلا على الصدق[٤٠٥]

وقال أيضا إن إجماع الأمة معصوم عن الخطأ في الباطن، وإجماعهم على تصديق الخبر، كإجماعهم على وجوب العمل به.

ثم قال بعده: "وأصرح من رأيت كلامه في ذلك الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، فإنه قال بعده: "أهل الصنعة مجموعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع"[٤٠٦].

ويقول ابن الصلاح: "وهذه نكتة نفيسة نافعة، ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته؛ لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على

---

[٤٠٣] تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، الشوكاني، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ص٣.

[٤٠٤] لامع الدراري على جامع البخاري، الكاندهلوى، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، (١/ ١٠).

[٤٠٥] النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، جدة، ط٤، ١٤١٧هـ، (١/ ٣٧٣) بتصرف.

[٤٠٦] النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الراية، جدة، ط٤، ١٤١٧هـ، (١/ ٣٧٦، ٣٧٧) بتصرف.

الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن"[٤٠٧]

وهذه الأقوال السابقة ترد على هذه الشبهة من أساسها، ومن ثم فلا حاجة لنا بجمع علماء الأمة في صعيد واحد للحصول على إجماعهم، أو الطواف على جميع البقاع.

ونحن لا ننكر أن بعض أحاديث الصحيحين كانت محل انتقاد من قبل بعض المحدثين والحفاظ كالدارقطني وغيره، ولكن ما هي طبيعة هذا الانتقاد؟ وهل يصح أن يكون هذا الانتقاد ذريعة للطعن في أحاديثهما جملة، وإهدار قيمتها العلمية والشرعية كما أراد المغرضون؟

لقد تعرض العلماء منذ أمد بعيد لهذه الانتقادات وأماطوا عنها اللثام، وبينوا أنها لا تقدح أبدا في أصل موضوع الكتابين؛ لأن النقد لم يكن من قبل الطعن فيها بالضعف وعدم الصحة، وإنما كان من قبل أنها لم تبلغ الدرجة العليا التي اشترطها صاحبا الصحيح، والتزمها كل واحد منهما في كتابه، كما يقول الإمام النووي رحمه الله: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه"[٤٠٨].

وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيه، ومرد ذلك إلى اختلاف وجهات النظر في التوثيق والتجريح، شأنها شأن المسائل الاجتهادية الأخرى، وليس بالضرورة أن يكون الصواب فيها مع الناقد، بل قد يكون الصواب فيها مع صاحب الصحيح، يظهر ذلك من خلال سبر الأحاديث المتكلم فيها، ونقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة العلم.

---

[٤٠٧] علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٥.

[٤٠٨] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٣٣).

"وقد دفع أكابر الأئمة من تعرض للكلام على شيء مما فيهما، وردوه أبلغ رد، وبينوا صحته أكمل بيان، فكل رواتهما قد جاوزوا القنطرة، وارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن، أو توهين موهن[٤٠٩].

قال أحمد شاكر: "فالحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر – أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها"[٤١٠].

وقد كفانا أئمة الإسلام وحفاظ الأمة الذين اشتغلوا بالصحيحين، وأفنوا فيهما أعمارهم بحثا وشرحا، وتدريسا، وتتبعا، مؤنة الرد على الشبهة ودحضها.

فلا شك أن هؤلاء العلماء – وهم أهل هذا الفن – أدرى بما أجمعت عليه الأمة، ثم إن إجماع الأمة على صحة كتابي البخاري ومسلم اشتهر بين العلماء قاطبة.

قال الشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي بعد نقل كلام العلماء: وأهم ما وصلنا إليه من النتائج بعد البحث هي:

١. إن القائلين بإفادة أحاديث "الصحيحين" القطع جمع لا يستهان بهم، ومن بينهم الحفاظ المحدثون، والفقهاء المحققون.

٢. أدلة القائلين بإفادتها القطع في غاية من الاعتبار، من حيث الأصول وإطراد العادة.

٣. أدلة من قال بظنيتها، بعضها في غاية من السقوط والوهن، وبعضها قضايا جامدة ضيقة النطاق، تلائم مناهج أهل الكلام أكثر من أن توافق طبيعة مقتضيات الشرع والعرف عند علماء الإسلام.

---

[٤٠٩] مكانة الصحيحين، د. عبد العزيز العتيبي، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، ص٢٥.

[٤١٠] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٢٩.

٤. إن الأحاديث المفيدة للقطع كثيرة، من غير أن يتكلف في إطلاق التواتر عليها وتحقيقه فيها.

٥. كل ما أفاد العلم فهو متواتر، سواء حصل العلم بكثرة عدد المخبرين، أو لصفة ديانتهم وأمانتهم، أو لضبطهم وإتقانهم.

٦. ما انتقده بعض الحفاظ من أحاديث "الصحيحين" لا يلزم إخراجه من القطعية لمجرد هذا النقد؛ لكونه متوجها إلى الأسانيد دون المتون، ولكونه مخالفة ضئيلة غير قادحة في انعقاد الإجماع عند طائفة من الأصوليين.

٧. أحاديث "الصحيحين" أقوى صحة، وأعلى رتبة من الخبر المشهور[٤١١].

الخلاصة:

- الناقلون لإجماع العلماء، وتلقي الأمة بالقبول للصحيحين جمع لا يستهان به، ومن بينهم الحفاظ المحدثون، والفقهاء المحققون.
- لا يعتبر في هذا الإجماع إلا قول أهل الصناعة الحديثية، دون غيرهم؛ لأنهم أهل الفن وخاصته، ولا عبرة لخلاف من عداهم، وقد أجمع أهل هذه الصناعة على صحة كتابي البخاري ومسلم، من ذلك قول أبي إسحاق الإسفراييني فيما نقله عنه ابن حجر: "أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع".
- إن تقرير العلماء المتخصصين قديما وحديثا بصحة كل الأحاديث "الصحيحين" يغني عن جمع علماء الأمة في صعيد واحد للحصول على إجماعهم، أو الطواف على جميع البقاع.
- الجمهور على أن أحاديث الصحيحين تفيد القطع، وأدلتهم في غاية الاعتبار، من حيث الأصول واطراد العادة.

---

[٤١١] بحث بعنوان "أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين"، الشيخ: حافظ ثناء الله الزاهدي، مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عدد رقم (١٨٠)، (٢٨٩: ٣٢٣)، نقلا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص١١٤، ١١٥.

- تلقي الأمة للصحيحين بالقبول أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.
- ما انتقده بعض الحفاظ على الصحيحين لا يخرق إجماع الأمة على قبولهما، ولا يلزم إخراج الأحاديث المنتقدة من القطعية لمجرد النقد؛ لكونه متوجها إلى الأسانيد دون المتون، ولكونه مخالفة ضئيلة غير قادحة في انعقاد الإجماع عند طائفة من الأصوليين.[٤١٢]

[٤١٢] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

المبحث الثامن عشر

ادعاء أن الاستدراكات على الصحيحين منقصة لهما

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن استدراكات المحدثين على الصحيحين منقصة لهما، ودليل واضح على عدم صحة كل ما فيهما، ويتساءلون: إذا اعتبرنا الصحيحين كاملين، فإننا بذلك نجعلهما يضاهيان القرآن، وهذا مردود؛ لأن القول بذلك يؤدي إلى القول بعصمة الإمامين البخاري ومسلم، وهذا مردود أيضا.

وجه إبطال هذه الشبهة:

١) "المستدرك على الصحيحين" هو الكتاب الذي يجمع فيه صاحبه الأحاديث التي هي على شرط الشيخين أو أحدهما، و لم يذكراها في صحيحيهما، وليس استدراكا على أخطاء فيهما، وهذا لا يعد منقصة لهما؛ لأنهما لم يشترطا جمع كل الصحيح في صحيحيهما.

٢) القول بكمال الصحيحين، وعصمة البخاري ومسلم قول خاطئ لم يقل به أحد قط، وهذا لا ينقص من قدر صحيحيهما شيئا، فصحتهما لا تعني الكمال والعصمة، ونفي الكمال والعصمة عنهما لا يطعن أبدافي صحتهما.

تفصيل الرد على هذه الشبهة:

أولا. الاستدراكات على الصحيحين ليست أخطاء؛ بل إكمال للعمل على ذات الشرط:

إن تعدد الاستدراكات على الصحيحين لا ينقص من قدرهما، بل يؤكد صحة ما ورد فيهما؛ إذ الاستدراكات هي السير على ذات الشرط ونفس المنهج، ولو كان المنهج معيبا لما سار عليه أحد بعد الشيخين؛ بل لانتقدوه كغيره، ولما كان المنهج صحيحا دل ذلك على صحة ما روي على أساسه من الأحاديث، ولكي تتضح الصورة، لا بد أن نبين معنى الاستدراك؛ إذ إن المغرضين يريدون إيهام الناس بأن الاستدراك هو العثور على أخطاء، وليس الأمر كذلك.

الاستدراك: هو أن يتتبع إمام من الأئمة إماما آخر في أحاديث فاتته و لم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواتها في كتابه أو عن مثلهم، فيحصي المستدرك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى المستدرك - بفتح الراء - غالبا أو ما في معناه[٤١٣].

ومن هنا يعرف المستدرك عند أهل الحديث بأنه: كتاب يشتمل على ما فات إيراده في أحد الكتب مما هو على شرطه أو من بابه.

ومن المعروف عند أهل الحديث أن البخاري ومسلما لم يستوعبا في صحيحيهما كل الأحاديث الصحيحة، ولا التزما إخراج كل الصحاح، وإنما أخرجا من الصحيح ما هو على شرطهما، وليس أدل على ذلك من مقالتهما؛ فقد روي عن البخاري أنه قال: "ما وضعت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح؛ مخافة الطول".

وقال مسلم في صحيحه: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه"[٤١٤].

ويدل على ذلك أيضا أنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، وأن الترمذي وغيره كثيرا ما ينقل عن البخاري تصحيح أحاديث ليست في الصحيح، وإنما هي في السنن وغيرها.

وأيضا فإننا لو تصفحنا كتب الحديث المعتمدة غير الصحيحين نجد فيها أحاديث كثيرة صحيحة، وليست في واحد من الصحيحين، فمسند الإمام أحمد فيه أحاديث كثيرة ليست

---

[٤١٣] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م، ص٢٤٨، ٢٤٧ بتصرف.

[٤١٤] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م، (١/ ١٢١، ١٢٢) بتصرف.

في الصحيحين، وفي كتب الأحاديث التي التزمت الصحة كصحيح ابن خزيمة، و"المختارة" للمقدسي أحاديث ليست في الصحيحين، ولا أحدهما وهي صحيحة[٤١٥].

وإليك ما قاله الحافظ الناقد ابن كثير: "وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة... وكتب أخرى التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حبان البستي... وكذلك يوجد في "مسند أحمد" من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيرا من أحاديث البخاري ومسلم وليست عندهما، ولا عند أحدهما... وكذلك يوجد في معجمي الطبراني: الكبير والأوسط، ومسندي أبي يعلي والبزار، وغير ذلك من المسانيد، والمعاجم، والفوائد، والأجزاء ما يتمكن المتبحر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه، بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفسد"[٤١٦].

وقد ألف كتاب "المستدرك على الصحيحين" الإمام الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الطبي المعروف بابن التبيع وبالحاكم.

كان أبوه من كبار العلماء، وقد رأى مسلما صاحب الصحيح، وفي أجداده علماء، كعيسى بن عبد الرحمن الضبي، وإليه نسب، وإبراهيم بن طهمان الفقيه.

فهو من بيت عرف بالدين والعلم.

وقد ألف الحاكم "المستدرك على الصحيحين" وأودع فيه مما هو على شرطهما، أو على شرط أحدهما، وزاد قسما ثانيا وهو ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وربما أودع فيه ما لم يصح منبها على ذلك...[٤١٧].

---

[٤١٥] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٢٤٦: ٢٤٧ بتصرف.

[٤١٦] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٢٢، ٢٣بتصرف.

[٤١٧] تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م، (١/ ١٣١).

وقد أوجز ابن حجر أهم شروط الصحة عند البخاري فقال: "الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل"[٤١٨].

وقال الإمام النووي رحمه الله: "قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد ألف الامام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بـ "الاستدراكات والتتبع"، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقي أيضا عليهما استدراك، ولأبي علي الغساني الجياني في كتابه "تقييد المهمل" في جزء العلل منه استدراك، أكثره على الرواة عنهما، وفيه ما يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره"[٤١٩].

وما يرد هذا الزعم ما أكده النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم، حيث يقول: ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني وغيره البخاري ومسلما إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أنهما قد أخرجا لرواتها في صحيحيهما بذات الأسانيد التي تركاها... وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلا في بابه، ولم يخرجا له نظيرا، ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنهما اطلعا فيه على علة إن كانا روياه، ويحتمل أنهما تركاه نسيانا أو إيثارا لترك الإطالة، أو رأيا أن غيره مما ذكراه يسد مسده، أو لغير ذلك[٤٢٠].

---

[٤١٨] هدى الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٣.

[٤١٩] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٣٣).

[٤٢٠] شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (١/ ١٣٠) بتصرف.

وقد انتقد العلماء في "مستدرك الحاكم" تخريج أحاديث يزعم أنها على شرطهما أو على شرط أحدهما وليست كذلك مبينين وجهة النقد:

١. قال ابن كثير: إنه – أي الحاكم – يلزمهما بإخراج أحاديث لا تلزمهما؛ لضعف رواتها عندهما، أو لتعليلهما ذلك، فالقول بأنها على شرطهما، أو شرط أحدهما غير صحيح.[٤٢١]

٢. قال الحافظ ابن حجر: وراء ذلك كله أن يروى بإسناد ملفق من رجالهما، كسماك عن عكرمة عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم، وعكرمة انفرد به البخاري، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما"[٤٢٢].

ومما سبق يتبين لنا أن المستدرك كتاب يشتمل على ما فات إيراده في أحد الكتب مما هو على شرطه أو من بابه، وكذلك كان المستدرك على الصحيحين، فقد جمع الأحاديث التي تركها الشيخان، وهي على شرطهما أو شرط أحدهما، وجمع أحاديث أخرى ليست على شرطهما أيضا، وهذا لا يطعن ولا يقلل من الصحيحين شيئا؛ لأنهما لم يلتزما جمع كل الصحيح في صحيحيهما.

بالإضافة إلى أن هذا يؤكد صحة ما جاء فيهما من أحاديث؛ إذ إن الحاكم أحب أن يكمل جمع الأحاديث الصحيحة التي بدأها البخاري، ثم مسلم في صحيحيهما، ولم يشكك في شيء مما جاء فيهما.

ثانيا. صحة الصحيحين لا تعني كمالهما أو عصمة مصنفيهما:

تمتع كل من صحيح البخاري وصحيح مسلم بمكانة خاصة، وتميزا بميزة ظاهرة عند المسلمين منذ عدة قرون متتابعة؛ حتى استقر الأمر لهما بالقبول والتصديق، وانفردا بالصحة بعد كتاب الله – عز وجل – وأصبحا لا يجاريهما كتاب آخر منذ بداية تاريخ التدوين لحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى يومنا هذا.

---

[٤٢١] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٢٤٢)

[٤٢٢] انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٢١. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م، ص ٢٥١، ٢٥٠ بتصرف.

ولقد كانت هناك عناية تامة من البخاري ومسلم في انتقاء الأحاديث التي أودعت في الكتابين، وفي وضع شروط خاصة وعالية في ضبط المتون والأسانيد، حتى لا يدون في الكتابين إلا ما كان صحيحا، ولهذا انتشر الكتابان باسم الصحيح. "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم"، واشتهرا بالصحيحين.

ولهذين الكتابين مكانة عظيمة عند أهل السنة، فمن أتى بعد ذلك ناقدا أو مستدركا، فهو لا ينقد "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم"، بل ينقد ويستدرك على جموع العلماء، ويتهم مجموع الأمة بالخطأ[٤٢٣].

ومن هذا، لم يدع أحد من العلماء الكمال للصحيحين، بل إن البخاري ومسلما لم يسلما من النقد، وإن كان على غير أساس، ونحن نتساءل: هل ادعى أحد من العلماء العصمة للإمامين (البخاري ومسلم) أو الكمال لصحيحيهما؟!

إن معنى العصمة في اللغة هو: المنع والحفظ من الوقوع في المكروه أو المحظور.

وأما المعنى الشرعي، فقد عرفها العلماء بأنها: "حفظ الله – عز وجل – للأنبياء بواطنهم وظواهرهم من التلبس بمنهي عنه – ولو نهي كراهة – ولو في حال الصغر مع بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء"[٤٢٤].

ومن ثم، فإن العصمة تعني حفظ الله تعالى لأنبيائه عن مواقعة الذنوب الظاهرة والباطنة، وأن العناية الإلهية لم تنفك عنهم في كل أطوار حياتهم – قبل النبوة وبعدها –... فهي محيطة بهم تحرسهم من الوقوع في منهي عنه شرعا أو عقلا وصدق القائل حين قال:

وإذا العناية لاحظتك عيونها نم فالمخاوف كلهن أمان

---

[٤٢٣] مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، د. عبد العزيز العتيبي الأثري، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، ص ١٣، ١٤ بتصرف.

[٤٢٤] شرح الخريدة مع حاشية الصاوي، الدردير، ص١٠٤، نقلا عن: رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، د. عماد السيد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص٢٥ بتصرف.

فالأنبياء والرسل محفوظون لم تعرف لهم زلة ولا هفوة بفضل الله – عز وجل –[٤٢٥]، لـذا فلم تكن العصمة لبشر غير الأنبياء والرسل لا البخاري، ولا مسلم ولا غيرهما؛ إذ إن الأمر يختلف عند البخاري ومسلم؛ ففي كثير من العلوم الإسلامية والعربية قمم شامخة، احتلت تلك القمم مكان الصدارة في مجالاتها، ففي علوم العربية يشار إلى سيبويه بالبنان، وفي علوم النقد الأدبي ترى الآمدي صاحب الموازنة، والقاضي الجرجاني صاحب الوساطة منارتين سامقتين، وفي علوم القرآن والإعجاز تجد الإمامين القاضي أبا بكر الباقلاني، وعبد القاهر الجرجاني فارسين لا يشق لهما غبار، وفي علوم أصول الفقه تجد الإمام الغزالي صاحب المستصفى، والآمدي صاحب الإحكام في أصول الأحكام بحرين زاخرين.

أما في علوم الحديث فقد سطع في سمائها الإمام البخاري، والإمام مسلم، وصار لصحيحيهما منزلة لا تضارع في هذا المجال.

وهذه القمم الشامخة، وهؤلاء الأئمة الأعلام صاروا "حجة" في تخصصاتهم، ورموزا في تاريخ الحركة العلمية الإسلامية.

وعليه، فإن صحيحي البخاري ومسلم قد كتب الله لهما الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، ومن ثم أجمعت على صحة كل ما فيهما من أقوال النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا يجادل في هذه الحقيقة إلا منكر للسنة لا يعلم من أصول علمها إلا صورا شائهة[٤٢٦].

ولكن إجماع الأمة على صحتهما لا يعني إجماعها على كمالهما أو عصمة صاحبيهما، ولو كانا كاملين أو صاحباهما معصومين؛ لما كانت هذه الاستدراكات وغيرها عليهما، ولكن أعمال البشر جميعا يكتنفها النقص مهما حاول صاحبها الوصول إلى درجة الكمال، وهذا

---

[٤٢٥] رد شبهات حول عصمة النبي صلى الله عليه وسلم، د. عماد السيد الشربيني، مطابع دار الصحيفة، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص ٢٦ بتصرف.

[٤٢٦] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٧٣: ٧٥ بتصرف.

هو حال الصحيحين، والبشر جميعا غير معصومين إلا الأنبياء، وهذا هو حال البخاري ومسلم.

ومن ثم، فلا كمال إلا لله وحده، ولكتابه الكريم، ولا عصمة إلا لأنبيائه ورسله الكرام، وعدم الكمال للصحيحين لا ينقص من صحتهما شيئا؛ لأن الكمال شيء والصحة شيء آخر.

يقول الشيخ الألباني عن الصحيحين: هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى – باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وفقوا في ذلك توفيقا بالغا، لم يوفق إليه من بعدهم ممن نحا نحوهم في جمع الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم وغيرهم، حتى صار عرفا عاما أن الحديث الذي أخرجه الشيخان أو أحدهما قد جاوز القنطرة، ودخل في طريق الصحة والسلامة، ولا ريب في ذلك، وهو الأصل عندنا، وليس معنى ذلك أن كل حرف، أو لفظة، أو كلمة في "الصحيحين" هو بمنزلة ما في "القرآن"، لا يمكن أن يكون فيه وهم أو خطأ في شيء من ذلك من بعض الرواة، كلا فلسنا نعتقد العصمة لكتاب بعد كتاب الله – عز وجل – أصلا، فقد قال الإمام الشافعي وغيره: "أبى الله أن يتم إلا كتابه"، ولا يمكن أن يدعي ذلك أحد من أهل العلم ممن درسوا الكتابين دراسة تفهم وتدبر مع نبذ التعصب، وفي حدود القواعد العلمية الحديثية"[٤٢٧].

مما سبق يتضح لنا أن علماء السنة حين يتكلمون على كتابي البخاري ومسلم (الصحيحين) فإنهم يصفونهما بالصحة، لا بالكمال، والفارق شاسع بينهما، فلا يسمع لطعن ملتو هدفه زعزعة الثقة بما في الصحيحين، ونفهم من التفصيل السابق أيضا أن الاستدراكات على الصحيحين لا تعد منقصة لهما بأي حال من الأحوال؛ لأنهما لم يشترطا جمع كل الصحيح فلو أنهما اشترط جمع كل الصحيح ثم أخلا بذلك، واستدرك عليهما العلماء، لكان ذلك

---

[٤٢٧] مقدمة شرح العقيدة الطحاوية، الألباني، ص٢٢، ٢٣، نقلا عن: الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٥٢ بتصرف.

مدعاة للنقص ولصار للطعن وجه يقويه، ولكن هذا لم يحدث، فصار القول بمثل هذا الكلام حملا على الشيخين دون وجه حق.

الخلاصة:

- لم يدع أحد من الإمامين: البخاري ومسلم أنه قد قام بحصر الصحيح في كتابه، ولم يقل أحد منهما أن الصحيح وحده ما كان في صحيحه، بل صرح كل منهما بأنه قد ترك كثيرا من الحديث الذي صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- إن المستدرك هو: كتاب يشتمل على ما فات إيراده في أحد الكتب مما هو على شرطه أو من بابه، وبما أن منهج كل من البخاري ومسلم كان انتقاء بعض الأحاديث من الصحيح دون حصر لكل الأحاديث؛ فلا يعد أي استدراك عليهما منقصة لهما.
- على الرغم من مكانة الصحيحين الكبيرة العالية عند كل الأمة الإسلامية عامة، والعلماء منهم خاصة إلا أن أحدا منهم – على مر القرون – لم يدع الكمال للصحيحين، وإن شهد لهما بأنهما أصح كتب السنة.
- إن المكانة العالية التي تبوأها كل من الإمامين: البخاري ومسلم في الحديث وعلومه لا تعني بحال عصمتهما من الخطأ؛ فإن العصمة لأنبياء الله تعالى ورسله فحسب.
- لقد كتب الله – عز وجل – لصحيحي البخاري ومسلم الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، ولا يجادل في هذه الحقيقة الثابتة إلا منكر للسنة لا يعلم من أصول علمها شيئا.
- إن علماء السنة حين يتكلمون على كتابي البخاري ومسلم (الصحيحين)، فإنهم يصفونهما بالصحة – كما شهدت بذلك كل الأمة الإسلامية، وأجمعت عليهما – لكن لا أحد يدع الكمال لكتاب غير كتاب الله – عز وجل – فلا يجب علينا أن نسمع لطعن ملتو هدفه زعزعة الثقة بما في الصحيحين.[٤٢٨]

[٤٢٨] الإمام البخاري وصحيحه الجامع، أحمد فريد، دار العقيدة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.

المبحث التاسع عشر

أين العرب عن تدوين الأحاديث؟!

نص الشبهة :

بين الفينَة وأختِها تثور زوبعات، وتُنفخ فقاعات، وتطلُّ رؤوسُ شبهاتٍ ضدَّ الإسلام وتراثِه، وبعضُ تلك الشُّبهات والأسئلة لها حظٌّ من النظر وتستحقُّ البحث والدراسة، بينما هناك شبهاتٌ أخرى فسادُها يُغني عن إفسادها، وحكايتُها كافية في إبطالِها؛ لهشاشة بنيانِها، وتهافُت أصولِها التي بُنيَت عليها.

ومن تلكَ الشُّبهات: ما أثير مؤخَّرًا حول الكُتُب الستة وأعجميَّة كُتَّابها، وسأنقل الشُّبهة بنصِّها حتى نستطيع أن نقفَ على تهافُتها وضعفها وهزالها، وحتى نعرفَ أنّ أقلَّ ما يقالُ فيها أن كاتبَها ومثيرَها لم يطَّلع ولم يقرأ في كتب الحديث وكتبِ روايتِه وتدوينه.

تقولُ الشُّبهة:

(كتبُ الصحاح الستة:

البُخاري ولد عام ١٩٤هـ، ومات ٢٥٦هـ، الجنسية: أوزبكستان.

الترمذي ٢٠٩هـ، مات ٢٧٩هـ، أوزبكستان.

النسائي ٢١٤هـ، مات ٣٠٣هـ، تركمانستان.

مسلم ٢٠٦هـ، مات ٢٦١هـ، إيران.

أبي داود ٢٠٢هـ، مات ٢٧٥هـ، إيران.

ابن ماجه ٢٠٩هـ، مات ٢٧٣هـ، إيران.

عاشوا في فترة واحدة تعادل ١٠٩ سنوات، كلهم ليسوا عربًا، والرسول والرسالة والكتاب عربي. صُدفة؟!).

الجواب على هذه الشبهة:

ترتكزُ الشبهة على نقطة جوهرية وهي: أنّ أصحاب دواوين الحديث الستَّة أعاجم، بدليل أنّهم من هذه البلدان التي سمَّاها، وقد عاشوا في فترةٍ زمنية متقاربة، فقال أحدُ الكتَّاب المتشكِّكين متعجِّبًا ومستنكرًا: صدفة؟! وهو بذلك يريد أن يفتح الأبوابَ على مصراعيها

للتشكيك في كلِّ كتب الحديث، فمنطقُه يقول: إنّ وراءَ الأكمة ما وراءَها، وظهور كُتُب الحديث في بلادٍ أعجميَّة وفي فترةٍ زمنيَّة متقاربَة لا بدَّ أنّها تخفي شيئًا ما، وإلا فأينَ العربُ عن كتابة هذه الأحاديث؟!

تفصيل الرد على هذه الشبهة:

هكذا يريدُ هذا الكاتب الحائرُ المتشكِّك أن يصوِّر كتبَ الحديث للناس، وهو في الحقيقة قد وقع في مغالطاتٍ عديدَة سنناقش أبرزَها في النقاط الآتية:

١- ادِّعاؤُه بأن هؤلاء الأئمةَ مشكوكٌ في أمرهم وكتابتهم لأنّهم من بلدانٍ أعجميةٍ معيَّنة كإيران وتركمانستان وأوزبكستان،

هو ادِّعاءٌ غريبٌ في الحقيقة؛ لأنّه قائمٌ على الاعتماد على جغرافيَّةٍ سياسيَّة لم تكُن في زمانِهم، فمتى قامت إيران وتركمانستان وأوزبكستان؟ فالانطلاقُ من اختلاف البلدان انطلاقٌ سقيمٌ هزيل، فالأمّة الإسلامية كانت دولةً واحدةً، بدينٍ واحدٍ، وعلماؤُها في كلّ مصر من أمصارها هم علماءُ الإسلام، فلا فرق بينَ أن يكونَ العالم في مكة أو الصّين، ولم يشترط أحدٌ من علماء المسلمين لأن يكون الإنسانُ مجتهدًا في علمٍ ما أن يكونَ من منطقةٍ معيَّنة! بل كانت الدولة الإسلامية هي المسيطرة على كلّ تلك البلاد بأسمائها القديمة، فكانت دولة واحدة، وكان علماء الإسلام من أي مكانٍ على وجه الأرض يمثّلون الإسلام متى ما طَلَبُوا العلم على الوجهِ الصّحيح، فقولُه: "وكُلُّهم ليسوا عربًا، والرسول والرسالة والكتاب عربي!" يتناقض مع أصل عموم رسالة الرسول والدين والقرآن! فإنّ الله تعالى يقول مخاطبًا رسوله محمدًا صلى الله عليه وسلم: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ} [الأنبياء: ١٠٧]، ويقول عن الرسالة: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [آل عمران: ٨٥]، وقال عن الكتاب: {تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى؟ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا} [الفرقان: ١]، فالرسول محمد صلى الله عليه وسلم رسولٌ عالميّ، والرسالة -وهي دين الإسلام- رسالةٌ عالمية، والكتاب كتابٌ للعالم أجمع، فكيف يأتي هذا الكاتب ويناقض هذه الأصول المحكمة؟!

ثم إنّنا لو اشترطنا في كل عالمٍ أن يكون عربيًّا لضاعَت العربية نفسُها! فواضع دستورِ اللغة العربية وباسطُ علم النحو هو: سيبويه، وهو من أسرةٍ فارسية[٤٢٩]، وفقيه اللغة ابن جني كان عبدًا روميًّا، وأبو علي الفارسي لم يكن عربيًّا، وأحمد بن فارس صاحب أحد أشهر معاجم اللغة وهو "مقاييس اللغة" من أصلٍ فارسي، والفيروز آبادي صاحب "القاموس المحيط" من فيروز آباد، وأبو منصور الثعالبي أديب العربية الأشهر في القرن الخامس حتى قال عنه أبو إسحاق الحصري: "هو فريد دهره، وقريع عصره، ونسيج وحده، وله مصنّفات في العلم والأدب، تشهدُ لهُ بأعلى الرُّتب"[٤٣٠] هو من نيسابُور، وانظر إلى "يتيمَة الدّهر" وهي موسوعةٌ ألّفها الثعالبي لأدباءِ عصرِه في القرن الخامس لترى أنّ ما يُقارب النّصف من الأدباء والشعراء من بلادِ ما وراء العراق من تلكَ البِلاد الأعجميّة، وكل هذا دليلٌ على عالميّة الدّين، وأنّ اعتبار البُلدان في النُّبوغ العلمي في علوم الإسلام ليس له أي اعتبار.

ثم هناك أمر آخر يجبُ أن نعرّج عليه وهو: هل كانَت هذه البلاد التي ذَكَرها المتشكِّك أعجميّةً بالكامل؟

الأمر ليس كذلك، فإنّ اللغة العربية كانت اللغة الرسمية للدّولة الإسلامية، وكان المسلمون كلّما فتحوا بلادًا نشروا فيها العربية لأنّها تابعة للدولة الإسلامية التي لغتُها العربية، ومن أدلِّ الدلائل على هذا ما ذكره الحافظ الخليلي من المحدّثين في تلك البلاد وعددهم كبير، ومعلومٌ أنّ التّحديث لا يكون إلا بالعربية لأنها أحاديث محفوظة تُنقل بنصّها[٤٣١].

وخلاصة الأمر: أن هذه البلاد كانت ضمنَ الدّولة الإسلامية، ولا فرق بين أن ينبغ عالمٌ من شرق الدولة وآخر من غربها ما دام أنّه عالمٌ في المجال الذي يتحدّث فيه.

٢- يصوّر هذا الكاتب المتشكِّك للقرّاء هذه الكتب الستة بأنّها هي فقط كتب الحديث عند المسلمين

---

[٤٢٩] انظر: تاريخ العلماء النحويين للتنوخي (ص: ٩٠-١١٢).

[٤٣٠] زهر الآداب وثمر الألباب (١/ ١٦٩).

[٤٣١] انظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث.

فالتّشكيكُ فيها تشكيكٌ في الأحاديث كلِّها، وهذا باطلٌ يعرف بطلانه أيضًا طلبة العلم الصغار من طلبة علم الحديث، فأين مدوّنات الإسلام الكبرى في الحديث في نفس زمن ظهور هذه الكتب وبعده؟!

أين سنَن الدّارمي، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن السّكن، وصحيح ابن حبان، والمستدرك على الصّحيحين للحاكم، والسنن الكبرى والصغرى للبيهقي، والمُعجم الصّغير والأوسط والكبير للطّبراني، ومسند أبي يعلى، ومسند البزّار، ومسند الحارث، ومسند إسحاق ابن راهويه، ومسند ابن أبي شيبة، والسُّنة لابن أبي عاصم، وقائمة طويلَة من كُتُب الحديث الكبيرة، وكلُّها في عصرٍ قريبٍ من عصر الكُتُبِ الستة، ناهيك عن كتب ومدوّنات السُّنة قبل هذه الكتب والتي سأذكرها في النقطة الآتية.

٣- هذا الفهم الخاطئ من الكاتب المتشكِّك جاءَ بسبب عدم معرفةِ طبيعة كُتُب الحديث وطبيعة تدوينه

فإنّ دعواه كان يمكن أن يكونَ لها حظٌّ من النظر لو كانت تلك الدواوين كتبًا مستقلة مُبدَعة من أصحابها، والأمر ليس كذلك، فكُتب الحديث ليس لأصحابِها فيها إلّا الجمع والتّدقيق والترتيب، ليس إلّا! فمنذ متى كانت هذه الأحاديث من صنيعِ البخاري أو مسلم أو أبي داود أو الترمذي أو النسائي أو ابن ماجه؟! فإن كانوا ليسوا إلا نقَلةً فممّن نقلوا؟

لفهم هذه النقطة ينبغي أن نعرّجَ سريعًا وباختصار على قصة تدوين السنة، فإن كتابة الحديث قد بدأت كما هو معروفٌ ومقرَّر بالأدلَّة منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فإنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان قد نهى عن كتابة الأحاديث لاعتباراتٍ عديدة في صدر الإسلام، فقال كما عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ:"لَا تَكْتُبُوا عَنِّي، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي، وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ - قَالَ هَمَّامٌ: أَحْسِبُهُ قَالَ - مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " مسلم[٤٣٢]، إلا أنّه

[٤٣٢] اختصار صحيح مسلم مع المتفق عليه (ص: ٨٣٨) (٣٠٠٤) [ش (لا تكتبوا عني) قال القاضي كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم فكرهها كثيرون منهم وأجازها أكثرهم ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف واختلفوا في المراد بهذا الحديث الوارد في النهي فقيل

جاء بعد ذلك الإذن فسمح بالكتابة كما في الحديث الصّريح من النّبي صلى الله عليه وسلم فعن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ:"إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُفْدَى، وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ "،فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –: «إِلَّا الْإِذْخِرَ» فَقَامَ أَبُو شَاهٍ – رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ – فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»،قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «هَذِهِ الْخُطْبَةَ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –» متفق عليه[٤٣٣]

هو في حق من يوثق بحفظه ويخاف اتكاله على الكتابة إذا كتب وتحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يوثق بحفظه كحديث اكتبوا لأبي شاه وحديث صحيفة علي رضي الله عنه وحديث كتاب عمرو بن حزم الذي فيه الفرائض والسنن والديات وحديث كتاب الصدقة ونصب الزكاة الذي بعث به أبو بكر رضي الله عنه أنسا رضي الله عنه حين وجهه إلى البحرين وحديث أبي هريرة أن ابن عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب وغير ذلك من الأحاديث وقيل إن حديث النهي منسوخ بهذه الأحاديث وكان النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن فلما أمن ذلك أذن في الكتابة وقيل إنما نهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط فيشتبه على القارئ]

[٤٣٣] إرشاد الحيران فيما اتفق عليه الشيخان مع الشرح (ص: ١٥١٣) ٩٦٥. (١٣٥٥) أخرجه البخاري في: ٤٥ كتاب اللقطة: ٧ باب كيف تعرّف لقطة أهل مكة [ش (ساقطتها) معنى الساقطة ما سقط فيها بغفلة مالكه (إلا لمنشد) المنشد هو المعرف (ومن قتل له قتيل) معناه ولي المقتول بالخيار إن شاء قتل القاتل وإن شاء أخذ فداءه وهي الدية]

وصحَّ عَنْ همام بن منبه، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلاَ أَكْتُبُ»[٤٣٤].

فبدأت الكتابة منذ زمنِ النبي صلى الله عليه وسلم[٤٣٥]، وبعد موته اهتمَّ الصحابة الكرام بالحديث الشّريف حفظًا وتداولًا وتحديثًا[٤٣٦]، كما اهتمُّوا بالكتابة أيضًا مع تفاوت بينَ الصِّحابة في كتابتها وتشريع كتابتها، فقد كرهَها بعض الصحابة كابن مسعود وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم، كما جوِّزها آخرون وكتبوها كأبي بكر وعائشة وأبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم[٤٣٧].

ثم بدأت حركة التدوين تتوسّع مع عصر التّابعين، فهم قد تلقَّوا العلم كلّه من الصحابة الكرام وحدّثوا عنهم، وكانت حلقات الحديث والتحديث معروفة، فكانَ التابعون يهتمُّون أيّما اهتمام بالتدوين والكتابة، حتّى إنّك تقرأ في سيرهم عن طريقَة تلقّيهم الحديث وكتابتِها، فتتعجّب من الحِرص والاهتمام الشَّديدَين على الكتابة، كما يقول سعيد بن جبير: ‘‘كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفتي حتى أملأها، ثم أكتب في ظهر نعلي، ثم أكتب في كفّي’’[٤٣٨].

وبقِيَ الأمرُ كذلك حتى جاءَ عمر بن عبدالعزيز، وعلى يده قامت حركة التّدوين الكبرى في علم الحديث، فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ يَأْمُرُهُ: «انْظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ سَنَةٍ مَاضِيةٍ أَوْ حَدِيثِ عُمَرَ فَاكْتُبْهُ فَإِنِّي قَدْ خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ

---

[٤٣٤] صحيح البخاري (١/ ٣٤)(١١٣)

[٤٣٥] انظر: السنة قبل التدوين (ص: ٣٠٣-٣١٠).

[٤٣٦] انظر: تثبيت حجية السنة ونقض أصول المنكرين لأحمد السيد (ص: ١٠٠-١٠١).

[٤٣٧] انظر: السنة النبوية حجيتها وتدوينها (ص: ٧٤-٧٥)، والسنة قبل التدوين (ص: ٣٠٠-٣٠١، ٣٠٩-٣٢١).

[٤٣٨] انظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي (١٠٢).

أَهْلِه»[٤٣٩]، فقامت حركةٌ علميّة كُبرى، وكَتَب العُلماء والمحدّثُون (وجلُّهم من العرب) الصحف الحديثية الموطّآت والمصنَّفات والمسانيد، ويعتبرُ هذا الجيل جيل التّأسيس لعلوم السنّة المطهَّرة، ففيه مالك والشافعي والثوري والأوزاعي وشعبة وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم، وحتى لا نُطيل الكلام في هذا الباب دُونك جملة من مصنّفات علمِ الحديث، وكلُّهم قبلَ أصحاب الكتب الستّة، منها: صحيفَةُ الصّحابي الجليل سعد بن عبادة الأنصاري، وصحيفة الصّحابي الجليل عبد الله بن أبي أَوفى، وصحيفة الصّحابي الجَليل أبي رافع القبطي، وكتب أبي هريرة رضي الله عنه[٤٤٠]، وصحيفة الصّحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري، وصحيفَة عبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة نبيط بن شريط الأشجَعي رضيَ الله عنهم أجمَعين[٤٤١].

ومن كُتُب التّابعين رحمهم الله: صحيفة أبي الزّبير محمد بن مسلم الأسدي، وصحيفة أبي عدي الزبير الكوفي، وصحيفة أبي العُشَراء الدارمي، وصحيفة زيد بن أبي أُنيسة الرهاوي، وصحيفة أيوب السختياني، وصحيفة هشام بن عروة بن الزبير، وصحيفة أبي عثمان عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ويونس بن عبيد العبدي[٤٤٢].

ثم من جاء بعدَهم من أتباعِ التّابعين ككتُب عبد الملك ابن جريج، وموطَّأ مالك بن أنس، وجامع مَعمر بن راشد الأزدي، وكتب سعيد بن أبي عروبة، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وحمّاد بن سلمة بن دينار، والليث بن سعد، وكُتب الزّهد والرّقائق والجهاد لعبد

---

[٤٣٩] المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: ٤٢٣)(٧٨٢)صحيح مقطوع

[٤٤٠] ولهمام بن منبه صحيفة طبعت باسم: صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه، بتحقيق رفعت فوزي عبد المطلب.

قلت: وقد أكرمني الله تعالى بتحقيقها وشرحها وعدد أحاديثها حوالي (١٤٣) حديثا كلها صحيحة

[٤٤١] انظر: تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص: ٩٨)، السنة النبوية حجيتها وتدوينها (ص: ٧٦-٧٧)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص: ٢٩٤-٢٩٥).

[٤٤٢] انظر: السنة النبوية حجيتها وتدوينها (ص: ٨٢-٨٣)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص: ٢٩٧-٢٩٨)، والسنة قبل التدوين (ص: ٣٢١-٣٢٨).

الله بن المبارك، وغيرهم، وممّن جاء بعدهم كأبي داود الطيالسي، وعبد الله بن الزبير الحميدي، ونُعيم بن حمّاد الخُزاعي، وعبد بن حميد، والدارمي، ومن أكبر هذه الكتب والدواوين وأوسعها مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله أجمعين[٤٤٣]، ولا نريد التوسُّع في باب تدوين السُّنة فهو موضوعٌ آخر[٤٤٤].

فانظر إلى هذه الكُتُب والمصنّفات قبل الإمام البُخاري ومن جاءَ بعده وهي كثيرةٌ متعدّدة، وكتّابها ومؤلّفوها جُلُّهم عرب، فأمرر بَصَرَك على هذه القائمة وانظر كم عدد غير العرب منهم؟ وكم عدد الأعاجم الذين وضعوا كتبًا في الحديث؟ وما تركنا أكثر مما ذكرنا، ثم فكر مليًّا في سؤال قائل هذه الشُّبهة: فأين العرب؟!

ها هم نصبَ عينيك، بل هم من أقاموا سوقَ الحديث، ووضعوا أركانه، ووطّدوا دعائمَه، وشيّدوا بُنيانَه، وثبّتوا أوتادَه، وكانَ من جاء بعدَهُم عالةً عليهم، ثم فكّر مرةً أخرى فيمن زعمَ هذا الكاتب المتشكِّك أنهم أعاجم، هل وضعوا هذه الكتب ابتداعًا من عندِ أنفسهم، أم أنّهم رووها ونقلوها عمّن سبَقهم من أتباع التابعين ومن فوقهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟!

فاستنكارُ الكاتب أعجميةَ أصحاب الكتب الستة استنكارٌ مُستنكر؛ لأنّهم إنما نقلوا علمًا كان موجودًا، وأحاديث كانت موجودة، متّصلة الأسانيد بالنبي صلى الله عليه وسلم.

٤- يصوِّر الكاتبُ أصحاب الكتب الستة وكأنّ حياتهم كلها كانت في تلكَ البلاد الأعجمية

فنشؤوا فيها وطلبوا فيها العلم، وألّفوا فيها إلى أن ماتوا بها، ومن تتبّع سِيَر هؤلاء العلماء يجد أنّ طلَبهم للعلم كان في ديارٍ عربية، ورحلاتهم كانت إلى بلادٍ عربية، وتحديثهم وبثّهم

---

[٤٤٣] انظر: السنة النبوية حجيتها وتدوينها (ص: ٨٩-١٠٠)، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة (ص: ٣٠١-٣٠٣)، والسنة قبل التدوين (ص: ٣٣٧-٣٤٠).

[٤٤٤] يراجع: تقييد العلم للخطيب البغدادي، والسنة النبوية حجيتها وتدوينها، والسنة قبل التدوين، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي لعبد الحليم محمود (ص: ٣٥-٦٠)، وتدوين السنة النبوية نشأته وتطوره لمحمد بن مطر الزهراني.

للعلم كانت في بلادٍ عربية، فحياتهم جلُّها في بلادٍ عربية! فالبخاري طلبَ العلم في بغداد والبصرة والكوفة ومكّة ومصر والشام[٤٤٥]، ومسلم طلب العلم في مكة والكوفة والعراق ومصر[٤٤٦]، وأبو داود طلب العلم أيضًا بمكة والبصرة والكوفة وحرّان وحمص ودمشق ومصر[٤٤٧]، والترمذي سمع بالعراق ومكة والمدينة[٤٤٨]، أما النسائي فقد طلب العلم في الحجاز ومصر والشام والعراق واستوطن مصر[٤٤٩]، وابن ماجه ارتحل وطلب العلم في العراق والشام ومكة ومصر[٤٥٠]، فهؤلاء العلماء قد أفنوا أعمارهم في بلادٍ عربية، وتحملوا العلم بلغةٍ عربية، وحدثوا عن عرب، ورجال أسانيدهم عرب، فما وجه الإشكال والنّقد؟!

٥- بقي أمرٌ أخيرٌ نختم به هذا الردَّ، وهو أنّ دعوى هذا المتشكِّك باطلة من أساسها

فمن هؤلاء الأئمَّة السّتَّة من هم عربٌ أقحاح، وليسوا عَجمًا، فمن المعلوم أن هناكَ علماء كثيرين عرب ولدوا في بلادٍ أعجمية، وقد تتبَّعَهُم وجمع سيرَهم ناجي معروف في كتابه: "عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية في المشرق الإسلامي"، وذكر منهم: الإمام مسلمًا فهو عربي من قُشير[٤٥١]، والإمام أبو داود عربي من الأزد[٤٥٢]، والإمام الترمذي عربي من قبيلة سُليم[٤٥٣]، فهؤلاء عربٌ ولدوا في تلك البلاد الأعجمية، وما لبثوا أن رحلوا عنها لطلب العلم وبثّه.

وأخيرًا: تلك شبهةٌ متهافتة قد ظهر تهافتها وضعفُها، وأنه لا قيمة لها إطلاقًا في الميزان العلمي إلا عند من يجهل التاريخ ويجهل الجغرافيا، فأصحاب الكتب الستة علماء أجلاء من

---

[٤٤٥] انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٤-٣٩٥).

[٤٤٦] انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٥٨).

[٤٤٧] انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٦).

[٤٤٨] انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧١).

[٤٤٩] انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ١٢٧).

[٤٥٠] انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٩).

[٤٥١] انظر: عروبة العلماء المنسوبين إلى البلدان الأعجمية في المشرق الإسلامي (ص: ٢٦٩-٢٧٠).

[٤٥٢] انظر: المصدر السابق (ص: ٢٨٧-٢٨٨).

[٤٥٣] انظر: المصدر السابق (ص: ٢٩٣-٢٩٤).

علماء المسلمين، لسانهم عربيّ فصيح، وبعضهم نسبهم عربي صحيح، ودرسوا بلغةٍ عربيـــة، وطلبوا العلم في بلادٍ عربية، ورحلاتهم كانت إلى بلادٍ عربية، فكون أصول بعضـــهم مـــن العجم، وكون بعضهم ولد في بلاد أعجمية، لا يعني ذلك شيئا في تحمُّل العلم وأدائه، وقد صنَّفوا الكتب بناء على أصول علمية متينة وقواعد منهجية سديدة، وحدَّثوا بها الناس، وهي أحاديث موجودة من قبل، لم يخترعوها و لم يبتدعوها من عند أنفسهم، وإنما غاية ما فعلوه هو التقميش والتفتيش، والتدقيق والتمحيص، والتأليف والتبويب، وليس عندنا أدنى ريـــب في أن الله حافظ دينه بحفظه للقرآن الكريم ولسنة النبي صلى الله عليه وسلم، حتى لا تطالها أيادي العابثين وتشكيكات المتشكِّكين.[٤٥٤]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

[٤٥٤] https://salafcenter.org/٣٨٤٦/

الفهرس العام

المبحث الأول ١٠

التعريف بالإمام البخاري ١٠

الفصل الأول ١٠

التعريف بالإمام البخاري: ١٠

♦ اسمه ونسبه: ١٠

♦ مولده ومكان ولادته: ١١

♦ نشأته: ١١

♦ طلبه للعلم والحديث ورحلاته: ١١

♦ شيوخه: ١٢

♦ تلامذته: ١٣

♦ عبادته: ١٣

♦ ورعه واحتياطه في جَرْحِ الرواة: ١٤

♦ حفظه وذكاؤه: ١٥

♦ ثناء الأئمَّة عليه: ١٦

♦ محنته مع محمد بن يحيى الذُّهْلي في مسألة اللفظ: ١٨

♦ وفاته: ٢١

♦ أهم مصنفاته: ٢١

♦ من أقواله – رحمَه الله –: ٢١

المبحث الثاني ٢٣

الإمام البخاري وكتابه "الصحيح" ٢٣

دروس من سيرة البخاري ٢٩

المبحث الثالث ٣٢

الحصانة المنهجية والمعرفية لصحيح البخاري ٣٢

تمهيد: ٣٢

أولا: صحيح البخاري على محك المنهج التاريخي: ٣٢

ثانيا: النصوص الحديثية وتوسيع دائرة العقل: ٤٠

ثالثاً: الرواية الصحيحة وتحدي العلوم والعقول ٤٥

المبحث الرابع ٤٩

دفاع عن البخاري ٤٩
حياة البخاري ٤٩
كيف صنَّف البخاري كتابَ الصحيح؟ ٥٠
شروط البخاري في الصحيح ٥٠
سعة علمه ٥٣
المبحث الخامس ٥٤
الإمام البخاري والحاقدون ٥٤
هل يضر أرسى الجبال ثرثرة الجهال؟ ٥٤
المبحث السادس ٥٧
أقزام تتطاول على شمس الأعلام البخاري الأشم ٥٧
(١) نعيش اليوم في زمن عجيب غريب: ٥٧
(٢) وأمتنا الإسلامية في وضع يُرثى له: ٥٧
(٣) وفي هذه الأزمات التي تشبه نزع الروح من الجسد: ٥٧
(٤) ماذا فعل البخاري؟ ٥٨
(٥) حَفِظ البخاري حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحفظ الله مسجدَه حتى اليوم. ٥٨
(٦) التهج على صحيح البخاري ٥٩
ما الغرابة فيما رواه البخاري؟! ٥٩
لماذا تنكر على البخاري أمرًا ممكنًا؟ ٦٠
(٧) وأنكر صاحبنا حديث رضاعة الكبير. ٦٠
(٨)وأنكر صاحب العقل حديث سِحر النبي صلى الله عليه وسلم! ٦٠
(٩)وهنالك باحث آخر أنكر سجود الشمس تحت العرش، وقال: إنه سافر لأمريكا وتبع الشمس فلم يجدها تغرب! ٦١
(١٠)أيها العقلاء: ٦٢
(١١) رحمة الله على البخاري! ٦٢
(١٢)أبيات عن البخاري ٦٢
المبحث السابع ٦٤
هل البخاري معصوم؟ ٦٤
البخاري رحمه الله ليس معصوماً ٦٤
شدة تحري البخاري في وضع الأحاديث في صحيحه ٦٦
منكري السنة سينكرون القرآن بعدها ٦٩
هل في البخاري أحاديث ضعيفة أو خطأ ؟ ٧١

المبحث الثامن ٧٣
ليس دفاعًا عن البخاري وصحيحه! ٧٣
سوء الفهم الأول: "البخاري هو واضع أو مؤلف هذه الأحاديث": ٧٤
إذًا ما فائدة كتاب البخاري على غيره من الكتب؟ ٧٥
سوء الفهم الثاني "صحيح البخاري فوق النقد": ٧٥
انتقاد حديث رجم القرود لقرد ٧٨
أولاً: لماذا أخرج البخاري هذا الأثر في كتابه؟ ٧٩
ثانيًا: هل يوجد في الأثر ما يستنكر إذًا؟ ٨٠
ثالثًا: هل هناك شيء غريب في هذه القصة؟ ٨١
رابعًا: هل هناك من أهل العلم من استنكر هذه القصة؟ ٨١
رأي آخر في الرد على هذه الشبهة وهو من عدة نقاط : ٨٢
المبحث التاسع ٨٩
(هل همَّ النبي صلى الله عليه وآله بالانتحار؟) ٨٩
الكلام على بلاغ الزهري ٩٢
رابعًا: لماذا إذًا ذَكر البخاريُّ وغيره ممَّن أخرج هذه الرواية – هذا البلاغ – على ضعفها وإرسالها، ولم يَكتف بذكر ما صحَّ من القصَّة كما فعل سائر الرواة؟! ٩٣
خامسًا: وهل فتر الوحيُ – يعني: انقطع – بالفعل عن رسول الله بعد أن جاءه في غار حِراء؟ ٩٤
سادسًا: هل بالفعل همَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بقتل نفسه؟ ٩٥
البخاري لم يذكر فتور الوحي في الحديث الأول المتعلق ببدء الوحي ٩٦
عصمة النبي صلى الله عليه وسلم ٩٩
جواب غير صحيح ١٠٠
المبحث العاشر ١٠١
دعوى اشتمال صحيح البخاري على أحاديث معلة ١٠١
مضمون الشبهة: ١٠١
وجها إبطال الشبهة: ١٠١
أولا. انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث صحيح البخاري مبني على قواعد لبعض المحدثين غير متفق عليها: ١٠٢
ثانيا. الحديث – موضوع الشبهة – محفوظ بالإسنادين معا، ولا مرية فيه: ١٠٨
ملاحظات هامة على هذه الشبهة ١١٢
المبحث العاشر ١١٦
الزعم أن وجود المعلق في الصحيحين يشكك في صحتهما ١١٦
مضمون الشبهة: ١١٦

وجها إبطال الشبهة: ١١٦
أولا. معلقات البخاري ليست في أصول الكتاب، كما أنها موصولة إما في الصحيح، وإما في غيره: ١١٦
الأحاديث المحكوم بصحتها في الصحيحين : ١١٧
حكم معلقات البخاري ١١٩
المبحث الحادي عشر ١٣٣
ادعاء أن في الصحيحين خرافات وإسرائيليات موضوعة ١٣٣
مضمون الشبهة: ١٣٣
وجوه إبطال الشبهة: ١٣٣
تفصيل الرد على شبهتهم: ١٣٤
أولا. صحة ما جاء في الصحيحين من الإسرائيليات، إذا وافقت شرعنا: ١٣٤
أقسام الإسرائيليات: ١٣٥
المبحث الثاني عشر ١٥٥
الطعن في صحيح البخاري لإهماله الرواية عن أهل الرأي وأهل البيت ١٥٥
مضمون الشبهة: ١٥٥
وجوه إبطال الشبهة: ١٥٥
تفصيل رد هذه الشبهة: ١٥٦
أولا: سعة الفقه والعلم ليست شرطا في الرواية: ١٥٦
ثانيا. حب البخاري لأهل البيت وذكره لمناقبهم، وروايته عنهم في صحيحه: ١٦٠
• مرويات أهل البيت في صحيح البخاري: ١٦٣
ثالثا. لا حرج في الرواية عن الخوارج لبعدهم عن الكذب: ١٦٨
المبحث الثالث عشر ١٧٤
التشكيك في نسبة الجامع الصحيح بصورته الحالية للإمام البخاري ١٧٤
مضمون الشبهة: ١٧٤
وجوه إبطال الشبهة: ١٧٤
تفصيل الرد على هذه الشبهة: ١٧٤
أولا. إثبات نسبة "الجامع الصحيح" للبخاري عقلا ونقلا: ١٧٤
ثانيا. طريقة تصنيف الكتاب "الجامع" تشير إلى أنه من تأليف البخاري: ١٧٨
ثالثا. فقه البخاري في تراجم كتابه "الجامع الصحيح": ١٨٠
المبحث الرابع عشر ١٨٥
الطعن في "صحيح البخاري" لعدم اشتماله على الأحاديث الصحيحة كلها ١٨٥
مضمون الشبهة: ١٨٥

وجه إبطال الشبهة: ١٨٥
تفصيل الرد على هذه الشبهة: ١٨٥
أولا. هدف الإمام البخاري من جمع كتابه تقريب السنة من الأمة، لا جمع الأحاديث الصحيحة وحسب: ١٨٥
ثانيا. قوة حفظ الإمام البخاري وسعة علمه: ١٨٨
المبحث الخامس عشر ١٩٤
ادعاء أن صحيح البخاري حوى أحاديث تخالف العقيدة ١٩٤
مضمون الشبهة: ١٩٤
وجه إبطال الشبهة: ١٩٤
المبحث السادس عشر ٢٠٦
ادعاء أن البخاري روى عن الضعفاء في صحيحه ٢٠٦
مضمون الشبهة: ٢٠٦
وجوه إبطال الشبهة: ٢٠٦
تفصيل الرد على هذه الشبهة : ٢٠٦
أولا. منهج البخاري ودقته العلمية في انتقاء الرواة: ٢٠٦
ثانيا. عدالة كل من روى لهم البخاري وصحة ضبطه وعدم غفلته: ٢٠٩
ثالثا. معرفة البخاري بالحديث وعلله وبالرواة وأحوالهم، وإقرار كبار العلماء له بهذه المعرفة يقف حائلا أمام القول بروايته عن الضعفاء في صحيحه: ٢١٦
المبحث السابع عشر ٢٢٣
التشكيك في إجماع الأمة على صحة صحيحي "البخاري ومسلم" ٢٢٣
مضمون الشبهة: ٢٢٣
وجه إبطال الشبهة: ٢٢٣
تفصيل الرد على هذه الشبهة: ٢٢٣
المبحث الثامن عشر ٢٣٢
ادعاء أن الاستدراكات على الصحيحين منقصة لهما ٢٣٢
مضمون الشبهة: ٢٣٢
وجه إبطال هذه الشبهة: ٢٣٢
تفصيل الرد على هذه الشبهة: ٢٣٢
أولا. الاستدراكات على الصحيحين ليست أخطاء؛ بل إكمال للعمل على ذات الشرط: ٢٣٢
ثانيا. صحة الصحيحين لا تعني كمالهما أو عصمة مصنفيهما: ٢٣٦
المبحث التاسع عشر ٢٤١

أين العرب عن تدوين الأحاديث؟! ٢٤١
نص الشبهة :..... ٢٤١
الجواب على هذه الشبهة: ٢٤١
تفصيل الرد على هذه الشبهة:..... ٢٤٢
١- ادِّعاؤُه بأن هؤلاء الأئمةَ مشكوكٌ في أمرهم وكتابتهم لأنّهم من بلدانٍ أعجمية معيَّنة كإيران وتركمانستان وأوزبكستان، ٢٤٢
٢- يصوِّر هذا الكاتب المتشكِّك للقرّاء هذه الكتب الستة بأنّها هي فقط كتب الحديث عند المسلمين. ٢٤٣
٣- هذا الفهم الخاطئ من الكاتب المتشكِّك جاءَ بسبب عدم معرفةِ طبيعة كُتُب الحديث وطبيعة تدوينه ٢٤٤
٤- يصوِّر الكاتبُ أصحاب الكتب الستة وكأنّ حياتهم كلها كانت في تلكَ البلاد الأعجمية ٢٤٨
٥- بقي أمرٌ أخيرٌ نختم به هذا الردَّ، وهو أنّ دعوى هذا المتشكِّك باطلة من أساسها..... ٢٤٩